



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثامنة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ١٩ / ربيع الثاني / ١٤١٦ هـ الموافق ١٤ / ٩ / ١٩٩٥ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (٨)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

- طلب إجازة مقدم من سعادة العين السيد سامي الفاي .

٤

٣- تلاوة الكتب الواردة .

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠٥١) تاريخ ١٩٩٥/٩/١١ ،
والمضمن موافقة مجلس النواب على المادة (١٨) الفقرة (ج) كما أقرها مجلس

مجلس الأعيان

١٧٦

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى

السيد الأمين العام :

موعد آخر .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الأعيان

أمين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

حكم خير

مكتبة الوطن

الصفحة

الأعيان وإعادة صياغة كل من المادة (٥٣) والمادة (١٢) البند (٥) من مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .

ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠٧٩) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٤ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :

مشروع قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥ كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه .

(أحيل الى اللجنة المالية) .

٤- قرارات اللجان :

١- قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٩/٩ ، بشأن مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ .

٢- قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٠ ، بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ .

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٢١٤

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٩٥/٩/١٤ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتنفي باجازة من الأعضاء السادة :

١- معالي الدكتور جمال ناصر .

٢- سعادة السيد عبد المجيد شومان .

٣- سعادة السيد سامي مظل الفايذ .

وتنفي بمعذرة من الأعضاء السادة :

١- معالي الدكتور رجائي المعشر .

٢- معالي الدكتور جواد العناني .

٣- سعادة السيدة نائلة الرشيدان .

٤- سعادة الدكتور غيث شبيلات .

وتنفي عن الجلسة الأعضاء السادة :

معالي السيد جودت السبول .

وحضر من الحكومة

١- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٢- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٣- معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية .

٤- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٥- معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٦- معالي الدكتور عبد الرزاق السور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

٧- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٨- معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

٩- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

١٠- معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .

١١- معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة .

جدول الأعمال .

مكتبة المجلس

السيد الأمين العام :

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء
الأمين العام من التلاوة ؟



الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات

١- طلب اجازة مقدم من سعادة العين
السيد سامي الفايز المحترم .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفهم

تحية طيبة وبعد ،

ارجو دولتكم التكرم بالمعلم بالني
ساكون خارج البلاد اعتباراً من / يوم ١٠ /
١٩٩٥/٩ وليلة شهر واحد ،

مع فائق الاحترام والتقدير

العين

سامي مقال الفايز .

٢- طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور
جمال ناصر المحترم .

٣- طلب معلة مقدم من معالي الدكتور
جمال ناصر المحترم .

٤- طلب معلة مقدم من معالي الدكتور
جواد العناني المحترم .

٥- طلب اجازة مقدم من سعادة العين
السيد عبد المجيد شومان المحترم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة ومعلقة اصحاب المعالي
والسعادة الاعضاء ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٣- تلاوة الكتب الواردة :-

١- المادة (١٢) الفقرة (أ) البند (٥)

الاصرار على قرار مجلس النواب السابق
مع شطب كلمة (لاعتمادها) الواردة
في آخره وايضا العبارة التالية إلى نهاية
البند (لاعتماد تلك المعايير والأسس
والمعادلات وتحديد أسعار الخدمات في
حالة عدم وجود المنافسة) .

٢- المادة (١٨) الفقرة (ج)

الموافقة على قرار مجلس الاعيان .

٣- المادة (٥٣)

اعادة صياغتها على النحو التالي :

٥٣- مع مراعاة أحكام المادة (١٢) الفقرة
(أ) البند (٥) لا يجوز للمرخص له
أن يقدم على تغيير لائحة أجوره أو
أسعاره إلا بعد إعلام الهيئة والإعلان
عن الأسعار الجديدة قبل سريانها بمدة
لا تقل عن شهر واحد شريطة أن لا
تزيد أسعاره عما ورد في شروط اتفاقية
الترخيص .

راجياً الإطلاع وإجراء مقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

١- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٢٠٥١) تاريخ ١١/٩/١٩٩٥ ،
والمضمن موافقة مجلس النواب على
المادة (١٨) الفقرة (ج) كما أقرها
مجلس الاعيان وإعادة صياغة كل من
المادة (٥٣) والمادة (١٢) البند (٥) من
مشروع قانون الاتصالات لسنة
١٩٩٥ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ٢٠٥١

التاريخ : ١١ / ٩ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفهم

إشارة لكتابكم رقم (٢٠٢٦) تاريخ
١٩٩٥/٩/٧ .

قرر مجلس النواب الثاني عشر في
جلسته الخامسة والعشرين من الدورة الاستثنائية
الأولى للدورة العادية الثانية للمقعدة صباح يوم
الأحد الموافق ١٠/٩/١٩٩٥ الموافقة على
مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ للمعاد
من مجلس الاعيان على النحو التالي :-

مكتبة المجلس

مكتبة المجلس

قران مجلس النواب الأخر	الاملاء (١٧) :- الفترة (١) المبدأ (٥) :- الإسراء على قران مجلس النواب مع إستثناء الميزة التالية لتولية المبدأ بعد شطب كلمة (الإستعلاء) الواردة في نصه.	الاملاء (١٨) الفترة (٤) :- إستثناء مواضعها على النص التالي: ج- حصيلة الترميمات المرفوعة بموجب أحكام هذا القانون.	الاملاء (١٩) الفترة (٥) :- الفترة (١) المبدأ (٥) :- ٥) اعتماد ميثاق وأسس تحديد أسس الخدمات المقدمة من الموظفين الاستقوي واعتماد أسس بناء على ذلك، وتحديد أسس الخدمات في حالة عدم وجود المناقصة.
مفروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥	الاملاء كما أقرها مجلس النواب المرفوعة كما وردت في المشروع.	الاملاء (١٨) الفترة (٤) :- إستثناء مواضعها على النص التالي: ٥) وضوح النص- تبين والامتنان والاملاءات الترخيص أسس الخدمات المقدمة من الموظفين المستقوي والتمتع لمجلس الوزراء لإستعلاء	الاملاء (١٩) الفترة (٥) :- الفترة (١) المبدأ (٥) :- ٥) اعتماد ميثاق وأسس تحديد أسس الخدمات المقدمة من الموظفين الاستقوي واعتماد أسس بناء على ذلك، وتحديد أسس الخدمات في حالة عدم وجود المناقصة.
مفروع قانون	الاملاء كما أقرها مجلس النواب المرفوعة كما وردت في المشروع.	الاملاء (١٨) الفترة (٤) :- إستثناء مواضعها على النص التالي: ج- حصيلة الترميمات المرفوعة بموجب أحكام هذا القانون.	الاملاء (١٩) الفترة (٥) :- الفترة (١) المبدأ (٥) :- ٥) اعتماد ميثاق وأسس تحديد أسس الخدمات المقدمة من الموظفين الاستقوي واعتماد أسس بناء على ذلك، وتحديد أسس الخدمات في حالة عدم وجود المناقصة.
مفروع قانون	الاملاء كما أقرها مجلس النواب المرفوعة كما وردت في المشروع.	الاملاء (١٨) الفترة (٤) :- إستثناء مواضعها على النص التالي: ج- حصيلة الترميمات المرفوعة بموجب أحكام هذا القانون.	الاملاء (١٩) الفترة (٥) :- الفترة (١) المبدأ (٥) :- ٥) اعتماد ميثاق وأسس تحديد أسس الخدمات المقدمة من الموظفين الاستقوي واعتماد أسس بناء على ذلك، وتحديد أسس الخدمات في حالة عدم وجود المناقصة.
مفروع قانون	الاملاء كما أقرها مجلس النواب المرفوعة كما وردت في المشروع.	الاملاء (١٨) الفترة (٤) :- إستثناء مواضعها على النص التالي: ج- حصيلة الترميمات المرفوعة بموجب أحكام هذا القانون.	الاملاء (١٩) الفترة (٥) :- الفترة (١) المبدأ (٥) :- ٥) اعتماد ميثاق وأسس تحديد أسس الخدمات المقدمة من الموظفين الاستقوي واعتماد أسس بناء على ذلك، وتحديد أسس الخدمات في حالة عدم وجود المناقصة.
مفروع قانون	الاملاء كما أقرها مجلس النواب المرفوعة كما وردت في المشروع.	الاملاء (١٨) الفترة (٤) :- إستثناء مواضعها على النص التالي: ج- حصيلة الترميمات المرفوعة بموجب أحكام هذا القانون.	الاملاء (١٩) الفترة (٥) :- الفترة (١) المبدأ (٥) :- ٥) اعتماد ميثاق وأسس تحديد أسس الخدمات المقدمة من الموظفين الاستقوي واعتماد أسس بناء على ذلك، وتحديد أسس الخدمات في حالة عدم وجود المناقصة.
مفروع قانون	الاملاء كما أقرها مجلس النواب المرفوعة كما وردت في المشروع.	الاملاء (١٨) الفترة (٤) :- إستثناء مواضعها على النص التالي: ج- حصيلة الترميمات المرفوعة بموجب أحكام هذا القانون.	الاملاء (١٩) الفترة (٥) :- الفترة (١) المبدأ (٥) :- ٥) اعتماد ميثاق وأسس تحديد أسس الخدمات المقدمة من الموظفين الاستقوي واعتماد أسس بناء على ذلك، وتحديد أسس الخدمات في حالة عدم وجود المناقصة.

المادة كما وردت في المشروع	المادة كما اقترها مجلس النواب	المادة كما اقترها مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الأخير
المادة ٥٢: لا يجوز للرخص أن يقدم على تغيير لائحة أجور أو أسمل، إلا بعد إعلام المؤسسة والإعلان عن الأسمل الجديدة قبل سريانها لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.	المادة ٥٢: يطبق كلمة (اعلام) والاستشارة عنها بكلمة (موافقة).	المادة ٥٢: - موافقة كما وردت في مشروع المكونة.	المادة ٥٢: - إضافة صياغة المادة (٥٢) على النحو التالي: - المادة (٥٢): - مع مراعاة أحكام المادة (١٧) للفقرة (أ) البند (٥).

مکملہ اطفال

دولة رئيس المجلس : معالي مقرر اللجنة القانونية نظراً لغياب معالي المقرر الاستاذ جودت السبول .

السيد سالم مساعدة مقرر اللجنة القانونية : الحقيقة بعد إعادة أي مشروع قانون من مجلس النواب المفروض ان يعرض على المجلس فيما اذا كان راجياً باحالته الى لجنة معينة .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .



دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً دولة الرئيس .

عندما بحث مجلس الاعيان في جلسته السابعة مشروع قانون الاتصالات والتعديلات التي كان مجلس النواب الموقر قد اجراها على بعض مواده وينوده قرر المجلس الموافقة على مشروع القانون وتعديلات مجلس النواب باستثناء ثلاثة مواد .

الاولى هي المادة الثانية عشر البند الخامس منها حيث قرر المجلس الموافقة عليه كما ورد في مشروع القانون المقدم من الحكومة وليس كما عدله مجلس النواب .

والثانية هي الفقرة (ج) من المادة الثامنة عشر حيث قرر المجلس إعادة صياغتها .

والثالثة هي المادة (٥٣) حيث قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة ايضاً وليس كما عدلت في مجلس النواب .

وعندما أعيد مشروع القانون الى مجلس النواب قرر المجلس الموافقة على البند الخامس من المادة الثانية عشر بعد ان اعاد صياغتها بشكل لا يختلف من حيث المضمون والجوهر مع نص هذا البند كما قدمته الحكومة وكما اقره مجلس الاعيان .

كما قرر مجلس النواب الموافقة على الفقرة (ج) من المادة الخامسة عشر كما صاغها مجلس الاعيان .

وقرر مجلس النواب كذلك الموافقة على المادة (٥٣) كما وردت في مشروع الحكومة وكما أقرها مجلس الاعيان بعد ان عدل المدة المحددة فيها للاعلان عن أي تغير في الاسعار من ثلاثة أشهر الى شهر واحد على الاقل . وأضاف مجلس النواب جملة الى آخر هذه المادة تشترط عدم زيادة الاسعار من الشركات المرخصة إلا وفق شروط إتفاقية الترخيص وهذا تمصيل حاصل وأمر مسلم به وفي اعتقادي أن

هذه الجملة لا تضيف حكماً جديداً لهذه المادة .

لذلك كله وبما أن التعديلات التي ادخلها مجلس النواب الموقر على هذه المواد الثلاث لا تختلف من حيث الجوهر والمضمون مع ما قدمته الحكومة ومع ما أقره مجلس الاعيان في جلسته السابقة فاني لا اعتقد ان هناك ما يوجب إحالة هذه التعديلات على اللجنة القانونية للمجلس الكريم لدراستها وتوصياتها بشأنها واقترح أن يوافق مجلس الاعيان على هذه المواد كما وردت من مجلس النواب المحترم شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : التي على اقتراح دولة الاستاذ الرفاعي وارجو الموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .



السيد ذوقان الهنداوي :

دولة الرئيس كنت اتقن ان توافق على ما تفضل به العين الاستاذ زيد الرفاعي لولا ان مجلس النواب أدخل تعبير ومصطلح في المادة (٥٣) المادة (١٢) الفقرة (أ) البند (٥) هذا المصطلح وهذا التعبير لم يوجد في مشروع قانون الاتصالات الاصلي لا في التعريفات ولا في مواد القانون هذا المصطلح وارد في السطر الثاني من المادة (٥٣) مع مراعاة احكام المادة (١٢) البند (٥) لا يجوز للمرخص له ان يقدم على تغيير لائحة اجوره أو اسعاره إلا بعد اعلام الهيئة هذا المصطلح أو التعبير (الهيئة) لم يرد في القانون هل يعني بالهيئة المؤسسة ؟ أو أي جسم آخر .

هذه النقطة تحتاج الى توضيح . بالقانون الاصلي في مشروع القانون كان إلا بعد اعلام المؤسسة هنا غيرت المؤسسة بالهيئة شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : دولة الرئيس ، الحقيقة أيما وردت كلمة مؤسسة في هذا القانون بدلت بكلمة (هيئة) فهنا سوف تعدل الى كلمة (هيئة) . ايما وردت الآن هي هيئة تنظم قطاع الاتصالات شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ المقرر .

مكتبة المجلس

واعتقد انه مطابق لما قرره مجلس الاعيان في قراره الاخير ولا يعدو ما قرره مجلس النواب تأكيداً لذلك . ولذلك انا ارى عدم الاحالة الى أي لجنة أو اللجنة القانونية والتصويت على مواد القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذاً لدينا مقترح من دولة الاستاذ زيد الرفاعي وثني عليه من الاخوة الكرام وفي ضوء الايضاحات من معالي الوزير ومن معالي المقرر الموضوع مطروح على المجلس الكريم هل يوافق المجلس الكريم على إقرار شكراً كما ورد من النواب وكما في الجوهر ذهب من الاعيان الى النواب ، فالتقت الاراداتان وشكراً لكم .

« وهذا هو نص مشروع القانون رقم () قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة »



السيد المقرر : لقد ورد في المشروع المقدم من الحكومة بالبداية كلمة (المؤسسة) وقد استبدلت بقرار من مجلس النواب كما وردت من مجلس الاعيان وافر بذلك كما تفضل معالي وزير الاتصالات اما بالنسبة الى المواد التي اشار اليها دولة الاستاذ زيد الرفاعي كان واضحاً من القرار بأن ما ذهب اليه مجلس النواب يستهدف فقط زيادة الايضاح

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية الكويتية
مجلس الاعيان

الرقم ٣٨٧/٢٠٩
التاريخ ١٤/٩/١٩٩٥
الموافق

سيادة رئيس الوزراء الافخيم

اشارة الى كتاب سيادتكم رقم ت ل ٥٤٠٤/١ تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ .
قرر مجلس الاعيان في جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدوره العاديه الثانيه المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٩/٧ الموافق على (مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب (بشكل معدل) .
وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلساته (١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩) من الدوره الاستثنائية الاولى للدوره العاديه الثانيه المنعقدة من تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ - ١٩٩٥/٨/٢٠ كما ورد من الحكومة وبالشكل المعدل المذكور .

ايحى لسيادتكم خمس نسخ من القانون المذكور اعلاه وبصيفته النهائية راجيا التفضل باتخاذ المراسيم الدستورية عليه .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

مكتبة المجلس

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون الاتصالات

المادة ١ : يسمى هذا القانون قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الأول
التعريفات

المادة ٢ : يكون للكلمات والعبارات حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة : وزارة البريد والاتصالات
الوزير : وزير البريد والاتصالات
الهيئة : هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المنشأة بموجب أحكام هذا القانون
المجلس : مجلس إدارة الهيئة
المدير العام : المدير العام للهيئة
الاتصالات : نقل أو إرسال أو بث أو استقبال الإشارات أو الأصوات أو الصور أو البيانات سواء كانت شفوية أو كتابية بالوسائل المنبثقة أو الراديوية أو البصرية أو الكهرومغناطيسية وأي وسائل أخرى للاتصالات.

الموجات الراديوية :
الموجات الكهرومغناطيسية التي تقل عن (٣٠٠٠) جيجاهرتز التي ثبت في الفضاء دون الحاجة إلى موصل محدد للتوجيه.
شبكة الاتصالات العامة :
منظومة الاتصالات أو مجموعة من منظومات الاتصالات لتقديم خدمات اتصالات للمستخدمين وفقاً لأحكام هذا القانون.

شبكة الاتصالات الخاصة:

منظومة الاتصالات التي تشغل من قبل شخص واحد أو مجموعة واحدة من الأشخاص لخدمة حاجاتهم الخاصة.

الخط : السلك أو الكابل أو الألياف البصرية أو الأنابيب أو الموصل أو موجه الموجه أو أي وسيلة أخرى تستعمل أو مخصصة للاستعمال في نقل الاتصالات بواسطة الطاقة الضوئية أو الكهرومغناطيسية.

أجهزة الاتصالات الطرفية :

أجهزة الاتصالات التي يمكن ربطها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع خط مرتبط مع شبكة اتصالات عامة.

المستخدم : الشخص المشترك مع أحد المرخص لهم أو الشخص الذي يستخدم خدمات الاتصالات العامة.

المرخص له : الشخص الذي حصل على رخصة أو تصريح لإنشاء أو تشغيل أو إدارة شبكة اتصالات عامة أو استخدام موجات راديوية وفقاً لأحكام هذا القانون.

الرخصة : العقد أو الإذن أو الاتفاقية الموقعة بين الهيئة والشخص للسماح له بإنشاء أو تشغيل أو إدارة شبكة اتصالات عامة أو استخدام موجات راديوية وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.

التصريح : الإذن الذي يمنح إلى شخص لإنشاء أو تشغيل شبكة اتصالات خاصة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الموافقة : الموافقة على استعمال أو السماح بإدخال نوع معين من معدات الاتصال إلى المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون.

التخصيص : حصر استعمال حزمة أو مجموعة من حزم الترددات الراديوية أو الترددات الكهرومغناطيسية إلى شخص معين أو لاستعمالات معينة أو في منطقة جغرافية معينة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الدليل : البيانات التي تتعلق بالمستخدمين بخدمات شبكات الاتصالات العامة.

مكتبة المجلس

المادة ٣ : تتولى الوزارة المهام والواجبات التالية:-

- (أ) إعداد السياسة العامة لقطاع الاتصالات في المملكة وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها ، والعمل على تطوير هذه السياسة من أجل توسيع رقعة انتشار شبكات الاتصالات بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (ب) وضع الخطط التي تساعد على تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة وخلق جو من المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات بما يكفل توفير خدمات اتصالات متطورة بكلفة مقبولة وبأسعار مناسبة.
- (ج) متابعة قيام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ التزامات المملكة التعاهدية الدولية في قطاع الاتصالات.
- (د) رعاية مصالح المملكة لدى الدول والمنظمات الاقليمية والدولية والاتحادات النوعية واللجان التي تعنى بشؤون الاتصالات والاشرف على تمثيل المملكة أمام تلك المحافل بالتعاون مع الهيئة والوزارات والدوائر المعنية.
- (هـ) إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات ورفعها الى مجلس الوزراء.

الفصل الثالث

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

المادة ٤ : تنشأ في المملكة هيئة تسمى " هيئة تنظيم قطاع الاتصالات " تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة ان تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها وان تنصرف بها وان تتعاقد مع الغير وان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك حق التقاضي وان تتبني عنها في الاجراءات التضامنية المحامي العام المدني او أي محام آخر.

المادة ٥ : يكون مقر الهيئة في عمان ولها ان تنشئ مكاتب لها في أي مكان في المملكة.

المادة ٦ : تتولى الهيئة المهام التالية:-

- أ- تنظيم قطاع الاتصالات في المملكة من خلال تطبيق السياسة المقررة لتوفير خدمات الاتصالات الفعالة للمستخدمين بما يواكب تطور تكنولوجيا الاتصالات ويلبي احتياجات الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات على أسس غير احتكارية وتشجيع الاستثمار والمنافسة في قطاع الاتصالات.
- ب- نشر الوعي العام لأهمية مرفق الاتصالات والعمل على توفير خدمات الاتصالات بأنواعها بما يلبي احتياجات ورغبات المستخدمين في جميع مناطق المملكة ومراعاة تقديم الخدمات بمواصفات مقبولة وكلفة مناسبة وفق قواعد المنافسة.
- ج- حماية مصالح المستخدمين من خدمات الاتصالات ومراقبة أداء الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات واتخاذ الاجراءات اللازمة لإلزام تلك الجهات بالتقيد بشروط الترخيص بما في ذلك نوعية ومستوى الخدمات والعمل على تطويرها.

المادة ٧ : تتألف الهيئة مما يلي:-

- أ- مجلس الإدارة
- ب- المدير العام
- ج- الجهاز التنفيذي

المادة ٨ : يتألف المجلس على النحو التالي :-

- ١- الوزير رئيساً
- ٢- المدير العام نائباً للرئيس
- ٣- خمسة أشخاص أردنيين الجنسية من ذوي الخبرة والاختصاص يعيّنون بأمر من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يكون اثنان منهم على الاقل من القطاع العام. أعضاء

مكتبة العدل

ب- تكون مدة عضوية الأشخاص المنصوص عليهم في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة ماعدا الفترة الأولى فتكون مدة عضوية اثنين منهم سنتين فقط.

ج- يتولى نائب الرئيس صلاحية الرئيس عند غيابه أو أي صلاحية يفوضها الرئيس له.

المادة ٩ : أ- لا يجوز أن يكون لأي عضو من أعضاء المجلس منفعة مباشرة أو غير مباشرة من أوجه الاستثمار في قطاع الاتصالات طيلة مدة عضويته في المجلس، كما يترتب على كل عضو فيه أن يقدم تصريحاً خطياً بعدم وجود أي منفعة له أو بينه وبين المستثمرين في مجال الاتصالات وأن يتعهد بتبليغ المجلس عن أي منفعة أو علاقة من ذلك القبيل تنشأ خلال مدة عضويته فيه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

ب- إذا خالف أي عضو من أعضاء المجلس أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيلاحق حسب مقتضى الحال بجريمة استثمار الوظيفة أو إساءة الائتمان، ويكون ملزماً برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء تلك المخالفة بالإضافة إلى التعويض الذي يستحق عليه لأي جهة من الجهات التي لحقها ضرر من ذلك.

المادة ١٠ : أ- تنتهي عضوية عضو المجلس المعين في أي من الحالات التالية:-

- ١- الاستقالة.
 - ٢- إذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو ست جلسات غير متتالية خلال السنة دون عذر يقبله المجلس.
 - ٣- إذا فقد أحد شروط العضوية.
- ب- يعين مجلس الوزراء عضواً بديلاً في المجلس لإكمال مدة العضو الذي انتهت أو انتهت عضويته خلال مدة لا تزيد على شهر من ذلك.

المادة ١١ : تحدد المكافآت والبدلات التي تدفع لأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء.

المادة ١٢ : - مع مراعاة ماورد في المادة (١٦) من هذا القانون، للمجلس صلاحية تنفيذ

المهام المنوطة بالهيئة ودراسة الخطط والمقترحات بشأن تنفيذ سياسات الاتصالات التي يقرها مجلس الوزراء واتخاذ الاجراءات والقرارات واصدار التعليمات اللازمة لذلك بما في ذلك الصلاحيات التالية:-

- (١) التسيب لمجلس الوزراء بمنح الرخص اللازمة لإنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة وتقديم خدمات الاتصالات للمستخدمين على أسس تنافسية عادلة وتجديدها وتعديلها وإلغائها وفق أحكام القوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذ شروطها والإعلان عن منح تلك الرخص في الجريدة الرسمية.
- (٢) منح التصاريح لإنشاء شبكات الاتصالات الخاصة وتشغيلها وإدارتها ووضع الشروط اللازمة لمنحها والإعلان عنها.
- (٣) منح الرخص اللازمة لاستعمال الموجات الراديوية المخصصة في مجالات الاتصالات.
- (٤) إصدار القرارات المتعلقة بسياسة الهيئة وخصوصاً مايتعلق بمنع أشكال الاحتكار المختلفة وتخصيص الموجات الراديوية وتوفير الخدمات.
- (٥) وضع المعايير والأسس والمعادلات لتحديد أسعار الخدمات المقدمة من المرخص لهم للمستخدم والتسيب لمجلس الوزراء لاعتماد تلك المعايير والأسس والمعادلات وتحديد أسعار الخدمات في حالة عدم وجود المنافسة.
- (٦) إصدار القرارات بشأن مخالفة شروط الترخيص المتعلقة بالسياسة العامة أو المخالفات الفردية.
- (٧) إصدار التوصيات المتعلقة باستهلاك الأراضي لمصلحة المرخص لهم وفقاً للقانون.
- (٨) وضع ميزانية الهيئة ورسمها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.
- (٩) تعيين اللجان الاستشارية اللازمة لمساعدة الهيئة في تنفيذ واجباتها.
- (١٠) النظر في الاعتراضات المقدمة إليه على قرارات المدير العام وأبهر فيها ولايجوز للمدير العام في هذه الحالة الاشتراك في التصويت عليها
- (١١) اعتماد مواصفات ومقاييس فنية لربط وتوصيل أجهزة ومعدات الاتصال بشبكات الاتصالات العامة.

(١٢) اعتماد خطة ترفيم وطنية لخدمات الاتصالات العامة بما يتفق مع أحكام هذا القانون.

(١٣) تحديد الموائد التي تتأني للهيئة من الرخص والتصاريح.

(١٤) تحديد أجور الخدمات التي تقدمها الهيئة.

(١٥) منح المرافقات اللازمة وتنظيم ادخال واستعمال اجهزة اتصالات متعددة الأطراف للاستعمالات الفردية والخاصة او في مناطق محددة وكذلك مراقبة استخدامات هذه الاجهزة.

(١٦) مراقبة للجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات وتقويم ادايتها بما في ذلك رقابة اسعار تلك الخدمات.

(١٧) مراقبة استخدامات الموجات الراديوية المختلفة وضبطها ومراقبة الاجهزة المتعلقة بالاتصالات الراديوية بما يتفق مع المعايير المعتمدة من الهيئات والجهات الدولية التي تعنى بمواصفات ومقاييس الاتصالات ومراعاة الالتزامات الدولية في هذا الشأن.

(١٨) اعتماد المواصفات والمقاييس الفنية الخاصة باجهزة الاتصال الطرفية التي تربط بشبكات الاتصال العامة او اجهزة الاتصالات بواسطة الترددات الكهرومغناطيسية والاعلان عنها في الجريدة الرسمية.

(١٩) اصدار تقرير سنوي يبين نشاطات الهيئة واجازاتها والتطور الذي طرأ على خدمات الاتصالات وخطط الهيئة المستقبلية.

(٢٠) التنسيب الى الوزير لإعلان قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في قطاع الاتصالات ومدلولاتها المعتمدة في المملكة ونشرها في الجريدة الرسمية.

ب- للمجلس ان يفوض بعض صلاحياته الى المدير العام او الى أي من موظفي الهيئة باستثناء الصلاحيات المنصوص عليها في البنود من (١-١٤) من الفقرة (١) من هذه المادة ويتخذ المجلس قراراته في هذه الحالة بالاجماع او بأغلبية خمسة أصوات.

المادة ١٣ : للمجلس في سياق قيامه بالمهام والواجبات المنوطة به بموجب احكام هذا القانون:-

أ- ان يتعاقد مع هيئات متخصصة او مؤسسات علمية او فنية او يتعاون معها للقيام ببعض وظائف الهيئة ومهامها.

ب- ان يعهد ببعض المهام الفنية للهيئة الى جهات حكومية أخرى تملك القدرة الفنية والادارية اللازمة لذلك.

المادة ١٤ : أ- يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر بدعوة من رئيسه ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل على ان يكون الرئيس او نائبه واحداً منهم، ويتخذ المجلس قراراته بالاجماع أو بأكثرية الأصوات وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الجلسة الى جانبه ولايجوز الامتناع عن التصويت وعلى المخالف تسجيل مخالفته في محضر الاجتماع.

ب- يجوز لثلاثة من أعضاء المجلس ان يطلبوا خطياً من رئيس المجلس دعوة المجلس للاعتماد لبحث أمور محددة ويجب دعوة المجلس في هذه الحالة الى الاجتماع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الطلب.

ج- يعين الوزير أمين سر للمجلس من موظفي الهيئة يتولى تنظيم جدول أعماله وتسجيل محاضر الجلسات وحفظ التبريد والمعاملات الخاصة بالمجلس والقيام بأي واجبات او اعمال يكلف بها.

د- للمجلس ان يقرر دعوة خبراء او مستشارين لاداء ارائهم ومقترحاتهم في المواضيع المعروضة عليه وله ان يقرر تشكيل لجنة او لجان فنية واستشارية لتقديم المشورة له او للمدير العام وللجلسة القرار صرف مكافآت او اجور لهم.

المادة ١٥ : أ- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس ويقتزن ذلك القرار بأرادة ملكية سامية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها.

ب- تحدد الحقوق المالية للمدير العام بقرار من مجلس الوزراء.

مكتبة المجلس

المادة ١٦ : يكون المدير العام مسؤولاً أمام المجلس عن سير أعمال الهيئة فنياً وإدارياً ومالياً وتتطابق به المهام والواجبات التالية وله صلاحيات إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لذلك:-

- أ- تنفيذ السياسة العامة المقررة لقطاع الاتصالات وبرامج الهيئة.
- ب- إعداد البرامج والخطط التي تكفل تطوير قطاع الاتصالات وتوسيع خدماته وعرضها على المجلس لدراستها وإقرارها.
- ج- اقتراح مشاريع الأنظمة المتعلقة بمهام الهيئة وواجباتها وتقديمها إلى مجلس الإدارة تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء.
- د- الاشراف على قيام الجهاز التنفيذي للهيئة بواجباته، وتنسيق العمل بين الهيئة وبين الجهات الأخرى ذات العلاقة.
- هـ- توفير الامكانيات البشرية والفنية اللازمة لقيام الهيئة بواجباتها ، واقتراح الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للهيئة.
- و- جمع المعلومات المتعلقة بقطاع الاتصالات التي يراها ضرورية لعمل الهيئة والتي تساعد على تنفيذ واجباتها والقيام بمسؤولياتها وإعداد التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس أو يطلبها مجلس الوزراء من الهيئة.
- ز- إعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وعرضها على المجلس.
- ح- اقتراح عوائد الرخص والتصاريح واجور الخدمات التي تقدمها الهيئة.
- ط- مراقبة التزام المرخص لهم بشروط الترخيص وكذلك مراقبة استخدام الموجات الراديوية.
- ي- اتخاذ الاجراءات المناسبة لإلزام المرخص لهم بالتقيد بشروط الترخيص ومراعاة السياسة العامة للاتصالات.
- ك- اقتراح المواصفات والمقاييس الفنية اللازمة للسماح بإدخال أجهزة الاتصالات المختلفة إلى المملكة وإعلان المواصفات بعد اعتمادها.
- ل- إصدار الموافقات الفردية لإدخال أجهزة الاتصالات التي لم تصدر المواصفات والمقاييس المتعلقة بها.
- م- النظر في الشكاوي المقدمة إليه من الجمهور على المرخص لهم واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
- ن- إصدار النشرات وإعداد البرامج الاعلامية اللازمة لتوعية الجمهور بأهمية قطاع الاتصالات والآثار الإيجابية لتطوير هذا القطاع على خطط التنمية.

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٤/٩/١٩٩٥ م ٢١

- س- تحديد مستوى الخدمة التي يجب على المرخص لهم تقديمها للمستفيدين دون إلزام المرخص لهم بحلول فنية معينة.
- ع- النظر في النزاعات بين المرخص لهم حول الأمور الفنية والتشغيلية والإدارية سواء بتولى هذه المهمة بنفسه أو بتعيين غيره للقيام بذلك.
- ف- القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه المجلس بها مما له علاقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٧ : يكون الهيئة جهازها التنفيذي من الموظفين والمستخدمين ويجري تعيينهم أو التعاقد معهم وتحديد شروط استخدامهم ورواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وحقوقهم وتحديد واجباتهم وسائر الأمور الأخرى بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٨ : تتألف الموارد المالية للهيئة من المصادر التالية:-

- أ- العوائد التي تنأتى لها من الرخص والتصاريح وعوائد تجديدها.
 - ب- الأجر والواردات التي تنقاضيها الهيئة عن الخدمات التي تقدمها.
 - ج- حصيل الغرامات المفروضة بموجب أحكام هذا القانون.
 - د- الهبات التي تحصل عليها الهيئة بموافقة مجلس الوزراء.
 - هـ- الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة.
 - و- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.
- المادة ١٩ : أ- يكون للهيئة موازنتها المستقلة ويتم إقرارها والحسابات الختامية لها من قبل المجلس ويوافق عليها مجلس الوزراء.
- ب- تبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها.
 - ج- على المجلس ان يبين مدقق حسابات قانوني بموافقة مجلس الوزراء لتدقيق حسابات الهيئة ويقدم تقريره إلى المجلس لرفعه إلى مجلس الوزراء.
 - د- تؤول التوائض التي تتحقق لدى الهيئة إلى خزينة الدولة.
 - هـ- تعتبر أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً أميرية تتم جبايتها وتحصيلها وفقاً لأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ولغايات تطبيق أحكام هذه الفقرة يمارس المدير العام جميع الصلاحيات المخولة للمالك الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور.

مكتبة العدل

المادة ٢٠ : مع مراعاة ما ورد عليه النص في هذا القانون لا يجوز إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات عامة أو خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص أو تصريح وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٢١ : أ- للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة بها دون الحصول على تصريح بذلك باستثناء الأحكام المتعلقة باستخدام الموجات الراديوية على أن يتم اعلام الهيئة خطياً بذلك.
ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الهيئة استثناء اشخاص اعتباريين من شروط الحصول على تصريح لإنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة.

المادة ٢٢ : يجوز إنشاء شبكة اتصالات ملكية خاصة وتشغيلها دون تصريح أو ترخيص إذا كانت تلك الشبكة مخصصة للربط بين أجزاء العقار الواحد أو العقارات المتجاورة إذا كانت العقارات مملوكة أو مشغولة من قبل شخص واحد، وعلى أن يتم الحصول على موافقة الهيئة عند ربط هذه الشبكة مع شبكة الاتصالات العامة أو شبكة خاصة أخرى.

المادة ٢٣ : يجوز للجهات والأشخاص الذين تم استئناؤهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون أن يربطوا شبكات الاتصالات الخاصة بعضها ببعض أو مع شبكات الاتصالات العامة بناء على اتفاق خطي يتم التوصل إليه فيما بينهم بموافقة الهيئة.

المادة ٢٤ : لا يسمح للجهات والأشخاص الذين تم استئناؤهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون بتقديم خدمات اتصالات تجارية للمستفيدين أو المشتركين على شبكات اتصالات خاصة إلا بعد ترخيص هذه الشبكة كشبكة اتصالات عامة من الهيئة وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٢٥ : أ- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يقرر ترخيص نوع معين من خدمات الاتصالات سواء على كامل اراضي المملكة أو في جزء منها وعلى مجلس الادارة في هذه الحالة أن يقرر الاعلان عن ذلك بأحد الاساليب المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة وذلك وفقاً لطبيعة الخدمة.
ب- تنفيذاً لأحكام الفقرة -أ- من هذه المادة يملن المجلس عن قراره بأحد الاساليب التالية وعلى أن يحدد ما يتعلق بكل بند منها بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية:

- ١ - الإعلان عن الرغبة في ترخيص للخدمة بموجب عطاءات عامة، وفق الأسس والشروط التي يقرها المجلس.
- ٢ - فتح باب تقديم الطلبات لترخيص خدمة جديدة لكل من تتوافر فيه الشروط التي يقرها المجلس.
- ٣ - عرض تقديم خدمات على الأشخاص المرخص لهم لتقديم خدمات جديدة داخل المملكة.

المادة ٢٦ : بالإضافة الى الشروط الفنية وأية شروط أخرى يراعى في اجراءات منح الرخصة الأمور التالية:-

- أ- أن تتاح الفرصة لجميع الراغبين في الحصول على الرخصة التقدم بمروضهم أو طلباتهم إذا توافرت فيهم الشروط المحددة.
- ب - أن يكون العرض أو الطلب قائماً على أساس التعهد بتوفير الخدمة الى جميع الراغبين في الحصول عليها في مدة معقولة وبأجور عادلة.
- ج - أن تكون عناصر العرض مبنية على أساس المنافسة العادلة والمشروعة مع حاملي الرخص السابقة.
- د - أن تكون خطط طالب الترخيص قائمة على استعمال تقنية حديثة مع الاستفادة من شبكات الاتصالات القائمة ما أمكن.

المادة ٢٧ : على المتقدم للحصول على الرخصة أن يراق بالطلب الوثائق التالية:-

- أ- بيانات مقبولة للتصريف بنقدرة طالب الرخصة الفنية والادارية على تقديم الخدمة.
- ب- بيانات مقبولة للتصريف بنقدرة طالب الرخصة المالية ومصادر تمويل المشروع.

- ج- اسس تمعير الخدمات المقترحة وطريقة احتسابها.
د - أنواع الخدمات المقترحة والمنطقة الجغرافية التي تغطيها والتقنية المستعملة في الخدمة.
هـ- أي بيانات أو وثائق أخرى يقررها المجلس.

المادة ٢٨ : للمجلس الحق بأن يقرر استبعاد أي من المرخص لهم إذا رأى أن اشتراكهم في المناهضة على الرخص الجديدة يؤدي إلى نوع من الاحتكار.

المادة ٢٩ : تصدر الرخصة بقرار من المجلس على أن ينظم عقد ذو صفة إدارية ويتضمن الشروط التالية بالإضافة إلى أي شروط أخرى منصوص عليها في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي استثناءات يقررها المجلس:-

- أ- الموائد المستحقة للهيئة عن الرخص ومدتها وعوائد تجديدها وأي عائدات أو حقوق مالية مقطوعة أو دورية يتوجب على المرخص له دفعها.
ب- التزام المرخص له بتقديم المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الرخصة التي تطلبها الهيئة من المرخص له من حين لآخر أو بشكل دوري ولموظفي الهيئة التحقق من صحة المعلومات.
ج- التزام المرخص له بأي تعليمات يصدرها المجلس أو المدير العام تنفيذاً للسياسة العامة للاتصالات بما في ذلك شروط عقود الاشتراك بين المستفيدين والمرخص له.
د - التزام المرخص له بتوفير التأمينات المالية اللازمة لرد ما يستحقه المشتركون من رسوم وتأمينات في حال إلغاء الرخصة.
هـ- تعهد المرخص له بالموافقة على ربط أي شبكة اتصالات مرخصة أو معدات أجازت الهيئة استعمالها وأن يقوم بالإعلان المسبق عن شروط الربط وإيداع نسخة من هذه الشروط لدى الهيئة.
و- تعهد المرخص له بتوفير خدمات اتصالات الطوارئ مجاناً للمستفيدين بالترتيبات والحدود التي تقررهما الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
ز - التزام المرخص له بتقديم التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتنفيذ الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتسليم الاتصالات المحددة بتلك الأوامر.

- ح - تعهد المرخص له بتقديم الخدمة لطالبيها أو المستفيدين منها على قدم المساواة وعدم التمييز بينهم، باستثناء ما يتطلبه الأمن الوطني أو ما يعتبر من قبيل التسامح لأسباب تشغيلية أو اجتماعية أو أمنية.
ط- التزام المرخص له بالإعلان المسبق عن أسعار الخدمات وطرق تحصيلها.
ي - تعهد المرخص له بالتعاون مع خدمة الدليل وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة.
ك - مدى حق المرخص له تأجير أو إعادة بيع الخدمات الفائضة عن حاجته إلى الغير.
ل - التعاون مع جميع حاملي الرخص الآخرين من أجل تسهيل تقديم الخدمات للمستفيدين.
م - التزام المرخص له بتقديم الخدمة المرخصة إلى طالبيها خلال مدة معقولة والعمل على تغطية كامل المنطقة الجغرافية المعنية له بالخدمة المرخصة.

مجلس الأحياء

المجلس الخامس

إدارة الترددات وترخيص استعمالها

المادة ٣٠ : يعتبر طيف الترددات ثروة وطنية تتولى الهيئة تنظيم استخدامها بموجب هذا القانون وتعد سجلاً خاصاً للطيف الترددي يسمى " السجل الوطني للترددات " تسجل فيه جميع المعلومات المتعلقة بالموجات الراديوية واستخداماتها وتخصيصها.

المادة ٣١ : أ- مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لأي شخص استخدام أي موجات كهرومغناطيسية تقل عن (٣٠٠٠) جيجاهرتز تبث في الفضاء إلا إذا حصل على رخصة بذلك.

ب- يجوز للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية استخدام الموجات الكهرومغناطيسية المخصصة لها بدون ترخيص على أن لا تتسبب بالتشويش على الموجات الأخرى.

المادة ٣٢ : لا تعتبر الحالات التالية مخالفة لأحكام المادة (٣١) من هذا القانون:-

أ- الموجات التي تصدر عن الأجهزة الكهربائية بشكل تلقائي لاجم عن الاستعمال العادي لتلك الأجهزة.

ب- أجهزة البث والاستقبال الإذاعي والتلفزيوني.

ج- تشغيل معدات اتصالات لاسلكية خاصة ومصرح باستعمالها من قبل الهيئة إذا كانت تلك الأجهزة مثبتة في عقار أو عقارات موافق عليها من الهيئة.

د - استعمال معدات موجهة من شخص مرخص له على أن يكون استعمالها مسموحاً به ضمن شروط الرخصة وبصورة لا تخالف أحكام هذا القانون ومبادئ التشريعات المعمول بها.

المادة ٣٣ : أ- تشكل لجنة تسمى " اللجنة الاستشارية للترددات " بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير يشترك في عضويتها ممثلون عن الجهات العسكرية والأمنية المختلفة ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون وسلطة الطيران المدني بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص ويعين مجلس الوزراء من بينهم رئيساً لها ونائباً للرئيس.

ب- تتولى اللجنة تقديم المشورة حول تنظيم استخدام الطيف الترددي.

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضره أكثرية أعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم وتتخذ اللجنة توصياتها بالإجماع أو أكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الاجتماع إلى جانبه.

د- يعين رئيس المجلس أحد موظفي الهيئة للقيام بمهام أمين سر اللجنة يتولى إعداد جدول أعمال اجتماعاتها وتسجيل محاضرها وحفظ وثائقها ومعاملاتها ومتابعة جميع الأمور الإدارية التي يكلفه بها.

المادة ٣٤ : يتولى المجلس بعد الاستئناس برأي اللجنة الاستشارية وضع خطة لتخصيص الموجات الكهرومغناطيسية ومراجعتها وتعديلها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وتتضمن:-

أ- تقسيم الطيف الترددي إلى حزم بما يساعد الهيئة على تنظيم استخدام الترددات مع مراعاة تعليمات الاتحاد الدولي للاتصالات.

ب- تخصيص ترددات أو حزم ترددات للاستخدام العسكري والأمني والمدني وتحديد طبيعة كل منها.

المادة ٣٥ : مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون لا يجوز اقتناء أو استعمال أجهزة إرسال تستخدم الموجات الراديوية على أراضي المملكة أو على بنفينة أو طائرة مسجلة في المملكة ما لم يتم الحصول على رخصة أو تصريح وفقاً لأحكام هذا القانون كما لا يجوز إدخال أجهزة إرسال راديوية إلى المملكة إلا إذا أجازت الهيئة إدخالها.

المادة ٣٦ : - تستثنى القوات العسكرية والأمنية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون.

ب- للمجلس استثناء الجهات التالية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون.

١. السفن والطائرات الأجنبية وخدمات النقل البري والترانزيت التي تعبر المياه الإقليمية أو الأجواء أو الأراضي الأردنية أو ترسو في موانئها أو مطاراتها.

٢. السفارات الأجنبية شريطة المعاملة بالممثل والحصول على تصريح قابل للتجديد.

المادة ٣٧ : على حامل رخصة استخدام أجهزة إرسال راديوية أن يلتزم بالشروط والمعايير التي منحت له الرخصة على أساسها وبشكل خاص:-

أ- الترددات التي خصصت له.

ب- نوع ومواصفات كل من الهوائي وجهاز الإرسال.

ج- حدود المنطقة الجغرافية المصرح بها بالنسبة للأجهزة المتنقلة.

د - الموقع الذي يقام عليه الهوائي.

هـ- كفاءة الشخص الذي يقوم بتشغيل الجهاز.

و- أي شروط فنية أخرى تساعد على استخدام الترددات بفعالية.

الفصل السادس

تجديد الرخص وتعديلها وإلغاؤها

المادة ٣٨ : تحدد مدة رخصة شبكة الاتصالات العامة أو رخصة استخدام الترددات بمدة معينة ويتم تجديدها بموجب تعليمات تصدرها الهيئة.

المادة ٣٩ : أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة للمجلس أن يقرر تعديل شرط أو أكثر من شروط الترخيص، وتتبع الإجراءات التالية في التعديل:-

١. يبلغ المجلس المرخص له إشعاراً خطياً بالتعديل وأسبابه والمدة المقررة لتنفيذه وللمرخص له تقديم اعتراضه على ذلك التعديل خلال المدة التي يحددها المجلس.

٢. على المجلس أن يدعو المعارض للمناقشة وسماع أسباب اعتراضه وله أن يقرر بالنتيجة إما إقرار التعديل أو تأجيل نفاذه أو قبول الاعتراض.

ب- لا يجوز تعديل شروط الترخيص لأحد المرخص لهم دون المرخص لهم الآخرين إذا توافرت الأسباب الموجبة لذلك التعديل في شروط ترخيصهم أيضاً.

المادة ٤٠ : للمجلس أن يقرر إلغاء الترخيص كلياً أو لخدمة معينة أو في منطقة معينة في أي من الحالات التالية:-

أ- إذا ارتكب المرخص له مخالفة لشروط الترخيص أو لأحكام هذا القانون أو خالف تعليمات المجلس أو ألحق ضرراً بالغير ورفض تصويب أوضاعه أو ممارسته بالرغم من توجيه إنذار خطي له من قبل المدير العام، أو تأخر عن تنفيذ تعليمات الهيئة مدة تزيد على (٣٠) يوماً دون سبب مقبول يقتنع به المجلس.

ب- إذا كانت الخدمات المقدمة من المرخص له دون المستوى المطلوب وقدمت بحقه شكاوى تحققت الهيئة من صحتها وألحز مرتين خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.

المادة ٤١ : تلغى الرخصة إذا تخلف المرخص له عن دفع الموائد المقررة لتجديد الرخصة في الموعد المقرر.

مكتبة العدل

المادة ٤٢ : تلغى الرخصة حكماً بتصفية المرخص له أو إعلان إفلاسه أو فقد هليته.

المادة ٤٣ : لا يحق للمرخص له الذي ألغيت رخصته وفقاً للقانون المطالبة بأي تعويض أو باسترداد أي عوائد دفعت من أجل الحصول على الرخصة أو تجديدها أو لأي سبب آخر.

المادة ٤٤ : على المرخص له أن يستع عن قبول اشتراكات جديدة اعتباراً من تاريخ تبليغه بإلغاء الرخصة، ولا يجوز له الاستمرار بالعمل اعتباراً من تاريخ إلغاء الرخصة إلا بالتدريج الضروري واللازم لانتقال المشتركين إلى مرخص له آخر وبموافقة خطية من الهيئة.

المادة ٤٥ : لا يحق للشخص الذي ألغيت رخصته أن يتقدم للحصول على رخصة قبل مرور خمس سنوات على إلغاء رخصته.

المادة ٤٦ : لا يحول قرار إلغاء الرخصة دون حق المتضررين من مخالفات المرخص له بمطالبة بالتعويض أو حق المشتركين في مطالبته بالتعويضات أو رد ما يستحقونه من رسوم.

المادة ٤٧ : تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل ولللمجلس الموافقة على تحويل الرخصة إلى شخص آخر وفقاً للشروط والعوائد المقررة.

الفصل السابع

الموافقات الفنية وإجازة أجهزة الاتصالات

المادة ٤٨ : أ- للهيئة أن تقرر إلزام كل مستورد بأن يطلب من المورد الصاق بطاقة تعريف على الأجهزة المتسورة تبين مواصفات معينة على الأجهزة تحت طائلة المسؤولية.

ب- إذا لم تتمكن الجهات المختصة بالتخليص على المعدات والأجهزة من التحقق من توفر المواصفات فيها فتحويلها إلى الهيئة التي تقوم بفحصها للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة وذلك مقابل الأجر المقررة.

ج - على الهيئة أن تعلن عن قيمة الأجر التي تتقاضاها عن فحص الأجهزة التي يتطلب إدخالها موافقة خاصة.

المادة ٤٩ : للمستورد أو الراغب بإدخال أجهزة اتصالات لم تعلن المواصفات الخاصة بها أن يتقدم إلى الهيئة طالباً منها إصدار موافقتها المسبقة على استيراد تلك الأجهزة على أن يعزز الطلب بدليل الشركة الصانعة الذي يبين مواصفاتها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

المادة ٥٠ : يخضع تصنيع أي أجهزة اتصالات معدة للتسويق داخل المملكة للمواصفات القياسية المعتمدة من الجهات المختصة.

المادة ٥١ : يصدر المدير العام تعليمات تبين إجراءات الحصول على الموافقة على إدخال معدات وأجهزة الاتصال إلى المملكة أو استعمالها أو المتاجرة بها والشروط اللازمة لمنحه تلك الموافقات.

مكتبات الدول

الفصل الثامن

مراقبة المرخصين وحماية المستفيدين

المادة ٥٢ : على كل مرخص له لتقديم خدمة اتصالات عامة أن ينشئ مسمياً خاصاً لتلقي شكاوى المستفيدين والمشاركين وأن يعمل على تلافي أسباب الشكاوى إذا كانت تتعلق بمستوى الخدمة ونوعيتها أو طريقاتها.

المادة ٥٣ : مع مراعاة أحكام المادة (١٢) الفقرة (أ) البند (٥) لا يجوز للمرخص له أن يقدم على تغيير لائحة لجوره أو أسعاره إلا بعد إعلام الهيئة والإعلان عن الأسعار الجديدة قبل سريانها بمدة لا تقل عن شهر واحد شريطة أن لا تزيد أسعاره عما ورد في شروط اتفاقية الترخيص.

المادة ٥٤ : إذا تلقت الهيئة شكاوى جماعية بوجود نقصان من المرخص له أو وجود خلاف بين المرخص له والمستفيدين بشأن مستوى الخدمة أو مخالفة شروط الرخصة، فلهيئة أن تحقق في أسباب الشكاوى وأن تقرر ما تراه مناسباً ويعتبر هذا القرار نهائياً وملزماً للمرخص له.

المادة ٥٥ : على المرخص له أن يقدم إلى الهيئة تقريراً سنوياً يبين فيه الجوانب الفنية والإدارية والمالية المتوفرة التي تضمن تقديم الخدمة المرخصة للمستفيدين بالمستوى المطلوب.

المادة ٥٦ : تعتبر المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة من الأمور السرية التي لا يجوز انتهاك حرمتها وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

المادة ٥٧ : أ- للمشارك أو أحد أفراد عائلته البالغين الذين يسكنون معه أن يطلب من المرخص له خطياً وضع مائه تحت المراقبة بسبب تلقي مكالمات إزعاج أو لأي سبب آخر وفي هذه الحالة على المرخص له أن يرأب الاتصالات التي تجري مع ذلك الهاتف وأن يبلغ الهيئة باسم صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج بمراسلات سرية.

ب- إذا كان صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج أحد المشتركين مع نفس المرخص له فعلى المرخص له أن يتخذ الإجراءات التالية وإبلاغ الهيئة بذلك:

١- توجيه إنذار خطي له إذا صدر الإزعاج عن مائه مرة واحدة أو أكثر خلال مدة المراقبة الأولى.

٢- فصل الهاتف لمدة عشرة أيام إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثانية.

٣- فصل الهاتف لمدة ثلاثين يوماً إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثالثة.

٤- مسح المشترك بالهاتف إذا صدر أي إزعاج عنه خلال مدة المراقبة الرابعة.

إما إذا كان ذلك الهاتف مرتبطاً مع شبكة تعود ملكيتها لمرخص له آخر فعلى الهيئة أن تكلف ذلك المرخص له بتنفيذ الإجراءات المبينة في هذه الفقرة.

ج- للهيئة أن تتفق مع الجهات المختصة على إجراءات أخرى تتبع لتقديم الشكاوى بسبب تلقي مكالمات الإزعاج والإجراءات التي تتم فيها متابعة تلك الشكاوى والواجبات التي تقع على عاتق المرخص لهم من أجل ضبط المخالفين وتقديمهم للقضاء.

المادة ٥٨ : لا يجوز حجب الخدمة الهاتفية أو إلغاؤها عن أحد المشتركين ما لم يكن المشترك قد تسبب بأضرار مادية على الشبكة أو استخدم الهاتف استخداماً منافياً للقانون أو تخلف عن دفع الرسوم والاحجور المستحقة على الرغم من إنذاره خطياً.

المادة ٥٩ : تتحقق الهيئة من التزام المرخص لهم بشروط الترخيص وأحكام القانون ويجوز لها أن تتخذ أي إجراءات تراها ملائمة لهذه الغاية ومنها:

أ- القيام بالكشف الحسي على مواقع الشبكة وأجهزة الاتصالات.

ب- فحص سجلات المرخص له الفنية والتأكد من سلامة الأنظمة المصممة لإصدار اللوائح ودقتها.

ج- التأكد من مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين وشكاواهم.

مكتبة المجلس

د- الإطلاع على سجلات الصيانة والأعطال لدى المرخص له للتأكد من فعالية إدارة الخدمة.

المادة ٦٠ : تتولى الهيئة الفصل في الشكاوى الفنية والتشغيلية والإدارية من المرخص لهم على المرخص لهم الآخرين حول أسباب الخلاف بينهم حيث يتولى المدير العام القيام بإجراءات التسمية أو الفصل في الخلاف بنفسه أو بواسطة شخص أو أشخاص يعينهم لهذه الغاية ويكون قراره واجب التنفيذ فور صدوره. ولأي من الطرفين الاعتراض على هذا القرار لدى المجلس خلال مدة شهر من تاريخ صدوره والا اعتبر القرار قطعياً.

المادة ٦١ : يلتزم المرخص له بتشغيل شبكة إتصالات عامة بإعداد دليل عن جميع المعلومات المتعلقة بهذه الشبكة والمستخدمين فيها وتقديم خدمة الدليل للراغبين بالاستفادة منها وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة.

المادة ٦٢ : للمدير العام أو من يفوضه خطياً حق الدخول إلى أي مكان يشبه بأنه يحتوي على أجهزة أو شبكات غير مرخصة أو أجهزة تستعمل للتشويش على شبكات الاتصالات أو تمارس فيها أي نشاطات مخالفة لهذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبيه ولهم تفتيش المكان باستثناء بيوت السكن حيث يجب الحصول على إذن من المدعي العام المختص قبل الدخول إليها ولي جميع الأحوال على الموظف الذي قام بالتفتيش أن ينظم محضراً بذلك ويقدمه إلى المدير العام.

المادة ٦٣ : أ- يعتبر موظفو الهيئة المفوضون بضبط المخالفات من رجال الضابطة العدلية ويعمل بالضبط المنظمة من قبلهم إلى أن يثبت عكسها شريطة التقيد بشروط الضبط الملصوق عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

ب- على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الهيئة كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات.

المادة ٦٤ : أ- لموظفي الهيئة ضبط أي أجهزة أو معدات إتصال غير مرخصة أو مخالفة للقانون أو تستعمل في نشاط غير مرخص له مقابل إيصال خطي يبين نوع الأجهزة ومواصفاتها وتسليم هذه الأجهزة إلى الهيئة.

ب- تصدر المضبوطات غير القابلة للترخيص أما الأجهزة المسموح بترخيصها فيتم الاحتفاظ بها إلى حين ترخيصها.

ج- إذا لم يتم ترخيص الأجهزة المضبوطة أو لم يطلب صاحبها استعادتها خلال ستة شهور من تاريخ ضبطها للمجلس أن يصدر قراراً بمصادرتها.

د- يتم التصرف بالأجهزة التي تقرر مصادرتها بالطريقة التي يقررها المدير العام.

هـ- لا تحول مصادرة الأجهزة المخالفة دون إيقاع العقوبات الجزائية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر.

مكتبة الأعيان

المادة ٦٥ : ١- للهيئة الحق بتعقب مصدر أي إرسال بالموجات الراديوية للتحقق من ترخيص ذلك المصدر دون أن يعتبر ذلك خرقاً لسرية الرستل أو مخالفة لأحكام القوانين النافذة.

ب- لا يجوز نشر أو إشاعة مضمون الرسائل التي تم إلتقاطها في معرض تتبع مصدر الرسالة بموجب الفقرة ١ من هذه المادة. ويعاقب الموظف الذي يقوم بنشر أو إشاعة مضمون تلك الرسائل بالعقوبات المقررة قانوناً.

المادة ٦٦ : مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى وبإستثناء الجرائم المنصوص عليها في المواد (٧٧-٧١) من هذا القانون للمدير العام أن يعقد تسوية صلحية في قضايا مخالفة أحكام هذا القانون قبل تحريك دعوى الحق العام وذلك بالإستعاضة كلاً أو جزءاً عن الجزاءات والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بغرامة نقدية لا تقل عن مثلي الغرامة المقررة.

الفصل العاشر

الإستملاك

المادة ٦٧ : أ- إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تثبيت أعمدة أو إقامة أبراج أو تمديد كوابل أرضية أو تمديد أسلاك هوائية عبر أراض أوقارات خاصة يتم الاتفاق على ذلك مع المالك أما إذا تعذر الاتفاق مع المالك فللمرخص له أن يمرض المخططات على الهيئة ميبناً عليها الاعتداءات التي تقع على الأملاك الخاصة.

ب- إذا رأت الهيئة أن تلك الأعمال ضرورية لإنشاء الشبكة وأن تنفيذها عبر الأراضي أو المقارات الخاصة لا تمنع إستغلالها أو إستعمالها من قبل مالكيها، فللمجلس أن يصدر قراراً بالسماح للمرخص له بتنفيذ تلك الأعمال شريطة إعادة الحال إلى ما كانت عليه ودفع التعويض العادل الذي يقدره الخبراء الذين تختارهم الهيئة لمالكي تلك المقارات أو الذي تقدره المحكمة بطلب من أحد الطرفين.

المادة ٦٨ : إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تملك المرخص له المقار وامتتاع المالك عن بيعه ذلك المقار أو جزءاً منه بسعر عادل فللمرخص له الحق بطلب إستملاك ذلك المقار أو الجزء اللازم منه لإنشاء الشبكة ولحق الإجراءات التالية:-

أ- أن يتقدم إلى الهيئة بطلب إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتملكه ذلك المقار أو جزءاً منه معزراً بالأسباب الفنية التي تبرر ذلك الطلب.

ب- إذا وجد المجلس بناءً على تنسيب المدير العام أن ذلك المقار ضروري لإنشاء الشبكة وعدم توفر أي حلول فنية أخرى يقرر التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إستملاك ذلك المقار أو الجزء اللازم منه لمصلحة المرخص له بإعتبار إنشاء الشبكة مشروعاً للبلد العام بالمعنى المقصود في قانون الإستملاك.

ج- إذا قرر المجلس التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إستملاك ذلك المقار يكلف المرخص له بإيداع المبلغ الذي يحدده المجلس تعويضاً عادلاً

تمت

عن العقار المستملك بناء على تقدير خبير أو أكثر تكلفهم الهيئة بمهمة تقدير العقار أو الجزء المنوي إستملكه.

المادة ٦٩: على المرخص له بالتنسيق مع الهيئة أن يتولى الاتفاق مع وزارة الأشغال العامة أو أمانة عمان الكبرى أو البلديات أو المؤسسات الحكومية الأخرى حول الترتيبات والبدايات المتعلقة بتمديد الشبكات الأرضية أو الهوائية على الطرق والشوارع وفي الميادين والمساحات العامة التي تقع تحت إدارتهم.

المادة ٧٠: إذا أعاققت شجرة أو مجموعة من الأشجار تمديد الأسلاك الهوائية لشبكة الاتصالات العامة وتضرر الاتفاق مع المالك للمرخص له أن يطلب من الهيئة إصدار تكليف إلى مالكها بإزالتها إذا رغب أو السماح للمرخص له بإزالتها مقابل تعويض عادل، يدفعه المرخص له على النحو الوارد في هذا القانون.

المادة ٧١: كل من نشر أو أشاع مضمون أي إتصال بواسطة شبكة اتصالات عامة أو رسالة هاتفية أطلع عليها بحكم وظيفته أو قام بتسجيلها دون سند قانوني يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٢: أ- كل من أقدم قصداً على تخريب منشآت الاتصالات أو الحق بها ضرراً عن قصد يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل على (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين، وتضاعف العقوبة إذا تسبب فعله بتعطيل حركة الاتصالات.
ب- كل من تسبب إهمالاً في تخريب منشآت الاتصالات أو إلحاق الضرر بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٣: كل من أقدم على تخريب جهاز هاتف مخصص للخدمة العامة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٤: أ- كل من استخدم أو ساعد على استخدام وسائل غير مشروعة لإجراء اتصالات دون دفع الرسوم يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو الغرامة من (١٠٠) دينار إلى (١٠٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

ب- كل من أقدم أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات دولية بوسائل من شأنها قيام منافسة بين شبكات الاتصالات المرخصة وشبكات الاتصالات الأجنبية خلافاً لتعليمات الهيئة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة -أ- من هذه المادة بالإضافة إلى تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون.

المادة ٧٥: أ- كل من أقدم على أو وجه بأي وسيلة من وسائل الاتصالات رسائل تهديد أو إهانة أو نقل خبراً مخفياً بقصد إثارة الفرع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن

شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكليتا العقوبتين.

ب- كل من قام أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بالإضافة إلى تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون.

المادة ٧٦: كل من اعترض أو أعاق أو حوّر أو شطب محتويات رسالة بواسطة شبكات الاتصالات أو شجع غيره على القيام بهذا العمل يعاقب بالحبس مدة لا تقل على شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكليتا العقوبتين.

المادة ٧٧: كل من أقدم على كنم رسالة عليه نقلها بواسطة شبكات الاتصال إلى شخص آخر أو رفض نقل رسائل طلب منه نقلها سواء من قبل المرخص له أو الهيئة أو نسخ أو ألقى رسالة أو عبث بالبيانات المتعلقة بأحد المشتركين بما في ذلك أرقام الهواتف، غير المعلنة والرسائل المرسلة أو المستقبلية يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠٠) ديناراً أو بكليتا العقوبتين.

المادة ٧٨: كل من أنشأ أو شغل شبكة اتصالات عامة خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) دينار أو بكليتا العقوبتين.

المادة ٧٩: كل من قام بوصل شبكة اتصالات خاصة بشبكة الاتصالات العامة بدون موافقة الهيئة خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار أو بكليتا العقوبتين.

المادة ٨٠: كل من قام متعمداً باعتراض موجات مخصصة للغير أو بالتشويش عليها أو باستخدام موجات كهرومغناطيسية بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تزيد

عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكليتا العقوبتين.

المادة ٨١: كل من أدخل أجهزة اتصال خلافاً لأحكام المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار.

المادة ٨٢: كل من استورد أو تاجر بأجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية أو تحمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع خلافاً لأحكام المادة (٤٨) من هذا القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر وحتى سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار أو بكليتا العقوبتين.

المادة ٨٣: كل من احتفظ أو شغل جهاز إرسال راديوي خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكليتا العقوبتين.

المادة ٨٤: أ- بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون، يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب الهيئة أن تقرر إلزام المخالف بدفع مبلغ لا يقل عن ضعف الرسوم التي تستحق على ترخيص تلك الخدمة لو كانت مخصصة كإلزامات مدنية لصالح الهيئة.

ب- لا تحول المواد السابقة دون حق المتضرر للمطالبة بالتعويضات والحق الشخصي عن أي مخالفة لأحكامها.

الفصل الثاني عشر
أحكام ختامية

المادة ٨٥ : للمجلس وقرار مسبب اذا خالف المرخص له شروط الرخصة او امتنع عن تقديم الخدمة ان يتولى الاشراف على تشغيل شبكة الاتصالات المرخصة او تولي ادارتها للمدة التي يراها مناسبة.

المادة ٨٦ : لا يحق للمرخص لهم او المتضررين المطالبة بأية تعويضات عن أية أضرار نجمت عن الإجراءات التي اتخذت بموجب أحكام المادة (٨٥) من هذا القانون.

المادة ٨٧ : تسجل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بقرار من مجلس الوزراء كشركة مساهمة عامة تملك الحكومة كامل اسهمها ويتم تسجيلها لدى مراقب الشركات وفقاً لأحكام قانون الشركات المعمول به وتملح الترخيص اللازم لإنشاء شبكات اتصالات عامة وإدارتها وتشغيلها وذلك بموجب إتفاقية ترخيص بين الهيئة وهذه الشركة.

المادة ٨٨ : أ- على جميع المرخص لهم أو المصرح لهم بإملاك شبكات اتصالات وتشغيلها أو استخدام موجات راديوية توفير أوضاعهم مع أحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه. وتعتبر الرخص والتصاريح الممنوحة بمقتضى أحكام القوانين المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون سارية المفعول لحين انتهائها.

ب- إعتبار من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح الهيئة الخلف القانوني لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية في كل الأمور المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات وإصدار رخص أو تصاريح تشغيل شبكات اتصالات أو استخدام ترددات راديوية ونقل إليها المعاملات والوثائق المتعلقة بالرخص والتصاريح السارية المفعول.

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

أحمد اللوزي
رئيس مجلس الأعيان

المادة ٨٩ : أ- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بأعمال الهيئة ونشاطاتها والنظام المالي ونظام اللوازم ونظام الموظفين.

ب- إلى حين صدور الأنظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بموجب القوانين السارية المفعول أو التي ألغيت بموجب هذا القانون إلى المدى الذي لا تتعارض فيه أحكام تلك الأنظمة مع أحكام هذا القانون.

المادة ٩٠ : يلغى كل من :
أ- قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤ والتعديلات التي طرأت عليه.
ب- أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

المادة ٩١ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

مكذبات الأصل

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم
جميعاً ، البند التالي السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

٢- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٢٠٧٩) تاريخ ١٤/٩/١٩٩٥ ،
والمضمن موافقة مجلس النواب على :
مشروع قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥
كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل
عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ٢٠٧٩

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٩٩٥

دولة رئيس مجلس الأعيان الأديب

قرر مجلس النواب الثاني عشر في
جلسته الخامسة والعشرين والسادسة
والعشرين من الدورة الاستثنائية الأولى

للدورة العادية الثانية المتعقدتين يومي الأحد
الموافق ١٠/٩/١٩٩٥ والاربعاء الموافق
١٣/٩/١٩٩٥ ، الموافقة على مشروع قانون
الاستثمار لسنة ١٩٩٥ كما ورد من الحكومة
مع اجراء بعض التعديلات عليه .

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من
مشروع القانون المذكور للكرم بمرضه على
مجلسكم الكرم لإجراء المقتضى .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هابل السورور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم على احوالة مشروع قانون الاستثمار الى
اللجنة المالية ؟ شكراً لكم .

(وهذا هو نص مشروع قانون رقم () لسنة
١٩٩٥ قانون تشجيع الاستثمار كما أقره
مجلس النواب وكما احواله المجلس الى
اللجنة المالية)

مشرع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون تشجيع الاستثمار

كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينه على غير ذلك :-

- المجلس : المجلس الاعلى للاستثمار المؤلف بموجب هذا القانون .
- المؤسسة : مؤسسة تشجيع الاستثمار المنشأ بموجب هذا القانون .
- مجلس الادارة : مجلس ادارة المؤسسة .
- الوزير : وزير الصناعة والتجارة .
- اللجنة : لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفه بموجب هذا القانون .
- المدير العام : المدير العام للمؤسسة .
- المشروع : أي نشاط اقتصادي تنطبق عليه احكام هذا القانون والانظمة
والتعليمات الصادره بمقتضاه .
- الموجودات الثابتة : الآلات والاجهزة والمعدات والآليات واللوازم والعدد المخصصة
لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث وملروشات ولوازم
الفنادق والمستشفيات .

مكتبة العدل

الرسوم : رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المقررة بموجب التشريعات السارية المفعول على اصناف الموجودات الثابتة باستثناء الرسوم البلدية.

الضرائب : الضرائب بموجب القوانين السارية المفعول على اصناف الموجودات الثابتة باستثناء الضرائب البلدية.

المستثمر : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون.

الطاقة الانتاجية : القدرة التصميمية أو الاستيعابية للمشروع.

المادة ٣ - يتمتع أي مشروع بالاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان في أحد القطاعات التالية أو فروعها :

- أ- الصناعة
- ب- قطاع الزراعة (بدون الاجحاف بابه امتيازات وردت في قوانين أخرى).
- ج- الفنادق
- د- المستشفيات
- هـ- النقل البحري والسكك الحديدية
- و- أي قطاع آخر أو فروع يقرر مجلس الوزراء اضافته بناء على تنسيب المجلس.

المادة ٤ -

أ- لأغراض هذا القانون ، تحدد المناطق التي تتمتع بالاعفاءات الضريبية بثلاث مناطق تنمية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها في كل قطاع من القطاعات المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون وذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

ب- تعرف فروع القطاعات والنشاطات الاستثمارية الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة والشروط المطلوبة لتأهيلها في كل منطقة من المناطق التنموية المحددة بموجب هذا القانون للاستفادة من المزايا الواردة في هذا القانون بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٥ - تعني عبارة رأس المال الاجنبي المستثمر لأغراض هذا القانون ما يستثمره غير الاردني من اموال نقدية أو عينية أو حقوق لها قيمة مالية في المملكة ، بما في ذلك ما يلي :-

- أ- النقد المحول الى المملكة عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصة المستثمر لغايات هذا القانون.
- ب- الموجودات العينية المستوردة مدفوعة التكاليف من خارج المملكة.
- ج- الارباح والعوائد والاحتياطيات الناجمة عن استثمار رأس مال اجنبي في المشروع اذا تم زيادة رأسمال هذا المشروع أو اذا استثمرت في مشروع منصوص عليه في هذا القانون.
- د- الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات والاسماء التجارية المسجلة في المملكة.

المادة ٦ -

أ- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن يتم ادخالها الى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللجنة تمديد هذه المدة اذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

ب- تعفى قطع الخيزار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥٪ من قيمة الموجودات الثابتة التي تلتزمها هذه القطع

مكتبات الكتب

على أن يتم ادخالها الى المملكة او استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الانتاج أو العمل وذلك بقرار من اللجنة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

ج- تعفي اللجنة الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم والضرائب اذا ما أدى ذلك الى زيادة لا تقل عن ٢٥٪ من الطاقة الانتاجية للمشروع.

د- تعفي اللجنة من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع اذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع اسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع اجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.

المادة ٧ -

أ- يعفى المشروع في أي من القطاعات أو فروعها المعروفة وفق المادة (٣) من هذا القانون لمدة عشر سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية بقرار من اللجنة وبالنسب المبينة من كل من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها كما يلي:-

٢٥٪ اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (أ)

٥٠٪ اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ب)

٧٥٪ اذا كان المشروع في منطقة التنموية من الفئة (ج)

ب- تمنح اللجنة إعفاءً إضافياً اذا جرى توسيع المشروع او تطويره او تحديثه وادى الى زيادة طاقته الانتاجية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الانتاج لا تقل عن ٢٥٪ شريطة أن لا تزيد مدة الاعفاء الإضافية بموجب هذه الفقرة على أربع سنوات

المادة ٨ - تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الاثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الاقل على أن يتم ادخالها الى المملكة او استعمالها في المشروع خلال أربع سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم المشتريات وكمياتها.

المادة ٩ - إذا نقل المشروع خلال مدة الاعفاء الممنوحة من منطقة تنموية الى منطقة تنموية أخرى ، فيعامل المشروع لغايات الاعفاء خلال باقي المدة معاملة مشاريع منطقة التنمية المنقول اليها على أن يعلم المؤسسة بذلك.

المادة ١٠ - باستثناء الاعفاءات الواردة في المادة (٧) من هذا القانون ، يتمتع بالاعفاءات والمزايا الواردة في هذا القانون أي مشروع قائم سواء جرت الموافقة على اعتباره مشروعاً اقتصادياً أو اقتصادياً مصدقاً بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي طرأت عليه او القوانين السابقة له واي مشروع لم يستفد من أي من هذه القوانين شريطة أن يلبي المشروع متطلبات النظام الذي يصدر لهذه الغاية وبوفق اوضاعه وفقاً لاحكامه.

المادة ١١ -

أ- يؤلف مجلس يسمى " المجلس الاعلى لتشجيع الاستثمار " برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من :-

وزير الصناعة والتجـ	راره
وزير المالية	د
وزير التخطيط	ط
نائباً للرئيس	
عضواً	
عضواً	

مكتبة المجلس

عضواً	وزير السياحة
عضواً	وزير النقل
عضواً	محافظ البنك المركزي
عضواً/مقررأ	المدير العام
عضواً	رئيس اتحاد الغرف التجارية الاردنية
عضواً	رئيس غرفة صناعة عم
اعضاء	ثلاثة اشخاص من القطاع الخاص من ذوي الكفاءة والخبرة
	يعيّنهم رئيس المجلس بتسليم من الوزير لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

ب- يعقد المجلس اجتماعاته كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه، ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضره ثلثا اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه من بينهم ويصدر المجلس قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة.

المادة ١٢ - يتولى المجلس تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار بما يؤدي الى تحقيق اهداف التنمية الشاملة، وله في سبيل ذلك ما يلي :-

- ا- اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها.
- ب- اقرار السياسات الاستثمارية
- ج- اقرار السياسة الترويجية للاستثمار ومتابعة تنفيذها.
- د- النظر في الانظمة الخاصة بالاستثمار.

المادة ١٣ -

- ا- يؤسس بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (مؤسسة تشجيع الاستثمار) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصلة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية ومن ذلك التعاقد وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والاقتراض والبيع والرهن وقبول التبرعات والهبات، ويمثلها في الامور القانونية والاجراءات القضائية المتعلقة باعمالها او الناشئة عنها المحامي العام المدني او أي محام مسجل في المملكة تعتمد المؤسسة.
- ب- يكون للمؤسسة مدير عام يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية.
- ج- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في مدينة عمان ويجوز لها انشاء فروع في أي مكان في المملكة او خارجها.

المادة ١٤ - تهدف المؤسسة الى تشجيع الاستثمار في المملكة من خلال العمل على ما يلي:

- ا- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها.
- ب- تبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها واعطاء الاولوية لها في الانجاز لدى الجهات الرسمية.
- ج- انشاء نافذة استثمارية في المؤسسة تتولى ترخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات الاخرى وفق التشريعات المعمول بها وبحق للوزير إصدار قرار ترخيص المشروع اذا لم تصدر الوزارات أو المؤسسات العامة قرارها المعلن حول هذا

المادة ١٥ - يكون للمؤسسة موازنة سنوية مستقلة وتتكون مواردها المالية من المصادر التالية :-

أ- المبالغ التي تخصصها لها الحكومة.

ب- بدل الخدمات التي تقدمها والعوائد التي تتأتى لها.

ج- القروض المحلية او الخارجية على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على القروض الخارجية.

د- ريم أموالها.

هـ- الهبات والاعانات والمنح والوصايا وأي موارد أخرى تقدم للمؤسسة بموافقة المجلس.

المادة ١٦ -

تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

ب- تنظم المؤسسة خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء سنتها المالية تقريراً شاملاً عن نشاطاتها مرفقاً به حساباتها الختامية مصدقة من مدققي الحسابات ترفعه إلى مجلس الإدارة لقراره.

ج- تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ وأصول المحاسبة التجارية.

المادة ١٧ -

١- يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة برئاسة الوزير ويشكل بقرار من المجلس الاعلى. بالعدد الذي يختاره من اعضائه بما لايزيد على سبعة اعضاء على ان يكون المدير العام من بينهم ويختار المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس.

ب- يجتمع مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على دعوة الرئيس ويكون الاجتماع قانونيا اذا حضره اغلبية الاعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابهم منهم ويتخذ قراراته بالاجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ابداه رئيس الجلسة.

ج- إرئيس مجلس الإدارة أن يدعو أيا من أهل الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليه دون أن يكون له الحق في التصويت.

د- تحدد مكافآت واتعاب اعضاء مجلس الادارة بقرار من المجلس وتصرف على اساس عدد الجلسات التي حضرها العضو.

هـ- يعين رئيس مجلس الإدارة أمين سر لمجلس الإدارة من موظفي المؤسسة بناء على تنسيب المدير العام، يتولى مسؤولية تنظيم الأعمال الإدارية لمجلس الإدارة، وتكوين قراراته وتوقيعها من رئيس الجلسة والأعضاء.

المادة ١٨ - يتولى مجلس الإدارة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي:-

١- الاشراف على شؤون ادارة المؤسسة ومتابعتها.

ب- اقتراح السياسات الاستثمارية المملوكة وتحديد أولوياتها ووضع البرامج والخطط المنبثقة عنها ورفعها الى المجلس لاعتمادها.

ج- اقرار موازنة المؤسسة وتقرير مدققي الحسابات والحسابات الختامية.

د- اقرار التعليمات المالية والإدارية الخاصة بالمؤسسة.

daily isolation

هـ- تحديد بدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

و- تعيين مدقق حسابات قانوني للمؤسسة وتحديد اتعابه.

ز- إنشاء فروع للمؤسسة في أي مكان في المملكة أو خارجها.

المادة ١٩ - يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل المؤسسة في جميع صلاتها مع الغير وله أن يفوض المدير العام بذلك.

المادة ٢٠ - يمارس المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-

أ- تطبيق السياسة العامة للمؤسسة وتنفيذ القرارات التي تصدر وفقاً لأحكام هذا القانون ومتابعة تنفيذها.

ب- إدارة أعمال المؤسسة والإشراف على موظفيها وشؤونها الفنية والإدارية والمالية.

ج- وضع البرامج التي من شأنها تحقيق أهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة والعمل على تطويرها.

د- أية مهام أخرى يحددها له مجلس الإدارة أو تناط به بمقتضى الأنظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة ٢١ -

أ- تؤلف لجنة تسمى "لجنة تشجيع الاستثمار" برئاسة المدير العام وعضوية كل من :-

١- المدير العام لدائرة ضريبة الدخل.

٢- المدير العام لدائرة الجمارك.

٣- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة يعينه الوزير.

٤- ممثل عن القطاع الخاص يعينه رئيس المجلس.

ب- وفي حالة غياب الرئيس يتولى مدير عام دائرة الجمارك رئاسة اللجنة.

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره أربعة من أعضائها بمن فيهم الرئيس وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية ثلاثة من أعضائها.

د- للمدير العام أن يدعو شخصاً أو أكثر من الجهات ذات العلاقة في القطاع المعني لحضور اجتماعات اللجنة وتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليها دون أن يكون له حق التصويت.

هـ- يعين المدير العام أحد موظفي المؤسسة للقيام بأعمال مقرر اللجنة لحفظ قراراتها ومتابعتها.

المادة ٢٢ - تتولى اللجنة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي:-

أ- النظر في الطلبات التي يتقدم بها المستثمرون واتخاذ القرارات بشأنها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الطلب وفي حالة عدم الموافقة بيان أسباب ذلك.

ب- الموافقة على الاعفاءات الإضافية المنصوص عليها في هذا القانون.

ج- النظر في الاعتراضات التي يتقدم بها المستثمرون على قراراتها ويكون قرارها برد الاعتراض قابلاً للاستئناف لدى مجلس الإدارة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ.

المادة ٢٣ - إذا تبين أن الموجودات الثابتة المعفاة كلها أو بعضها قد بيعت خلافاً لأحكام هذا القانون أو استعملت في غير المشروع أو استخدمت في غير الأغراض

تكملة الأصل

المصرح بها فيستحق على المشروع الضرائب والرسوم والغرامات المتحققة عليها وفق احكام القوانين والانظمة النافذة.

المادة ٢٤ -

- أ- للمستثمر غير الاردني ان يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة وفق احكام نظام يصدر مبيناً قطاعات المشاريع أو فروعها والنسبة التي يحق للمستثمر غير الاردني المشاركة في حدودها أو المساهمة في كل منها والحد الأدنى من رأس المال الاجنبي الذي يقدمه فيها.
- ب- منع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) اعلاه يعامل المستثمر غير الاردني في أي مشروع تسري عليه احكام هذا القانون معاملة المستثمر الاردني.
- ج- للمستثمر مطلق الحق في ادارة مشروعه وبالاسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الادارة وتقدم الجهات المختصة التسهيلات اللازمة .

المادة ٢٥ - لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو اخضاعه لأي اجراءات تؤدي الى ذلك الا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر، ويدفع التعويض للمستثمر غير الاردني في هذه الحالة بعملة قابلة للتحويل.

المادة ٢٦ - على المستثمر القيام بما يلي :

- أ- اعلام المؤسسة خطياً فور الانتهاء من تركيب الموجودات الثابتة وتجهيزها لغايات المشروع وتاريخ بدء العمل أو الانتاج الفعلي.
- ب- مسك حسابات منتظمة يدققها محاسب قانوني مجاز في المملكة.
- ج- مسك سجل للموجودات الثابتة التي دخلت فعلاً في المشروع تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها.

د- تقديم أي معلومات أو بيانات أو وثائق تطلبها المؤسسة وتعلق بالموجودات الثابتة للمشروع والسماح لأي موظف مخول من المؤسسة ان يدخل المشروع لمطابقة البيانات والمعلومات على الواقع.

المادة ٢٧ - اذا انتقلت ملكية المشروع خلال مدة الاعفاء المملوكة له فيستمر تمتع المشروع بالاعفاءات والتسهيلات والضمانات التي منحت له حتى اخر تلك المدة على ان يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع ويحل محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب احكام هذا القانون.

المادة ٢٨ -

- أ- للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة أو التنازل عنها الى مستثمر اخر مستفيد من احكام هذا القانون، على ان يستعملها في مشروعه. ويجوز للمستثمر بعد اشعار اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة لأي شخص أو مشروع اخر غير مشمول باحكام هذا القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عنها.
- ب- للمستثمر بموافقة اللجنة اعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة.
- المادة ٢٩ - اذا الدمجت شركتان أو مؤسستان أو أكثر تكون الشركة أو المؤسسة الجديدة الناتجة عن الدمج ملزمة بتنظيم حسابات مستقلة لكل مشروع مستفيد لديها قبل الدمج من تطبيق الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون خلال المدة الباقية للاعفاء.

المادة ٣٠ - يحق للمستثمر غير الاردني اخراج رأس المال الاجنبي الذي ادخله الى المملكة للاستثمار فيها وفق احكام هذا القانون أو أي تشريع سابق عليه وما جناه في استثماره من عوائد وارباح وحصيلة تصفيه استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو اسهمه دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل.

مكتبة المجلس

المادة ٣١ - للعاملين الفنيين والاداريين غير الاردنيين في أي مشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة، وفقا للتشريعات المصرفية المعمول بها.

المادة ٣٢ -

أ- تراعي احكام اتفاقية استثمار الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية واي تعديلات تطرأ عليها على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام هذا القانون.

ب- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره ان يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له الى تلك الدولة أو المؤسسة بحيث تحل محله.

المادة ٣٣ - تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر لرأس مال اجنبي والمؤسسات الحكومية الاردنية وديا بين طرفي النزاع ، واذا لم تتم تسوية النزاع من خلال ذلك خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر فلابي من الطرفين اللجوء الى القضاء أو احوالة النزاع على " المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار " لتسوية النزاع بالتوفيق أو بالتحكيم وفق اتفاق تسوية. نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني دول اخرى الموقعة من المملكة.

المادة ٣٤ - يجوز اجراء الرهن العيني للآلات والمعدات من الموجودات الثابتة لأي مشروع، وذلك لتمكينه من الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانة تلك

الآلات والمعدات، وتحقيقا للغايات المقصودة من هذه المادة تنظم المؤسسة سجلا صناعيا تسجل فيه هذه الآلات والمعدات لدى كسل مشروع وفقا لتعليمات التي يصدرها مجلس الادارة لهذه الغاية وتتشتر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية.

المادة ٣٥ - يستمر أي مشروع جرت الموافقة عليه بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي طرأت عليه بالاستفادة من جميع الاعفاءات التي منحت له بموجب ذلك القانون حتى آخر مدة الاعفاء ويشروطه.

المادة ٣٦ - تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة ٣٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالشؤون المالية واللوازم والموظفين في المؤسسة.

المادة ٣٨ - يلغى كل من:-

أ- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه.

ب- قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ والانظمة الصادرة بموجبه.

المادة ٣٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

حكيم خير
أمين عام مجلس الأمة

مكتبة الكتب

السيد الأمين العام :

٤- قرارات اللجان :-

١- قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ٩/٩/

١٩٩٥ ، بشأن مشروع القانون المعدل

لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ .

دولة رئيس المجلس : الآن سعادة مقرر

اللجنة المالية لاستعراض القرارات والتوصيات .



الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة

المالية :

سيدي الرئيس ، حضرات الاعيان

الكرام

القرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان

بتاريخ ٩/٩/١٩٩٥ برئاسة مقرر اللجنة سعادة

الدكتور كمال الشاعر وبحضور أعضاء اللجنة

اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :-

عز الدين المني ، سالم مساعدة ،

مروان الحمود ، جواد العناني ، احمد

المقابلة ، محمد عودة القرعان ، حماد

المعاينة .

كما حضر الاجتماع من الاعيان كل

من اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء

السادة :-

عبد الله صلاح ، ليلي شرف ، لدير

رشيد .

وحضر الاجتماع من الحكومة معالي

وزير المالية السيد باسل جردالة ، وعطوفة مدير

عام ضريبة الدخل .

كما حضر الاجتماع رئيس اللجنة المالية

بمجلس النواب معالي الدكتور هاشم الدباس

ومقررها سعادة النائب منير صوير .

وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل

لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ واحال اليها

من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء التوصية

اللازمة بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع

القانون المذكور اعلاه واسبابه الموجبة

وتعديلات مجلس النواب المدخلة عليه قررت

اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس

النواب .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها .

توصية :

وبعد ان وافقت اللجنة على مشروع

القانون ومن خلال الدراسة والمناقشة وجدت

اللجنة في الفقرة (هـ) من المادة الثانية من

المشروع والتي تعدل المادة (٣) من القانون

الأصلي انه من الانسب والأسلم توجيهاً

للاستجمام والتناسق بين مواد القانون فقد

اقتضى ان يكون نص الفقرة (هـ) على الوجه

التالي :

(هـ) على الرغم مما ورد في هذا القانون أو

أي قانون آخر لمجلس الوزراء بتسيب

من الوزير ان يخضع للضريبة أرباح أي

نشاط استثماري لأي مؤسسة عامة أو

فائض ايرادها السنوي بما في ذلك
المؤسسات الرسمية العامة .

وذلك لأنه ورد في المادة (٧) الفقرة

(ب) البند (١) من هذا القانون نصاً على :-

" إعفاء دخل المؤسسات العامة " من

الضريبة وهذا هو السبب الذي استدعى تعديل

الفقرة (هـ) .

وان اللجنة إذ تتقدم الى المجلس الكريم

تهني هذه التوصية لإرسالها الى الحكومة كي

تتقدم بالتعديل اللازم للقانون وفق ما رآه

اللجنة واوصت به .

أمين عام مجلس الأمة اللجنة المالية

حكم خبير مجلس الاعيان

مكتبة الأصل

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون معدل القانون ضريبة الدخل

اللجنة الدائمة
لمجلس الأعيان

اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ١ - الموافقة على المادة كما وردت في المشروع.	المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون معدل القانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ ويؤرخ له القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٥ المجلد إلى - فيما يلي بالقانون الأصلي وما عدا عليه من تعديلات كالتقنين ولحد ويصل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٦.	المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٥ ويؤرخ له اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة ٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٢ - الموافقة على المادة كما وردت في المشروع بعد إجراء التعديلات التالية: ١ - إضافة السطور التالية إلى آخر البند (١٠) من الفقرة (١) بقدر طرقت الأثر ويحدد الدخول الخاص بالضريبة من هذا المسمى وما يتعلق بالامتياز الضريبي الذي تم تكليفه لتعريف هذا القانون أو الرجوع للتحقق من صفة البيع أو نقل الملكية فيما أمكن.	المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي:- لأنه يقام البند (١٠) من الفقرة (١) منها والامتياز الضريبي بالتقنين التالي:- ١٠- بين الأمور المشمولة بالحكم الاستثنائية المنصوص عليها في هذا القانون أو نقل الملكية المتعلقة.	المادة ٣ - ١- يخضع الضريبة الدخل التي يخفى في الملكية لأي شخص أو يتجنب منها من: غير مشمول في الفقرة (١-١) من هذه الفقرة والتي لم يمتنع إغناء بقائها بمقتضى هذا القانون أو في قانون آخر.

مكتبة المجلس

قرار اللجنة	قرار مجلس القوابه	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون المقترح
	من استثمر رأسمته الأجنبي، والمؤلفه أو الأرباح وصندوقه مستثمره أو التي مشروعه أو حصته أو أسهمه بعد انقضاءها من المملكة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار أو أي تشريع لاحق في المملكة.	التيبة، والأوراق المالية المستثمرة خارج المملكة لأي شخص أردني أو مقيم ومكون نشطة عن أمواله وراثته ومن تشكيلة، ولا يخضع لهذا الناحد فروع الشركات الأردنية العاملة خارج المملكة والمسا تعقد تلك الدخول والمكاف الأردني أو المقيم.	كما يخضع للأعباء داخل الأشخاص الأردني الملتزم، له خروج المساهمة من تقبيل، رأسمته للتشبهه عن أمواله وراثته من المملكة ويحسب مطلق هذا الاعطال على أسس معدل مسر فائدة الإرباح المسند في المساهمة خلال السنة.

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون المقترح
البيد : ٢- موافقة كما ورد من مجلس النواب.	البيد : ٢- بإضافة السجل القليلة بعد صيغة (قفل المصلي) الواردة في مطلع البيد (١) من الفقرة (ب) منها: (بعد تنزيل ضريبة الدخل الأخيرة).	٢- يخضع للتدريسية (٢٠) من مجموع الدخل المصلي التي تحقه فروج للتراث الأثرية العامة خارج المملكة والمعلن في حسابها التقديرية المسجل عليها من مقرر المصليات للدخل في كل الأحوال يعتبر المبلغ المصلي الناتج عن تلك التسمية دخلاً خاضعاً للضريبة للتركة وفرض الضريبة عليه بالتسمية المقررة للتدريكات المنصوص عليها في البيد (١) من الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا القانون ولا يجوز السماح بتنزيل في مبلغ أو جزء من	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون المقترح
	موافقة كما وردت في المشروع.	٣- تلك المبالغ لأي سبب من الأسباب.	
	موافقة كما وردت في المشروع.	٣- إذا كان التكلف شركة لا يجوز فرض ضريبة على الدخل المنصوص عليها في البيد (١) من هذه الفقرة مرة ثانية بموجب البيد (٧) منها.	
	موافقة كما وردت في المشروع.	٤- لا تنوي أحكام المادة (٧) من هذا القانون على الدخل الناتج للضريبة بموجب هذه الفقرة.	

محضر الجلسة العامة

الامعة كما وريت في القانون الأصلي	الامعة كما وريت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	٥- إذا ألفت عضلة في أي سنة وبني شخص ممن تعاقب عليهم أحكام القانون (٢٠١) من هذه الفترة فيجري تزييلها من القانون المنصوص عليها فيها وفي حوز هذه العضلة فيها ويجوز رصيدها في وجه إلى السنة التالية مباشرة إلى التي تليها وهكذا لعدة سنوات بعد السنة التي وقعت فيها ويجري تزييله من العمل الناجع للجمعية فيها من تلك العضلة شريطة احتفاظ الكفاف بسجلات اسرولية وصحيفة.	٥- استبدال عبارة (العضول المنصوص عليها فيها) الواردة في الفند (٥) من الفقرة (ب) بعبارة (العضول المنصوص عليها في كل منهما كل بند على حدة ويشكل مستقلا).	٥- الفند : موافقة كما ورد من مجلس النواب.

الامعة كما وريت في القانون الأصلي	الامعة كما وريت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٢- يجوز دخول الشركة للجمعية القليلة بين الشركاء ويختلف حصص كل منهم من هذا الدخل إلى اعطى دخله من الممثل الأخرى.	١- يطبق الحكم هذه الفقرة على أي شخص أو اشخاص ولو كان يحصل إلى جانب حصصه الأثرية حصة أخرى. ثانيا : بالقضاء نفس الفقرة (٩) منها والامتياز به بالنسب التالي : ١- يجوز دخول شركة التضامن الأثرية وحصة الشركاء المتعاملين في شركة التوسعية بالاسهم وشركة التوسعية البسيطة الأثرية بين هؤلاء الشركاء ويختلف حصص كل منهم من هذا الدخل إلى دخله من الممثل الأخرى.	١- الفند : موافقة كما ورد من مجلس النواب.	١- الفند : موافقة كما ورد من مجلس النواب.

تكملة المادة الأولى

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون المعدل
رابعاً: موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (١) : بصفة القدر (ب) التالية إلى آخرها: م- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر لمجلس الوزراء يتسبب من فوزير أن يوضح التبريرة لرباح أي تطلب استعادي لأي مؤسسة علمية أو فتنس لوالها السبوي بما في ذلك المؤسسات الرسمية للمدة.	المادة (٣) : يأتي ضمن المادة (٤) من القانون الأساسي ويستلزم منه بما يلي : المادة ٤ : يختار كل من الزوج والزوجة مكاناً مستقلاً عن الآخر.
المادة ٣- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة على المادة كما وردت في المشروع. موافقة كما وردت في المشروع.		المادة ٤ : يختار كل من الزوج والزوجة مكاناً مستقلاً عن الآخر.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون المعدل
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة كما وردت في المشروع	ب- يتبع الزوج المكاف وحده بالإعانات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز منحها كلها أو بعضها للزوجة بناء على طلب الزوج أو إذا كانت المصلحة توجد للملكة.	ب- يتبع الزوج وحده بالإعانات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز منحها كلها أو بعضها للزوجة بناء على طلب الزوج أو إذا كانت المصلحة توجد للملكة.
ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة كما وردت في المشروع.	ج- تتبع الزوجة بالإعانة الجزئية من الأوقاف والمخصصات المنصوص عليه في الفقرة	ج- تتبع الزوجة بالإعانة الجزئية من الأوقاف والمخصصات المنصوص عليه في الفقرة (١)

مكتبة الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
الفترة (د): موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفترة (د) من القانون الأصلي: امعة الفترة (د) في القانون الأصلي إليها بعد شطب عبارة (وقد) كما يقرره المقرر) من آخرها.	(١) والفقراء (٢) د (٣) من الامعة (٤) والإعصيات للمصورين عليها في الامعة (١٦) من هذا القانون عن التمتع أو الامتصاص للذين تتولى إصاقتهم.	أو الفترة (١) والفقراء (٢) د (٣) من الامعة (٤) من (١) من هذا القانون والإعصيات للمصورين عليها في الامعة (١٦) من هذا القانون عن التمتع أو الامتصاص للذين تتولى إصاقتهم. د- يعتبر الزوج والزوج لا غير، هذا القانون كلاً واعتداً بناء على طلبهما وتجري التقدير باسم الزوج وقا جرى التقدير على هذا المسودة فنجري تصويب التمرية من كليهما أو من أي منهما وفقاً لما يقرره المقرر.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
الفترة (د) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفترة (د) من القانون الأصلي: امعة الفترة (د) الواردة في القانون الأصلي بعد امعة المارة المارة إلى آخرها (الا) طالبت للرجة خلاف الملك).	الامعة (٤) - جدول الامعة (٧) من القانون الأصلي على الوجه التالي:- الامعة (١) من الامعة (١) منها والامعة عنه بقس التالي:-	د- يكون الزوج مائراً بالقيم بجميع الأمور والأجرامات والأولويات المصروص عليها في هذا القانون والامعة بإجراء التقدير بناء على طلبه تتولى التقدير الاستثنائية والحضور أمام القدر التقدير القياس والمعلومات التمييزية الامعة عن خطه أو دخل زوجته أو دخلها. الامعة ٧- أ- يبقى من التمرية امعة كلية. ١١- الأرباح المرسومة ويختار الأرباح المرسومة عن جبراه الأرباح والمكسبات والأرباح

مكتبة ابن بطوطة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
البيد ١١ - مرفقة كما ورد من مجلس النواب.	١. امتثلة للبرة التالية إلى آخر البيد (١١) من القصة (١) : (وتحدد هذه القصة بما ينادي الامتثلة الذي تم تزايه لقرات هذا القانون أو للقصة المتبعة لهما لك).	١١- الأرباح للأسمولة وتختبر الأرباح للامعة عن شراء الأراضى والقارات والأسم والسندات ويومها من هذه الأرباح للأسمولة باستثناء أرباح بيع أو نقل ملكية الأسمول للأسمولة بالكم الامتثلة للأسمول عليه في هذا القانون على أن يجري تزويد القصة للامعة عن بيع أو نقل ملكية هذه الأسمول للأسمولة بالكم الامتثلة في حال تحققها.	والسندات ويومها من هذه الأرباح للأسمولة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
ب - مرفقة كما وردت من مجلس النواب.	مرفقة كما وردت في المشروع.	تقياً: بإلغاء البيد (٥) من القصة (ب) منها.	الامعة ٧- ب - يفي من القصة : ١- نقل القوسات كاملة وينتقي من هذا الإغناء خطها من بدلات الأجر والحق والمقضية بالعم ما ورد في أي قانون آخر، ومع مراعاة أحكام البيد (١٢) من القصة (١) من هذه القصة. ٥. أرباح الأسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الإغناء عليها لتعني هذه الأرباح من

مكتبة الأصل

الجهة	قرار مجلس النواب	الجهة كما وردت في المشروع	الجهة كما وردت في القانون الأصلي
			<p>الأشخاص الذين يثبتون في القانون الأصلي الأشخاص الذين يثبتون في القانون الأصلي والشركات أو منظمات الاستثمار والشركات المؤسسية وفقاً لحكم قانون الشركات المعمول به والشركات المؤسسية من الغير بالقائه بشتات البنوك والشركات المالية والشركات التي تسيطر لورقة فلا كان المستثمر المقيم في الأسماء بأكملها أو شركة مالية أو شركة فلا الودائع فلا لا يجري رد في جزء من هذا الدخل المسمي مقابل نفقات نتيجته فلا كان مغطى من استثمار رأس المال الممثل والاحتياطيات والأرباح المدورة مطوعة للجمعية.</p>

الجهة	قرار مجلس النواب	الجهة كما وردت في المشروع	الجهة كما وردت في القانون الأصلي
			<p>وذلك إذا كان الاستثمار يمثل الاستثمارات الأرباح الأولى من التأمين كما إذا كان مغطى من استثمار أموال أخرى واستثمار رأس المال الممثل والأرباح والأرباح المدورة مطوعة للجمعية بعد سدادات التأمين والاحتياطيات وأرباح المدورة مطوعة للجمعية بعد سدادات التأمين الأرباح الأولى في الأرباح مبالغ يدوي الممثل المسمي مسدداً إلى مشروع الإسرافات ومصرفياً بمجلس الائتمانات.</p>

مكتبة الأعيان

[illegible]

قرير اللجنة	قرير مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون النهائي
رابعاً : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة كما وردت في المشروع .	زيادة : يضاف نص البند (٧) من الفقرة (ب) منها والاستضافة طهه بالنص التالي: ٧- لزاح سندات القترضه الموزعه.	فيما كان المستقر للقيم في تلك الأوراق المالية والاحتفاظ بها أو شركة ملوكة أو شركة عقيل المودع هو ارضي في الإحصاء في هذه الحالة القسريوط والمطالبة للمفردوس عليها في البند (د) في هذه الفقرة. ٧- لزاح سندات القترضية وإذا كان المستقر للقيم في هذه السندات يتكأ لو شركة ملوكة أو شركة عقيل المودع يطبق على إعطاء هذه الأرباح في هذه الحالة القسريوط والمطالبة للمفردوس عليها في البند (د) من هذه الفقرة وفيها يعزى مسا ورو في أي قانون آخر.

کتابخانه

محضر الجلسة العامة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٤/٩/١٩٩٥ م

الامعة كما وردت في القانون الأساسي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس القوي	قرار اللجنة
	الاستثمار وشركات التوفير والإعراض التناقص وشركات الإعراض المتضمنة بنسبة الدخل المضي المتأتي من تلك الاستثمارات التي مجزوع الإضرابات وشرب السلع بمجوع التكاليف المقبولة وفقاً لأحكام هذا القانون.		
	ويستثنى من تلك أرباح شراء وبيع الأسهم والمصنوع والاستثمارات المالية الأخرى من غير استثناء الترخيص في سوق عمل المال.		

الامعة كما وردت في القانون الأساسي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس القوي	قرار اللجنة
الامعة ١ - التوصل في عقد العمل للتوقيع التوقيعية وتكون المعمول بها والتكليف التي تتخذت أو لم تتخذت كلياً بحسباً في سجلات تصاريح العمل الإجمالي خلال السنة بما فيها - ١ - أوقات المتفرقة.	الامعة ١ - التوصل في عقد العمل للتوقيع التوقيعية وتكون المعمول بها والتكليف التي تتخذت أو لم تتخذت كلياً بحسباً في سجلات تصاريح العمل الإجمالي خلال السنة بما فيها - ١ - أوقات المتفرقة.	الامعة (٥) التقوية (١): الامعة على الامعة كما وردت في المشروع بعد إجراء التغييرات التالية عليها: ١. اضافة الميزة التالية إلى نص الفقرة (١): (الامعة لشركات المساهمة العامة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات الأجنبية).	الامعة ٥ - التقوية (١): موافقة كما وردت من مجلس القوي.

مكتبة المصطفى

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
تتبعاً: موافقة كما وردت من مجلس شطب عبارة (ويشترط اقتضائ هذه القوانين مسبقاً حسبيات أصولية الزبون) الواردة في نهاية الفقرة (ز).	موافقة كما وردت في المشروع مع شطب عبارة (ويشترط اقتضائ هذه القوانين مسبقاً حسبيات أصولية الزبون) الواردة في نهاية الفقرة (ز).	الامعة كما وردت في المشروع في الفقرة (٨٠٧) من المادة (٧) من هذا القانون. تتبعاً: - بإلغاء نص الفقرة (ز) منها والاستعانة فيها بالنص التالي: - ١- الامعون المالك للامعة من أي عمل أو تجارة أو حرفة أو صناعة ولو كانت تلك الامعون مستحقة الدفع قبل بدء السنة ولكن مبلغ يسترد في أي سنة من المبالغ التي سحقت باعترافها دوناً ملكة السائق دخلاً خلال تلك السنة ويشتراط اقتضائ هذه القوانين مسبقاً حسبيات أصولية وصحيفة.	١- الامعون المالك للامعة من أي عمل أو تجارة أو حرفة أو صناعة ولو كانت تلك الامعون مستحقة الدفع قبل بدء السنة ولكن مبلغ يسترد في أي سنة من المبالغ التي سحقت باعترافها دوناً ملكة السائق دخلاً خلال تلك السنة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
١- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة كما وردت في المشروع.	١- يعتبر ملكاً أي دين أو جزء منه مما لم يرد مسبقاً استيفاء نتيجة لأي من الحالات التالية: - الامعون في أصله - إقراره المبالغ الواجب سحقتها - وفقه دون تركه تكفي لسداد ديونه كلياً أو جزئياً. - إعتاقه أو سده وإقتطاع الجار مع عدم وجود أموال تكفي لسداد ديونه كلياً أو جزئياً.	

مكتبة الأصحاب

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامع كما وردت في المشروع	الامع كما وردت في القانون الأصلي
		<p>- عدم تمكن المدين من الاستداع رغم مطالبة بارسال المذكرة وكان الدين أو أي جزء منه غير مغشى بمضامنت كافية ولا يوجد لدى المدين أموال مقبولة أو غير مقبولة يمكن التفتيش عليها بموجب إقرار خطي من الدائن ووفق الترتيب التالي :</p> <p>- بعد مرور ١٢ شهراً من تاريخ إقراره خطياً يلتصق عن الدفع للمبالغ من ١ - ١٠٠٠٠٠٠ دينار.</p> <p>- بعد مرور ٢٤ شهراً من تاريخ إقراره خطياً يلتصق عن الدفع للمبالغ من ١٠٠٠٠٠١ - ٥٠٠٠٠٠٠ دينار.</p>	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامع كما وردت في المشروع	الامع كما وردت في القانون الأصلي
<p>الفند ٣ - موافقة كما ورد من مجلس النواب.</p>	<p>الفند ٣ موافقة كما وردت في المشروع مع إضافة الجيزة التالية لنهاية الفند (٣) ويجوز أن تقتطع هذه التكاليف الاحتياطية بصيقات أصولية وموجبة أثبات محددة من المالكين).</p>	<p>٣- بعد مرور ٣٦ شهراً من تاريخ إقراره خطياً يلتصق عن الدفع للمبالغ التي تتجاوز ٥٠٠٠٠٠ دينار.</p> <p>- بعد مرور الفزير يتسبب من المدين تخليص تنفيذ أحكام هذه الفقرة تتضمن فيما تعهدته بإستيفاء الدين لهيئة على أقساط سنوية وما لا يتجاوز مئة ألف دينار أو (٢٠) من الدخل المسبق.</p> <p>٣- فيما أقر وثاقه قبل تدرك هذه الفقرة كما لا يجوز التنازل التي صدرت بها أحكام قضائية وتقدر تلقائياً في دوافع الاجراءات الجزائية تزييلها بجهلها وفق أحكام هذه الفقرة.</p>	

مكذاً منه الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامد كما وردت في المشروع	الامد كما وردت في القانون الأساسي
نتيجة: فترة (ي)؛ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة كما وردت في المشروع.	نتيجة: بقاء نصوص الفترة (ي) منها والاستثناءات على النصوص التي : ي- استثناءات وثقت الأمانة، والملكات والأولاد والأولاد والمفوضيات التي يمكنها التصرف في التي هي بحوزته على سبيل التملك حالا أو مألا ويستعملها في سبيل اقتراح الدخل ويحدد ذلك على أسس نسب مؤثرة من تملكها الأصلية بموجب تعليمات يصدرها الوزير بمقتضى من الأمر ونشر في ي- استثناءات وثقت في بقاء يخضع على ملكات فـمالة ويستعمل بمجردة زمنية من أجل تصحيح تلك الملكات وإستثناءات و-الف الملكات في الأولاد في المفوضيات التي يمكنها التصرف ويستعملها في سبيل اقتراح الدخل ويحدد ذلك على أسس نسب مؤثرة من تملكها الأصلية يضمها الميرور بتعليمات خاصة لهذا الغرض موافقة الوزير ونشر بالمرسلة الرسمية.	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامد كما وردت في المشروع	الامد كما وردت في القانون الأساسي
		المرسلة الرسمية تتضمن فوسا تضمنه إعتناء مبدأ الإستثناءات للتصريح ويلاحظ: عند إجراء تنقيح الإستثناءات الأحكام التالية : ١- أن لا تستثناء قوة الأرض. ٢- أن تقدم للمفوضيات الفاضلة بالأموال المطالب باستثناءها وفي التعليمات التي يصدرها الوزير. ٣- أن لا يزيد مجموع تنقيح الإستثناءات والفوق بموجب هذا القانون والفوق السابقة على الفاضلة الأصلية.	ويلاحظ: عند إجراء التنقيحات الأحكام التالية:- ١. أن لا تستثناء قوة الأرض. ٢. أن تقدم للمفوضيات الفاضلة والأموال المطالب باستثناءها وفي التعليمات التي يصدرها الميرور. ٣. أن لا يزيد مجموع تنقيح الإستثناءات والفوق بموجب هذا القانون والفوق السابقة على القائمة الأصلية. ٤. إذا كان ينطبق الدخل أقل من قيمة الإستثناءات في أي سنة يحدد رسميتها إلى السنة أو السنوات التالية.

محضر الجلسة العامة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	اللمعة كما وردت في المشروع	اللمعة كما وردت في القانون الأساسي
رابعاً: الفقرة (د): موافقة كما وردت من مجلس النواب.	رابعاً: الفقرة (د): ٢. اعادة صياغة الفقرة (د) على النحو التالي:- "تتخذ التكريب والتصديق والأبحاث والتطوير وفق تعليمات يصدرها الوزير بالتصديق من المدير".	٤- إذا كان ليعطي اللجان كل من قيمة الاستحقاقات في أي سنة يورد رصيدها إلى السنة أو السنوات التالية. رابعاً: بلغة لغة التكوين (د)، (ع) التائين إلى آخرها: من "تتخذ التكريب والتصديق والأبحاث والتطوير مهما بلغت".	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	اللمعة كما وردت في المشروع	اللمعة كما وردت في القانون الأساسي
ج - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	٣. اعادة صياغة الفقرة (ع) وجعلها كالتالي (ع ٢) على النحو التالي:- ج - تتخذ السنوات المالية التي لم تكن محتدة وبها. د - تتخذ السنوات الأربع المالية التي لم تتزل في تلك السنوات بسبب السهو أو الخطأ. اللمعة (١) ١- استبدال عبارة (مبلغ ٨٠٠ دينار) بـ (مبلغ ١٢٠٠ دينار) الواردة في الفقرة (١) بعبارة (مبلغ ١٠٠٠ دينار اعطاء شخصياً) وعبرة (مبلغ ٤٠٠ دينار عن كل ولد).	ج - تتخذ السنوات المالية التي لم تكن محتدة وبها. والتات التي لم تتزل في تلك السنوات بسبب السهو أو الخطأ. اللمعة (١) يأخذ نفس المادة (١٢) من القانون الأساسي ويتضمن منه بالنص التالي:- المادة (١٢) التوصل إلى الحال الخاصية: أ- يقتض التخصيص الطبيعي التخصيص بالاعتبارات التالية: ١- مبلغ ٤٠٠ دينار إذا كان حراً. ٢- مبلغ ٢٠٠ دينار إذا كان مكرماً. ٣- مبلغ ٢٠٠ دينار عن كل ولد من ثلاثة وأولى إنقضاءه ومن كل من رابعه إذا تولى إنقضاءه.	١٢- المادة: التمويل في الحال الخاصية للصورية: أ- يقتض التخصيص الطبيعي التخصيص بالاعتبارات التالية: ١- مبلغ ٤٠٠ دينار إذا كان حراً. ٢- مبلغ ٢٠٠ دينار إذا كان مكرماً. ٣- مبلغ ٢٠٠ دينار عن كل ولد من ثلاثة وأولى إنقضاءه ومن كل من رابعه إذا تولى إنقضاءه.

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٤/٩/١٩٩٥ م

قرار اللجنة	قرار مجلس التراب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأممي
	بمبادرة (بلسنج ٥٠٠ دينار عن زوجه وكل ولد (١٠٠٠) وسنجدال الرقم (١٠٠٠) الوارد في هذه الفقرة بالرقم (١٠٠٠).	مبلغ ٤٠٠ دينار عن كل ولد من أولاد يولس اقلته وعن كل من ولديه إذا تولى اقلته. مبلغ ٢٠٠ دينار عن كل شخص تكون اقلته من مسؤولية الكفاف شرعاً ويحد اقسامه ٢٠٠ دينار ويشترط في ذلك أن لا يقع الاعطاء عن الشخص المال الواحد لأكثر من مكاف معل واحد. ويشترط لتفتح الاعطاء للتعلق بالزوجة والأولاد والأولاد والمسلين غير الأجنبي أن يكونوا مقيمين في المملكة.	مبلغ ١٠٠ دينار عن كل شخص تكون اقلته من مسؤولية الكفاف شرعاً ويحد اقسامه ٢٠٠ دينار ويشترط في ذلك أن لا يقع الاعطاء عن الشخص للمال الواحد لأكثر من مكاف معل واحد.

قرار اللجنة	قرار مجلس التراب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأممي
ب - موافقة كسا وردت من مجلس التراب.	موافقة كما وردت في المشروع.	ب- يتفتح الشخص الطبيعي الأجنبي غير المقيم بالأغصانات للأغصنة بالزوجة والأولاد والمسلين المقيمين في المملكة إذا كان هذا الشخص مسؤولاً عن اقلته.	ب- يتفتح الشخص الطبيعي الأجنبي غير المقيم بالأغصانات للأغصنة بالزوجة والأولاد والمسلين المقيمين في المملكة إذا كان هذا الشخص مسؤولاً عن اقلته.
ج - موافقة كسا وردت من مجلس التراب.	موافقة كما وردت في المشروع.	ج- يتفتح الشخص الطبيعي الأجنبي يضافه قدره (١٥٠) دينار في السنة إذا كان مكافاً وكان حليها غير ميموت في جامعة أو كلية محتجج أو مهيد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة.	ج- يتفتح الشخص الطبيعي يضافه قدره ٥٠٠ دينار في السنة إذا كان مكافاً وكان حلياً غير ميموت في جامعة أو كلية محتجج أو مهيد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة.

مكتبة أحمد الصمد

قرار اللجنة	قرار مجلس القريب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
د - موافقة كما وردت من مجلس القريب.	موافقة كما وردت في المشروع.	د - يسمح للنفس الطبيعي الأجنبي بأخذ قدر (١٥٠٠) دينار في السنة بأخذ الانفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة خليفته أو زوجة أو أخيه أو أخته من مولي في اطلاقهم وكان أي منهم غير مولد في سنة ولا يستلحق الانفاق على دراسته وكان طالباً يدرس في جامعة أو في كلية مجتبع في معهد فني مستووي شهادة لدراسة للتربية الخاصة، وإذا تمت الإكتمال للثمن يتقنون طرير سنة طلب واحد غير مولد في سنة فوزع بينهم مبلغ الإحشاء بقتل ما يملكه كل منهم على الطالب.	د - يجتبع للنفس الطبيعي بأخذ قدر ٥٠٠ دينار في السنة لقاء الانفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو زوجه أو قريبة من قرينه حتى الدرجة الرابعة غير مبعوث ولا يستلحق الانفاق على دراسته إذا كان أي من هؤلاء طالباً في الجامعة أو كلية مجتبع أو معهد فني مستووي شهادة لدراسة للتربية وإذا تمت الإكتمال للثمن يتقنون طرير سنة طالب واحد غير مبعوث فلا يجوز أن يزيد مجموع اطلاقهم لهذا القريب عن ٥٠٠ دينار.

قرار اللجنة	قرار مجلس القريب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
الفترة (أ) : موافقة كما وردت من مجلس القريب.	الفترة هـ : د - استبدال نص الفترة (د) بالنص التالي (هـ) على مجلس الوزراء اطلاق في الاعطاءات المنصوص عنها في هذه المادة في ضوء الأرقام القياسية عليها في هذه المادة مرة أو أكثر كل خمس سنوات في ضوء الأرقام القياسية تكاليف المبيعة).	هـ - لمجلس الوزراء اطلاق في الاعطاءات المنصوص عليها في هذه المادة في ضوء الأرقام القياسية عليها في هذه المادة مرة أو أكثر كل خمس سنوات في ضوء الأرقام القياسية تكاليف المبيعة.	هـ - لمجلس الوزراء اطلاق في الاعطاءات المنصوص عليها في هذه المادة في ضوء الأرقام القياسية عليها في هذه المادة مرة أو أكثر كل خمس سنوات في ضوء الأرقام القياسية تكاليف المبيعة.
الفترة ٧ - الفترة (ب) : موافقة كما وردت من مجلس القريب.	الفترة (٧) : الموافقة على المادة كما وردت في المشروع بعد إجراء التغييرات التالية فيها: الفترة (ب) : أ - استبدال نص الفترة (ب) منها بالنص التالي:	الفترة (٧) : أ - يبقى من الفريدة (٥٠) من لوائح وأحكام والمصمات شريطة أن لا يزيد مجموع المبالغ الممنوعة هذه الفترة على (٣٠٠٠) دينار في السنة.	أ - يبقى من خريفة العمل ٥٠ من لوائح وأحكام والمصمات التي تنص عليها الحكومة والمؤسسات العامة والمصالحات العامة التابعة لها.

مكتبة الأحيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون النهائي
	١- يفي من الضريبة (٥٠٪) من الرواق والأجود والمكافآت والمخصصات التي تكفيها الحكومة والمؤسسات العامة والسمات المحلية العاملين لديها.		
	٢- يفي من الضريبة (٥٠٪) من الأجر عشر ألفاً الأولى و(٢٥٪) مما زاد على تلك من الرواق والأجود والمكافآت والمخصصات التي يتلقاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في الفند (١) من هذه الفند.		

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون النهائي
الفند (ب): موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفند (ب): موافقة كما وردت في المشروع.	ب- يفي من الضريبة بدل الأجر الذي يقفه المكلف التقيم أو زوجه عن سكنه في المسكن سواء كان عدد الأجر يفي به أو يقيم زوجه شريفة أن الأجر مخصص للبيع المسكن بموجب هذه الفند على (٢٠٠٠) دينار في السنة.	ب- يفي من ضريبة الدخل ٢٥٪ من الرواق والأجود والمكافآت التي يتلقاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في الفند (١) من هذه المادة.
الفند (ج): موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفند (ج): موافقة كما وردت في المشروع.	ج- يفي من الضريبة الفند التي تقيم الشخص التقيم أو زوجه على فرض الفند في إنشاء سكن له في المسكن أو شركة أو مبلغ البيع الذي دفعه هو أو زوجه لأي بنك أو شركة لا يتصل أي منهما بالفند مقابل الفند أو شراء مثل تلك المسكن ويشترط	ج- يفي من الضريبة ما نسبته ٥٠٪ من الأجر بدل الأولى من بدل الأجر الذي يقفه المكلف التقيم أو زوجه عن سكنه في المسكن و ٢٥٪ زوجه عن سكنه في المسكن و ٢٥٪ مما زاد على تلك سواء كان عدد الأجر يفي به أو يقيم زوجه شريفة أن الأجر مخصص للبيع المسكن بموجب هذه الفند على (٢٠٠٠) دينار في السنة.

مكتبة أحمد الصمد

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون النهائي
		المساح بـسـمـا الإغـصـاء أن يـقـسـم النفس وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعهم في السكن، وإن لا يتجاوز مبلغ القسمة أو الربح الذي يسمح بإطلاقه في هذه الحالة التي يتجاوز سواء كان البيت ملكاً للزوج أو للزوجة وإن كان المكون منهما.	د- يقس من القسمة القسمة التي تقسمها النفس القديم أو زوجه على فرض أنه في إنشاء مسكن له في المسكنة أو شريكه أو مبلغ الربح الذي تقسمه من أو زوجه لأي بنت أو شريكه لا
	الفترة (د): موافقة كما وردت من مجلس النواب.	د- يقس من القسمة المبلغ الذي يقسمه القيم لجزء أصلياً جـ لجهة ليرت في المسكنة له أو لمن يملكه شريكاً وكانه المبلغ الذي يقسمه لإستغناء أي منهم في أحد مستشفيات المسكنة.	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون النهائي
	الفترة (هـ): موافقة كما وردت من مجلس النواب.	هـ- يقس من القسمة المبلغ الذي يقسمه النفس وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعهم في السكن، وإن لا يتجاوز مبلغ القسمة أو الربح الذي يسمح بإطلاقه في هذه الحالة التي يتجاوز سواء كان البيت ملكاً للزوج أو للزوجة وإن كان المكون منهما.	هـ- يقس من القسمة المبلغ الذي يقسمه النفس القديم أو زوجه على فرض أنه في إنشاء مسكن له في المسكنة أو شريكه أو مبلغ الربح الذي تقسمه من أو زوجه لأي بنت أو شريكه لا
	الفترة (و): استقلال المبلغين (٥٠٠٠، ٣٠٠٠) والباقيين (٥٠٠٠، ٣٠٠٠) على التوالي.	و- يقس من القسمة المبلغ الذي يقسمه النفس وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعهم في السكن، وإن لا يتجاوز مبلغ القسمة أو الربح الذي يسمح بإطلاقه في هذه الحالة التي يتجاوز سواء كان البيت ملكاً للزوج أو للزوجة وإن كان المكون منهما.	و- يقس من القسمة المبلغ الذي يقسمه النفس القديم أو زوجه على فرض أنه في إنشاء مسكن له في المسكنة أو شريكه أو مبلغ الربح الذي تقسمه من أو زوجه لأي بنت أو شريكه لا

مكتبة ابن الجوزي

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون المقترح
		الخاصة للتجارية لأي منهم أو لأي من تلك الشركات، تحصل تلك المعاملات وتكون الأرباح الحقيقية وفقاً لما يجري عليه العمل للمضي في السوق.	ج- إذا نشأ دخل من معاملة تصرفت بهج الرجوع عنها لحيوت قبل ثلثة هذا القانون أو بعد ثلثي هذا العمل دخلاً للشخص الذي أجرى معاملة التصرف.
			د- تكون معاملة التصرف فيها معاملة يسمح الرجوع عنها إذا تمتعت فضلاً يمكن من تحويل العمل أو إعادة تحويله إلى الشخص الذي أجرى معاملة التصرف أو إذا كان من المضطاح بالسيطرة على العمل أو المخرجات التي يتلقى منها الدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون المقترح
المادة ٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٩) الموافقة على المادة كما وردت في المشروع بعد إجراء التعديلات التالية: حاشية: أولاً : الفقرة أ- الموافقة عليها كما وردت في المشروع.	المادة (٩) يأبى نكس المادة (١٧) من القانون الأصلي ويقتضى عنه بالنسب التالي:- المادة (١٧) أ- تتولى الجمعية عن العمل الخاص بالجمعية كوي شخص عدة الشركات حسب احتياجات الشركة:-	د- تعمل أية معاملة تصرف وجمعية أو معاملة وتكون الجمعية المستفيدة على المكافئ الذي كان لم تكن له معاملة. هـ- ١٧ : أ- تتولى الجمعية عن العمل الخاص بالجمعية كوي شخص عدة الشركات حسب احتياجات الشركة:- من كان يوزن من (١٠٠٠) آلاف دينار الأولى من كل دينار من (١٠٠٠) آلاف دينار الأولى

مكتبة الأمل

[illegible]

قرار المجلس التوجيه	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأممي
<p>الفقرة (ب) - البند (١): مرفقة كما ورد من مجلس النواب.</p>	<p>فقته: إجراء التعديلات التالية :</p> <p>الفقرة (ج) البند (١): المرفقة عليها كما وردت في المشروع بعد اضافته التعديلات (د و) التالية وإضافة ترقيم البند (د) ليصبح (ز) على النحو التالي:</p> <p>(د - الفقرة شريطة أن يكون رأسمال الشركة المدفوع عن مليون دينار و - المدارات الاشتراكية شريطة أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون دينار).</p>	<p>ب- تستوفى في المشرعية من أجل التطبيق التشريعية للشركات على النحو الآتي:</p> <p>١- نسبة (٨٠٪) من ثلثه لأهل المدى من مشروع في أحد القطاعات التالية :</p> <p>أ - التحف ب- المساحة ج - الفلل د - المستشفيات</p>	<p>ب- تستوفى في المشرعية من أجل التطبيق التشريعية للشركات المساهمة على النحو الآتي :</p> <p>١- نسبة (٨٠٪) للشركات المساهمة العامة يحتلها البند و الشركات التالية وتشكلت ضمن رؤسائها والساحلية المساهمة العامة المنصوص عليها في البند ٣ من هذه الفقرة.</p>

1500

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
الفترة (أ): موافقة كما وردت من مجلس النواب	الفترة (ج): موافقة كما وردت في المشروع.	م- أي قطاع أو نشاط آخر يخضع لمجلس الوزراء تسييم مشترك من قبل الوزير ووزير الصناعة والطاقة.	١- ٤٤٪ للشركات الصغيرة غير التيمة والشركات المساهمة المحدودة الأخرى باستثناء الشركات المالية والصرفية والوساطة المساهمة للمصرفية المنصوص عليها في الليند ٤ من هذه الفقرة.
الليند ٢- موافقة كما ورد من مجلس النواب.	الليند ٢- ١- باستبدال التسميوت (٢٠٠) (٢٠٠) الواردين في الليند (١) من الفترة (ج) بالتسميوت (٢٠٥) (٢٠٥).	٢- بنسبة (٢٠) من ثلثه لأجل التشوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات المرافقة وشركات الوساطة. ويشترط في كل الأحوال أن لا تقل الحصة المستوفاة قبل إجراء أي تقليص من التشارك والشركات المالية وشركات	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		التأمين بموجب هذه الفترة عن (٢٠) من دخلها المسلي المقوي المعلن في السجلات ومن جميع معسكر دخلها من الامتيازات الخاضعة للتشريعية والمعافاة منها قبل إجراء أي توزيعات منه مع عدم الإخلال بالحكم السابق (١٠) من هذا القانون.	٣- ٥٠٪ للتشوك والشركات المالية وشركات التأمين والوساطة المساهمة العامة.
الليند ٣- موافقة كما ورد من مجلس النواب.	الليند ٣- موافقة كما وردت في المشروع.	٣- بنسبة (٢٠) من الدخل الخاضع للتشريعية للشركات الأخرى.	

محضر الجلسة الثامنة

الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
١. ٥٥٪ للشركات المالية والمصرفية والمساهمة المساهمة للصناعة ويشترط في كل الأحوال أن لا تقل الحصة المستوفاة قبل إجراء أي قانس من أي نوع من التبرعات والشركات المالية وشركات التأمين بموجب القانون (١) و (٢) من هذه الفترة عن (٢٠٪) من دخلها المالي السنوي المعلن بالمصروفات قبل إجراء أي توزيعات منه مع ضم الأرباح بالحكم الملاء (١٠) من هذا القانون.		

الامعة كما وردت في القانون الأصلي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ج- تخفيض الحصة المستوفاة من الشركات منتهية نهاية لا يجوز ردها أو قانسها لأي مساهم في الشركة أو قانسها لأي مساهم في الشركة المالية غير المالية بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون.	ج- تخفيض الحصة المستوفاة من الشركات منتهية نهاية لا يجوز ردها أو قانسها لأي مساهم أو شريك في الشركة المالية بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون.	الفترة (ج): مؤقتة كما وردت في المشروع.	الفترة (ج): مؤقتة كما وردت من مجلس النواب.
د- اعتبرت هذا القانون وتوافق أحكامه مع أحكام قانون الشركات طبق الأحكام الخاصة بالشركة المساهمة للصناعة فيما وردت في هذا القانون على كل جهة وردت في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من الشركة بالأسهم كما تنطبق أحكام الخاصة بالشركة المالية في هذا القانون على كل من شركة التأمين وشركة التأمين للتأمين.	د- الشركات التي تتك مع مشار إليها بإضافات ضريبية بموجب قانون تتجهن الاستمر ولم تكنه مدة إقرارها حين سريان أحكام هذا القانون الحق في أن تكون ما يلي: ١- ما أن تتخضع للأحكام المنصوص عليها في الفند (١) من القانون من هذه المدة.	الفترة (د): د- تسليط الفترة (د) واسطة وتقسيم الترتيب (د ، هـ) لتسليط (د ، هـ).	الفترة (د): مؤقتة كما وردت من مجلس النواب.

محضر الجلسة العامة

الامضاء كما وردت في القانون الأساسي	الامضاء كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٢- لـ أن تفسر بالفتح تلك الإضافات الضريبية طيلة مدتها كاملة ثم تخضع بعد مدة الاغناء تلك ائدة مساهمية لها سائلون ضريبية تسببها (٢٢٨) من داخلها العائض للضريبة اذا كانت شركة مساهمة عامه وضريبية تسببها (٢٤٠) من داخلها العائض للضريبة اذا كانت من الشركات الاخرى وبعد ذلك تطبق عليه احكام البند (١) من هذه الفترة. د- للوزير بتعيين من لاخير لسمار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الفترة. و- وفيما لا يحكم هذا القانون مع قانون الشركات تعني كلمة (الشركة) مهلي الا اذا نص هذا القانون أو نلت شريطة على غير ذلك:-	الفترة (د): مرفقة كما وردت في المشروع. الفترة (و): مرفقة كما وردت في المشروع.	الفترة (د): مرفقة كما وردت من مجلس النواب. الفترة (و): مرفقة كما وردت من مجلس النواب.	

الامضاء كما وردت في القانون الأساسي	الامضاء كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
١- الشركة المساهمة العامة وتختير الجمعية التجارية في عملها الذي يستهدف الربح شركة مساهمة عامة. ٢- الشركة ذات المسؤولية المحدودة. ٣- شركة التوسعة والأسمم الاندسية بإقتناء حصص الشركات المتعدلات. ٤- شركة التوسعة البسيطة الاندسية بإقتناء حصص الشركات المتعدلات. ٥- الشركة الاجنبية أو فرعها مهما كان نوعها مقبولة كانت أم غير مقبولة. الفترة (١٠) يعدل القانون الأساسي بنسبة لفائدة (١٨) بالنسبة لثلاثي اليه ويعدل ترتيب الامتلاك (١٩) بمسبة التجميع (٢٠) على التوالي:-	١- الشركة المساهمة العامة وتختير الجمعية التجارية في عملها الذي يستهدف الربح شركة مساهمة عامة. ٢- الشركة ذات المسؤولية المحدودة. ٣- شركة التوسعة والأسمم الاندسية بإقتناء حصص الشركات المتعدلات. ٤- شركة التوسعة البسيطة الاندسية بإقتناء حصص الشركات المتعدلات. ٥- الشركة الاجنبية أو فرعها مهما كان نوعها مقبولة كانت أم غير مقبولة. الفترة (١٠) الفترة على المادة (١٠) كما وردت في المشروع بعد اجراء التعديلات التالية عليها: أولاً:-	الفترة (١٠): مرفقة كما وردت من مجلس النواب.	الفترة (١٠): مرفقة كما وردت من مجلس النواب.

محضر الجلسة العامة

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	المادة (١٨) ١- تخضع أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشركة التي استوفيت الضريبة من دخلها الخاضع للضريبة بموجب أحكام هذا القانون إلى ضريبة توزيع بنسبة (٢٠٪) من الأرباح وحصص الموزعة ويستثنى من ذلك الأرباح الموزعة على شكل سهم وحصص ارباءة رأس المال وتقتطع هذه الضريبة من قبل الشركة الموزعة وتبلغ المدة خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع عليها.	١. يصبح مبالغ السداد على النحو التالي: (يسدل القانون الأصلي بإضافة المادة (١٧) مكررة) بالنسبة التالية إليه: (المادة ١٧ مكررة) ثانياً: ٢. استبدال نص البند (٢) من الفقرة (١) بالنص التالي: (تعتبر ضريبة التوزيع المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة المقتطعة من أرباح وحصص الأرباح المسددة لأي شخص ضريبة مقطوعة وبهاية ولا يجوز ردها أو قاسمها بمقتضى أي حكم من أحكام النظامها).	

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	٢- تعتبر ضريبة التوزيع المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة الكاملة من أرباح وحصص الأرباح المسددة للمستفيدين من الأرباح واستقر الاكتفاء من غير الشركات خيرية مقطوعة وبهاية ولا يجوز ردها أو قاسمها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون ولما كان المستفيد من أرباح الأسهم وحصص الأرباح شركة قضى من ضريبة التوزيع وتعتبر نفسها من ضريبة المستدقة على الشركة حيث إن تكون المستفيدة وبشرط في ذلك أن تكون أرباح الأسهم وحصص الأرباح مشمولة بأحكام الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا القانون.	هذا القانون. وبمقتضى نصيب أرباح الأسهم وحصص الأرباح تلك من الضريبة ومن ضريبة التوزيع على أن يكون ذلك الرصيد مشمولا بأحكام الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا القانون.	

محضر الجلسة العامة

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٣- إذا تطلعت أي شركة من خصم ودفع ضريبة التوزيع للشخص عليها في البند (١) من هذه الفقرة خلال السنة المقررة لتصل منها تلك الضريبة - معافاً إليها غرامة بنسبة (٢٠) من قيمتها عن كل شهر تتخلف فيه عن دفعها ودون أن يكون للشركة الحق في الرجوع على المساهم بتلك الضريبة أو الغرامة التي تتركب عليها.	٣- إذا تطلعت أي شركة من خصم ودفع ضريبة التوزيع للشخص عليها في البند (١) من هذه الفقرة خلال السنة المقررة لتصل منها تلك الضريبة - معافاً إليها غرامة بنسبة (٢٠) من قيمتها عن كل شهر تتخلف فيه عن دفعها ودون أن يكون للشركة الحق في الرجوع على المساهم بتلك الضريبة أو الغرامة التي تتركب عليها.	موافقة كما وردت في المشروع.	البند ٣ - موافقة كما ورد من مجلس النواب.
تكون مطبوعة ونهاية لايجز ردّها أو تأجيلها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون.	٣- إذا تطلعت أي شركة من خصم ودفع ضريبة التوزيع للشخص عليها في البند (١) من هذه الفقرة خلال السنة المقررة لتصل منها تلك الضريبة - معافاً إليها غرامة بنسبة (٢٠) من قيمتها عن كل شهر تتخلف فيه عن دفعها ودون أن يكون للشركة الحق في الرجوع على المساهم بتلك الضريبة أو الغرامة التي تتركب عليها.	موافقة (ب): موافقة كما وردت في المشروع.	الفترة (ب): موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٢١- يجوز نقل حصة الأمانة والأرضي داخل مناطق البلديات التي يخضعها لملكته في أي سنة من التوبة أو الأمانة المذكورة التي تبقى له متى -	١١- المادة (١) من القانون الأصلي تقي المادة (٢١) منه النصح ويمد ترقيم المادة (٢٠) منه النصح والمركبات التالية.	موافقة (ج): موافقة كما وردت في المشروع	الفترة (١١) شطب المادة (١١) الواردة في المشروع والإبقاء على المادة كما وردت في القانون الأصلي.
التي تخضع لملكته من تلك السنة.	١١- المادة (١) من القانون الأصلي تقي المادة (٢١) منه النصح ويمد ترقيم المادة (٢٠) منه النصح والمركبات التالية.	موافقة (ب): موافقة كما وردت في المشروع.	الفترة (ب): موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مكتبة الأمانة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
الامعة (١٢) - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الامعة (١٦) المرفقة على الامعة كما وردت في المشروع بعد شطب عبارة (وفي الحالات التي يقررها المدير يجوز) والاستعانة فيها بكلمة (المدير) واستبدال عبارة (المسرة واحدة على الأقل) الواردة في الفقرة (ب) بعبارة (ولم يقر على الأقل).	الامعة (١٦) تحتل الامعة (٢٥) من القانون الأصلي بامثلة الفقرة (ب) التالية فيها واحدة وثم الفترتين (ب) و(ج) منها تصبحا (ج) و(د) على التوالي - ب- لا تعد التلخيص وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه الامعة وفي الحالات التي يقررها المدير يجوز لجراء التلخيص بالتشتر في مصنفين محققين ومحققين بالشر في واحدة على الأقل ويحظر هذا النشر تبليغا قانونيا من جميع الوجوه	الامعة (٢٥) ١- يجوز تبليغ الإرسال المستنداً لهذا القانون لأي شخص ليسا بتسليمه إليه بطلبات أو إرساله في البريد المسجل إلى امر ضواري معروف لمحال عنه أو إلى امر ضواري تخلف مسروق له وإذا جرد التلخيص على الوجه الأخير يجوز الإرسال فيه بائع بعد مدوز مدة لا تزيد على عشرة أيام من يوم أو إرساله في البريد إذا كان الشخص المبلغ إليه مقيماً في المملكة أو في الفرد التالي للرم الذي يصل فيه عليه إلى جهة الإرسال في سياق البريد للمضي إذا لم يكن مقيماً في المملكة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
			ويبقى أخت وقرع التلخيص على هذا الوجه أن يتم التلخيص على الإرسال المستندة المستوية على الإرسال قد حوزت وأرسلت في البريد على الوجه الصحيح إلا إذا اتفق القدر أو التفتت المحكمة أن الشخص المرسل إليه لم يتم هذه الرسالة وتبقى كل إرسال إرسال ويقتضي هذه الفقرة في سلم حسب الأصول إلى الشخص المكون له فيما لو تضمن ذلك الشخص أن يتسلمه وأرسلت هذه الرسالة تشمل كلمة الإرسال جميع الإرسالات المستندة عن الفقرة بما في ذلك التعريف ومكررات الفقرة وإشعارات تقويم الخيرية.

محضر الجلسة العامة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
الامعة ١٣ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الامعة (١٢) أولاً: الموافقة على الامعة كما وردت في المشروع بعد استبدال حولة (ويبلغ المكلف خطياً بالعمرية المستعقة عليه) الواردة في البند (٢) من الفقرة (١)	الامعة (١٢) تبطل الامعة (٢٩) من القانون الأصلي على الوجه التالي:- أولاً: بإلغاء نص البند (٢) من الفقرة (١) منها والاستعقة حقه بالنص الفقرة:	ب- بل غم ما ورد في في قانون آخر يجوز إرسال جميع القسوف والمطومات والمراسلات التأسيسية عنها وفقاً لحكام هذا القانون كما يجوز دفع العمرية المستعقة بواسطة الوزير الداخلي المسمى من الأجرة. ج- تبقى من رسوم طابع لوراءات جميع الامتصاصات والاخر ائتمنت والمكافآت الثانية عنها. الامعة ٢٩- أ- لنكر تتحقق التصف للتمسوس عليه في المائتين (٢٧٢٦) من هذا القانون بقا ظهر نتيجة التفتي ان هناك سدياً متوجب عدم قبول التخف كرساً أو

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
بالمطوعة التالية : (مستعلا كل بند من بنود قراره على حدة وبينياً الاستيف الذي مدته اسد الاخذ بوجهة نظر المكاف ولا اضير تلك البند موافقاً عليه، ويبلغ المكاف بتلك خطياً).	١- إذا رفض المكاف تحويل كلفه فيصير للتأخر قدره بتقرير النحل الخاضع للعمرية والعمرية المستعقة عليه وإلغاه في ضوء المطومات التي لزمه لزمه والكثرة المسموسون خطياً في الفقرة (١) من حدة الامعة ويبلغ المكاف خطياً بالعمرية المستعقة عليه ويكون هذا القرار قابلاً للإجرائات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه.	١- إذا رفض المكاف تحويل كلفه يقوم بالنظر بتقرير النحل بقرار كلفي في ضوء المطومات المقررة لزمه والمكثرة لفتير إليها ويشعر المكاف خطياً بالعمرية ويكون هذا القرار قابلاً للإجرائات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه.	جزئياً لرسيل مذكورة خلية وبملاحظة في المكاف والمحمور لعمسور جلسة بحددا لمتاهته فيها وتوقيع لهذا: ١- إذا رافق المكاف على تحويل كلفه تعدد العمرية على هذا الأسس ويبلغ المكاف ذلك بيشمل خطي. ٢- إذا رفض المكاف تحويل كلفه يقوم بالنظر بتقرير النحل بقرار كلفي في ضوء المطومات المقررة لزمه والمكثرة لفتير إليها ويشعر المكاف خطياً بالعمرية ويكون هذا القرار قابلاً للإجرائات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه.

مكتبة الأحيان

قرار اللجنة	قرار مجلس القواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
تقنياً: الفقرة (ب): موافقة كما وردت من مجلس القواب.	تقنياً: الفقرة - ب - موافقة عليها كما وردت في المشروع.	تقنياً: بإبقاء نصن الفقرة (ب) عليها والإستعانة به بالنص التالي: ب- إذا لم يرسل الدكتور المصومون عليها في الفقرة (١) من هذا المادة إلى المكلف بعدم قبول تقريره لائقه خلال سنة من تاريخ تسليم المكلف من قبل الافرة فيقرر التغيير لائقه موافقة عليه من قبل المقرر.	ب- إذا لم يرسل إلى المكلف المقرر بعدم قبول تقريره لائقه خلال ستة أشهر من تاريخ تسليم المكلف من قبل الافرة فيقرر التغيير لائقه موافقة عليه من قبل المقرر.
المادة ١٤ - موافقة كما وردت من مجلس القواب.	المادة (١٤) الموافقة على المادة كما وردت في المشروع.	المادة (١٤) تعدل المادة (٣١) من القانون الأصلي بإبقاء نص الفقرة (١) منها والإستعانة بها بالنص التالي: أ- يجوز لأي شخص عليه الضريبة وفق أحكام الفند (٢) من الفقرة (١) من المادة (٢٩) والمادة (٣٠)	المادة ٣١ - أ- يجوز لأي شخص فرد عليه الضريبة وفق أحكام المادة (٢٠) من هذا القانون أن يعترض على هذا التغيير خطياً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه المقرر التغيير ويؤدي عليه أن يذكر في لائحة اعتراضه الأساليب التي يستند إليها في اعتراضه.

قرار اللجنة	قرار مجلس القواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة ١٥ - موافقة كما وردت من مجلس القواب	المادة (١٥) الموافقة على المادة كما وردت في المشروع بعد تعديل الفقرة (١) لتصبح على النحو التالي: ١- أ- على كل مكلف أن يدفع الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة في	من هذا القانون أن يعترض على هذا التغيير خطياً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه المقرر التغيير ويؤدي عليه أن يذكر في لائحة اعتراضه الأساليب التي يستند إليها في اعتراضه.	المادة ٣٢- يجب على كل مكلف أن يدفع الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة في هذا القانون وإذا لم يحدد موعد معين لتسليمه الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ المقرر التغيير يجوز للمقرر أن يحدد توقيته

محضر الجلسة الثامنة

قرار اللجنة	قرار مجلس قواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
	هذا القانون وإذا لم يحدد موعد معين للمصارف فتمتد مستحقة الأداء في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر لاتتهاء السنة المالية للكافة.	مورد معين للمصارف فتمتد مستحقة الأداء في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الرابع لاتتهاء السنة المالية للكافة.	يسمح بموجبها بفتح المصرفية على قسائل
	٢- لا تتركب على المكافأة أية غرامة قبل أن تصبح المصرفية المستحقة عليه ملزمة إذا كان قد فُتحت	٢- لا تتركب على المكافأة أية غرامة قبل أن تصبح المصرفية المستحقة عليه ملزمة إذا كانت الزيادة في المصرفية المقصود بها من تحويل المكافأة بمقتضى أحكام الفقرة (١) من المادة (٢١) أو عن	
	بالاضافة إلى (٥٠٪) من المبالغ المختلفة عليه ككفيلة برسم الأمانة خلال ثلاثين يوماً من تاريخه الشغل القابل، وتعد إليه بعد حسم مبالغ المصرفية التي تستحق مع قائمة تصيب له على المبلغ المردود على أسس مع قائمة مصادات القسائل	بموجب الفقرة (١) من المادة (٢٧) من هذا القانون لا يجوز (٧٠٪) والزيادة بتقسيم من المدين أن يصدر تحويلات يسمح بموجبها بفتح المصرفية على القسائل	

قرار اللجنة	قرار مجلس القواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
	المصرفية من تاريخ فتحها ولحين الرد- وإذا لم يتم ذلك تتركب عليه غرامة بسجل (٥٠٪) شهرياً على المبلغ غير المدفوع الذي يزيد على (٢٠٪) من المبلغ المستحق عليه في حال تحققه وذلك بعد انتهاء سنة على الموعد المحدد في البند (١) من هذه الفقرة وتزبط أن لا يتجاوز الزيادة في هذه الحالة (٥٠٪) من ذلك المبلغ.		
	٣- للوزير بتقسيم من المدين أن يصدر تحويلات يسمح بموجبها بفتح المصرفية على القسائل		
	الفقرة (ب): مواصلة كما وردت من مجلس القواب.	ب- على كل مصرف لأي شركة أو شركة أو حقيق أو إصغر أو منتج ورق أو أي شخص مسؤول عن	

محضر الجلسة الثامنة

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراولة .

السيد احمد الطراولة : اقترح اعفاء المقرر من تلاوة القانون إلا إذا كانت هناك ملاحظات لبعض السادة الاعيان على اي مادة من مواد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل يطلب المجلس الكريم باعفاء المقرر من التلاوة ؟ الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم وبأني الى القانون مادة مادة .

السيد المقرر : المادة الاولى .

دولة رئيس المجلس : للمادة الاولى ، هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثانية .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : سيدي الرئيس ان البند الاول في الفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون الاصلي ينص صراحة على اعفاء دخل المؤسسات العامة من الضريبة .

وقد رأيت الحكومة ادخال تعديل على هذا الحكم وذلك بإيراد نص في مشروع القانون المعروض علينا يعطي لمجلس الوزراء بتسليم من وزير المالية الحق في ان يخضع

للضريبة أرباح أي نشاط استثماري لأي مؤسسة عامة أو فائض إيراداتها السنوي .

وقد ورد هذا النص في الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مشروع القانون ولكن مع الأسف فإن صياغة مطلع هذه الفقرة لا تحقق الهدف المطلوب لمطلع الفقرة (هـ) بقول :

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر . مع أن الحكم الذي يعفي المؤسسات العامة من الضريبة وارد في قانون ضريبة الدخل اي في هذا القانون بالاضافة الى ما قد تجده في القوانين الخاصة للمؤسسات العامة حول هذه النقطة . ومن الواضح ان الهدف من الفقرة (هـ) هو اعطاء مجلس الوزراء الحق في فرض الضريبة على أي من المؤسسات العامة على الرغم مما ورد في قانون ضريبة الدخل في هذا القانون أو في أي قانون آخر .

ويبدو أن عبارة في هذا القانون سقطت سهواً في المشروع المقدم من الحكومة والذي أقره مجلس النواب وعدم وجود عبارة في هذا القانون في الفقرة (هـ) يعني أن مجلس الوزراء لن يستطيع اخضاع ارباح المؤسسات العامة للضريبة لذا فإن ما ذهبت إليه اللجنة المالية في توصيتها صحيح ولا خلاف عليه واعتقد ان الحكومة الرشيدة ومجلس النواب المؤثر وهذا المجلس الكريم يتفقون على ضرورة تعديل مطلع الفقرة (هـ) كما أوصت اللجنة

الفقرة (هـ) تتحدث عن فرض الضريبة على المؤسسات الرسمية العامة ولا علاقة للمؤسسات الخاصة أو الشركات أو المستثمرين أو الأفراد بها .

لذلك كله أرجو أن تسمحوا لي أن أتقدم بما يلي :

أولاً : أؤيد اقتراح اللجنة المالية أن يوافق مجلس الاعيان على الفقرة (هـ) بنصها الحالي كما وردت من الحكومة وكما أقرها مجلس النواب . على ان يدون بمحضر هذه الجلسة أن الحكومة والمجلس اتفقا على ضرورة تعديل أو تصحيح الفقرة (هـ) بحيث يكون مطلعها على النحو التالي بالرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي قانون آخر .

ثانياً : بما أن المادة الاولى من مشروع القانون المعروض علينا والتي أقرها المجلس قبل دقائق تنص على أن العمل بهذا القانون المعدل يبدأ في ١٩٩٦/١/١ وبما أن الدورة العادية لمجلس الأمة ستبدأ بموعد اقضاء ١٢/١/١٩٩٥ ، أي قبل شهر على الأقل من تاريخ بدء العمل بالقانون الجديد فاني أؤيد توصية اللجنة المالية على أن يقدم الحكومة لمجلس الأمة عند بدء دورتها العادية القادمة مشروع قانون تعديل لقانون الضريبة بصيغته الفقرة (هـ) المطور الذي يعطي ضريبة الاستهلاك بحيث يتم اقراره وصحة دوره قبل ١٢/١/١٩٩٦ أي قبل

المالية ليكون مطلعها (على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي قانون آخر) .

إذا قارنا سيدي الرئيس بين النص كما ورد من الحكومة وكما أقره مجلس النواب وبين النص كما يجب أن يكون نجد أن الفرق بينهما ينحصر في أربع كلمات فقط هي كلمات في هذا القانون أو كما ذكرت فلا خلاف على ضرورة اضافة هذه الكلمات على مطلع الفقرة (هـ) .

وهذا يا سيدي الرئيس يسبب اشكالاً عملياً يحتاج الى معالجة وقرار من المجلس الكريم . فالدورة الاستثنائية في أواخر أيامها وكل عام واتهم بخبر ومؤتمر عمان الاقتصادي على الأبواب وسيتم على الاغلب قبل بدء الدورة العادية لمجلس الأمة وهناك ضرورة ملحة لاقرار هذا القانون قبل المؤتمر والاعلان عنه للمواطنين والمستثمرين الاردنيين والعرب والاجانب .

واذا قرر مجلس الاعيان تعديل أو بشكل ادق تصحيح صياغة الفقرة (هـ) باضافة أربع كلمات لا خلاف عليها فإن هذا القرار يتطلب اعادة مشروع القانون الى مجلس النواب ونضطر أن ننظر الى أن يعود إليها مرة أخرى وأنا شخصياً وكل تواضع لا أعتقد أن اضافة هذه الكلمات - الاربعة المفقودة عليها - ستعيق قانون الحداد هذا القانون خاصة وأن

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

نفاذ القانون المعروض علينا .

اعتقد سيدي الرئيس أن موافقة المجلس والحكومة على هذا تحقق الهدف فتكون قد وافقنا على القانون وسرنا صدوره فوراً وبدون أي تأخير غير مبرر وفي الوقت ذاته ضمناً أن تصحيح الفقرة (هـ) يتم قبل بدء العمل بهذا القانون . شكرًا سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكرًا ، سعادة الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : سيدي ، لقد توقفت اللجنة المالية طويلاً عند هذه المادة وهذا الحكم . لأنه لسوف يستحيل على الحكومة أن تحقق هدفها إذا لم تصبح الصياغة واعتبرنا في الواقع أن سقوط ما ورد في هذا القانون وأي قانون آخر أنه سهو . اعتبرنا في الواقع أنه كذلك . لكن واجهنا في الواقع وكان معالي وزير المالية في الاجتماع واجهنا أنه هذه قضية جدلية وقد تعتبر تعديلاً ولا نستطيع أن نعبرها سقوط سهو ولذلك الحقيقة ضرورة التعديل هي لازمة وفي أسرع فرصة ممكنة والسبب في ذلك أن الحكومة ستكون عاجزة من وجهة نظرنا عن تنفيذ ما تريد إذا لم تصبح هذه المادة . وقد جرى الحقيقة الاتفاق على هذه الفقرة ونضنها هذا الخيار بذل اعتبارها سقوط سهو وإلى آخره جرى الاتفاق عليه مع معالي وزير المالية في اللجنة المالية وقد وجدنا أن يقدم التفسير اللازم لهذا القانون في أقرب فرصة بالتصديق .

كما يقترح دولة العين زيد الرفاعي وشكرًا .

دولة رئيس المجلس : شكرًا ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكرًا سيدي الرئيس ، الاجتهاد الذي ذهبت اليه اللجنة المالية إجتهد نحترمه وإن كنا نختلف معها ، نحن مقتنعون ان النص الذي جاء هو نص قابل للتطبيق لأن المادة (٧) من هذا القانون نصت على الاعفاء للمؤسسات العامة ثم جاءت هذه الفقرة للتخصيص أنه بالرغم من أنه كانها تقول بالرغم من أن القاعدة العامة انها معفاة جميعاً لكن مجلس الوزراء أن يجعل بعضها يدفع هذه الضريبة .

الحوف كان من القوانين الخاصة التي أعطت إعفاء خاص لبعض المؤسسات ومن هنا جاء التحوط في هذه الفقرة هو من تلك القوانين الخاصة أما هذا القانون نفسه فهو يؤخذ بمجمعه مادة منه تعفي بالاطلاق ومادة منه تعطي استثناءاً يؤخذ بهامته .

أما وأن اللجنة مصرة على رأيها وإن كان المجلس يقر ذلك لا مانع لدى الحكومة من أن تتقدم بالتعديل المطلوب وشكرًا سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكرًا ، إذا الأمر صار واضح كما أبدى الأجيحة أعضاء المجلس وكما التزمت بذلك الحكومة لتصديق بالتصديق .

لكم .

السيد المقرر : المادة الثامنة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثامنة هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة التاسعة .

دولة رئيس المجلس : المادة التاسعة هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة العاشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة العاشرة هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة الحادية عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الحادية عشرة هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة الثانية عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثانية عشرة هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة الثالثة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثالثة عشرة هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة الرابعة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الرابعة عشرة هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة الخامسة عشرة .

السيد المقرر : هل بهذه المناسبة حيث أنه جرى طرح الموضوع أن نوافق أن يوافق المجلس الكريم على التوصية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على التوصية التي وردت في مقترح دولة الاستاذ زيد الرفاعي وفي تقرير اللجنة ؟ شكرًا لكم جميعاً .

السيد المقرر : المادة (٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على المادة الثالثة ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة (٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة الرابعة هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة الخامسة .

دولة رئيس المجلس : المادة الخامسة في

هذا القانون هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة السادسة .

دولة رئيس المجلس : المادة السادسة في

قانون ضريبة الدخل معروضة على المجلس هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا .

السيد المقرر : المادة السابعة .

دولة رئيس المجلس : المادة السابعة في

القانون هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا

مجلس الأعيان

مجلس الأعيان

دولة رئيس المجلس : المادة الخامسة	عشرة هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .
عشرة هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .	عشرة هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .
المسيد المقرر : المادة السادسة عشرة والأخيرة .	هذا هو نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٥ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل ؟
دولة رئيس المجلس : المادة السادسة	كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة .

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس الأعيان

الرقم ٢٧/٢٣/١٩٩٥
التاريخ ١٤/٩/١٩٩٥
الموافق

مباداة رئيس الوزراء الأرفع

أشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ض/١٤٧٢/٢٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ ،
قرر مجلس الأعيان في جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة
العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٥ الموافق على (مشروع القانون
المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب (بشكل
معدل) .
وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه بجلسته (٢٣،٢٢،٢١) من
الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة من تاريخ ٨/٢٧-
١٩٩٥/٩/٣ كما ورد من الحكومة وبالشكل المعدل المذكور .
لهذا سيادتكم خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه وبصيفته النهائية
راجيا التفضل بإتمام المراسيم الدستورية عليه .
وتفضلوا بقبول لائق الاحترام ،،،

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الأعيان

نسخة: لمعالي رئيس مجلس النواب المحترم
نسخة: مدير شؤون مجلس الأعيان
نسخة: إلى ملك اللجنة المالية
نسخة: ملك القانون

مكتبة الأهل

مكتبة الأهل

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٦.

المادة (٢)

تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-

أو لا: بإلغاء البند (١٠) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالبندين التاليين:-

١٠- بيع الأصول المشمولة بأحكام الاستهلاك المنصوص عليها في هذا القانون أو نقل ملكيتها بغير طريق الإرث ويحدد الدخل الخاضع للضريبة من هذا المصدر بما يساوي الاستهلاك الذي تم تزييله لغايات هذا القانون أو الربح المتحقق من عملية البيع أو نقل الملكية أيهما أقل.

١١- أرباح أو مكاسب أي مصدر آخر غير مشمول في البنود (١٠-١) من هذه الفقرة التي لم تستثن بصراحة من هذه البنود والتي لم يمنح إعفاء بشأنها بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر.

ثانياً:- بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب-١- يخضع للضريبة الدخل بما فيها الفوائد والعمولات وعوائد الاستثمارات المالية وأرباح المتاجرة بالسلات والمعادن الثمينة والأوراق المالية المتحققة خارج المملكة لأي شخص أردني أو مقيم وتكون ناشئة عن أمواله وودائع من المملكة ولا يخضع لهذا البند فروع الشركات الأردنية العاملة خارج المملكة طالما تعلقت تلك الدخول بالمكلف الأردني أو المقيم.

كما لا يخضع للضريبة بموجب هذا البند دخل المستثمر غير الأردني المتحقق له خارج المملكة من استثمار رأسماله الأجنبي والموارد والأرباح وحصيلته تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه بعد إخراجها من المملكة وفق أحكام قانون تنظيم الاستثمار أو أي تشريع نافذ في المملكة.

٢- يخضع للضريبة (٢٠٪) من مجموع الدخل الصافي بعد تنزيل ضريبة الدخل الأجنبية الذي تحققه فروع الشركات الأردنية العاملة خارج المملكة والمعلن في حساباتها الختامية المصادق عليها من مدقق الحسابات الخارجي، وفي كل الأحوال يعتبر المبلغ الصافي الناتج عن تلك النسبة دخلاً خاضعاً للضريبة للشركة وتفرض الضريبة عليه بالنسبة المقررة للشركات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا القانون ولا يجوز السماح بتقليل أي مبلغ أو جزء من ذلك المبلغ لأي سبب من الأسباب.

٣- إذا كان المكلف شركة لا يجوز فرض ضريبة على الدخول المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة مرة ثانية بموجب البند (٢) منها.

٤- لا تسري أحكام المادة (٧) من هذا القانون على الدخل الخاضع للضريبة بموجب هذه الفقرة.

٥- إذا لحقت خسارة في أي سنة وبأي شخص ممن تطبق عليهم أحكام البندين (٢٠١) من هذه الفقرة فيجري تنزيلها من الدخول المنصوص عليها في كل منهما كل بند على حده وبشكل مستقل وفي حدود هذه الدخول ويدور الرصيد إن وجد إلى السنة التالية مباشرة إلى التي تليها وهكذا لغاية ست سنوات بعد السنة التي وقعت فيها ويجري تزييله من الدخل الخاضع للضريبة فيها من تلك الدخول شريطة احتفاظ المكلف بحسابات أصولية وصحيحة.

٦- تطبق أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة على أي شخص أردني ولو كان يحمل إلى جانب جنسيته الأردنية جنسية أخرى.

١٣٥٥ : بإلغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

د- يوزع دخل شركة التضامن الأردنية وحصة الشركاء المتضامنين في شركة التوصية بالأسهم وشركة التوصية البسيطة الأردنية بين هؤلاء الشركاء وتضاف حصة كل منهم من هذا الدخل إلى دخله من المصادر الأخرى.

رابعاً : بإضافة الفقرة (هـ) التالية إلى آخرها:

هـ- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير أن يخضع للضريبة أرباح أي نشاط استثماري لأي مؤسسة عامة أو لخاص إيرادها الملوي بما في ذلك المؤسسات الرسمية العامة.

مكتبة العدل

مكتبة العدل

المادة (٣)

يلغى نص المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٤ -١- يعتبر كل من الزوج والزوجة مكلفاً مستقلاً عن الآخر.

ب- يتمتع الزوج المكلف وحده بالإعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز منحها كلها أو بعضها للزوجة بناء على طلب الزوج أو إذا كانت المعول الوحيد للمائلة.

ج- تتمتع الزوجة بالإعفاء الجزئي من الرواتب والعلاوات والمكافآت والمخصصات المنصوص عليه في الفقرة (أ) والفقرتين (د) و (هـ) من المادة (١٤) وبالإعفاءات المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا القانون عن الشخص أو الأشخاص الذين تتولى إعالتهم.

د- يعتبر الزوج والزوجة لأغراض هذا القانون مكلفاً واحداً بناء على طلبهما ويجري التقدير باسم الزوج وإذا جرى التقدير على هذه الصورة فيجري تحصيل الضريبة من كليهما أو من أي منهما.

هـ- يكون الزوج ملزماً بالقيام بجميع الأمور والإجراءات والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والمتعلقة بإجراء التقدير بما في ذلك تقديم الكشف السنوية والحضور أمام المقرر لتقديم البيانات والمعلومات التفصيلية المطلوبة عن دخله أو دخل زوجته أو دخلهما إلا إذا طلبت الزوجة خلاف ذلك.

المادة (٤)

تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-

أولاً: بإلغاء نص البند (١١) من الفقرة (أ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي:-

١١- الأرباح الرأسمالية وتعتبر الأرباح الناجمة عن شراء الأراضي والمقارن والأسهم والسندات وبيعها من هذه الأرباح الرأسمالية باستثناء أرباح بيع أو نقل ملكية الأصول المشمولة بأحكام الإستهلاك المنصوص عليه في هذا القانون على أن يجري تنزيل الخسائر الناجمة عن بيع أو نقل ملكية هذه الأصول المشمولة بأحكام الإستهلاك في حال تحققها، وتجدد هذه الخسارة بما يساوي الإستهلاك الذي تم تنزيله لخايات هذا القانون أو الخسارة المتحققة أياً كان.

ثانياً: بإلغاء البند (٥) من الفقرة (ب) منها.

ثالثاً:

بالغاء نص البند (٦) من الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي:-

٦- فوائد أدوات الخزينة المعفاة بموجب قانون الدين العام وسندات التنمية وأسناد قرض الخزينة وسندات المؤسسات العامة وأسناد قرض الشركة المساهمة العامة.

رابعاً: بإلغاء نص البند (٧) من الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي:

٧- أرباح سندات المقارضة المودعة.

خامساً: بإلغاء نص البند (١٠) من الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي:

١٠- الأرباح أو الفوائد والمعمولات المتعلقة خارج المملكة الناشئة عن ودائع غير المقيمين بالعملة الأجنبية شريطة أن يكون دخول هذه الأموال للمملكة وإيداعها في الخارج حسب أنظمة البنك المركزي الأردني وتعليماته، ولغايات هذا البند تعتبر المبالغ المودعة من تلك الأموال لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليماته أنها مودعة خارج المملكة.

سادساً: بإعادة ترقيم البنود من (٦-١٥) الواردة في الفقرة (ب) منها لتصبح من (٥-١٤) على التوالي.

سابعاً: بإضافة الفقرة (ج) التالية إلى آخرها:-

ج- ١- تشمل الدخول المعفاة من الضريبة الفوائد المتعلقة بها:

٢- تحديد للبيانات ومصاريف الإستثمار الهولاء من البيروقراطية والبيروقراطية المالية والفرعانية التي تابل الرواتب وبنوك الإستثمار وشركات التأمين والإقراض المتبادلة وشركات الإقراض المتخصصة بنسبة الدخل المسمي المائتي من تلك الإستثمارات إلى مجموع الإيرادات وخسب الناتج بمجموع النفقات المتكبلة وفقاً لأحكام هذا القانون. ويستثنى من ذلك أرباح شراء وبيع الأسهم والحصص والإستثمارات المالية الأخرى من غير أسناد القرضين في بنوك حسان المالي وخارجة المالكية من استثمار الأموال المتجمعة من خايات المساهمين مطروحاً منها صاالي الموجودات الثابتة كما ينظر في ميزانية تلك الجهات حيث تحدد المقتضا بنسبة (٢٥٪) من تلك الأرباح.

ويستثنى القرضين بنسبة من المغير تعليمات لتطبيق أحكام هذه الفقرة.

مكتبة الأصيل

مكتبة الأصيل

المادة (٥)

تعديل المادة (٩) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أولاً: بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

أ- أرباح المراجعة أو الفوائد المدبلة بعد استبعاد الأرباح والفوائد الملتصوم عليها في البدين (٧ ، ٨) من الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا القانون، المائدة للشركات المساهمة العامة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات الأجنبية.

ثانياً:- بإلغاء نص الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ز- الديون الهالكة الناجمة عن أي عمل أو تجارة أو حرفة أو ضلعة ولو كانت تلك الديون مستحقة الدفع قبل بدء السنة وكل مبلغ يسترد في أي سنة من المبالغ التي سمح بتزليلها في السابق باعتبارها ديوناً هالكة يعتبر دخلاً خلال تلك السنة.

٢- يعتبر هالكاً أي دين أو جزء منه مما لم يعد ممكناً استيفاؤه نتيجة لأي من الحالات التالية:

- إفلاس المدين أو إصراره.
- إجرائه الصلح الواقعي مع دائنيه.
- وفاته دون تركه تكفي لسداد ديونه كلياً أو جزئياً.
- إختفائه أو سفره وانقطاع أخباره مع عدم وجود أموال تكفي لسداد ديونه كلياً أو جزئياً.
- عدم تمكن المدين من السداد رغم مطالبته بالوسائل المتاحة وكان الدين أو أي جزء منه غير مغطى بضمانات كافية ولا يوجد لدى المدين أموال منقولة أو غير منقولة يمكن التنفيذ عليها بموجب إقرار خطي من الدائن ووفق الترتيب التالي:

- بعد مرور ١٢ شهراً من تاريخ إشعاره خطياً بالتخلف عن الدفع للمبالغ من ١ - ١٠.٠٠٠ دينار.

- بعد مرور ٢٤ شهراً من تاريخ إشعاره خطياً بالتخلف عن الدفع للمبالغ من ١٠.٠٠١ - ٥٠.٠٠٠ دينار.

- بعد مرور ٣٦ شهراً من تاريخ إشعاره خطياً بالتخلف عن الدفع للمبالغ التي تتجاوز ٥٠.٠٠٠ دينار.

٣- يصدر الوزير بتسبيب من المدير تعليمات لتنفيذ أحكام هذه الفقرة تتضمن فيما تتضمنه إهلاك الديون الهالكة على أقساط سنوية وبما لا يتجاوز مائة ألف دينار أو (٢٥٪) من الدخل الصافي أيهما أكثر وذلك قبل تنزيل هذه النفقة أما الديون الهالكة التي صدرت بها أحكام قضائية وتمتد تنفيذها في دوائر الاجراء فيجري تزييلها بالكامل وفق أحكام هذه الفقرة، ويجوز أن تشترط هذه التعليمات الاحتفاظ بحسابات أصولية وصحيحة لفئات محددة من المكلين.

ثالثاً: بإلغاء نص الفقرة (ي) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

ي- إهلاك وتلف الأبنية والمباني والآلات والأثاث والمفروشات التي يملكها المكل أو التي هي بحوزته على سبيل التملك حالاً أو مآلاً ويستعملها في سبيل التاج الدخل ويحدد ذلك على أساس نسب مئوية من تكلفتها الأصلية بموجب تعليمات يصدرها الوزير بتسبيب من المدير وتشر في الجريدة الرسمية تتضمن فيما تتضمنه اعتماد مبدأ الإهلاك المتسارع، ويراعى عند إجراء تزييل الإهلاك الأحكام التالية:

- ١- أن لا تستهلك قيمة الأرض.
- ٢- أن تقدم المعلومات الخاصة بالأسس المطالب باستهلاكها وفق التعليمات التي يصدرها الوزير.
- ٣- أن لا يزيد مجموع تزييل الإهلاك والتلف بموجب هذا القانون والقوانين السابقة على الكلفة الأصلية.
- ٤- إذا كان إجمالي الدخل أقل من قيمة الاستهلاكات في أي سنة بدور رصيدها إلى السنة أو السنوات التالية.

رابعاً: بإضافة الفقرات (س)، (ع)، (ف) التالية إلى آخرها:

- س- نفقات التدريب والتسويق والأبحاث والتطوير وفق تعليمات يصدرها الوزير بتسبيب من المدير.
- ع- نفقات السنوات السابقة التي لم تكن محددة ولهاية.
- ف- نفقات السنوات الأربع السابقة التي لم تزل في تلك السنوات بسبب السهر أو الخطأ.

مكتبة المجلس

مكتبة المجلس

المادة (٦)

يلغى نص المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (١٣) - للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة:

أ- يتمتع الشخص الطبيعي المقيم بالإعفاءات التالية:

مبلغ ١٠٠٠ دينار إعفاء "شخصياً".

مبلغ ٥٠٠ دينار عن زوجته وكل ولد من أولاده يتولى إعالتهم وعن كل من والديه إذا تولى إعالتهم.

مبلغ ٢٠٠ دينار عن كل شخص تكون إعالتهم من مسؤولية المكلف شرعاً ويحد أقصاه ١٠٠٠ دينار ويشترط في ذلك أن لا يمنح الإعفاء عن الشخص المعال الواحد لأكثر

من مكلف معول واحد.

ويشترط لمنح الإعفاء المتعلق بالزوجة والأولاد والأبوين والمعالين لغیر الأردني أن يكونوا مقيمين في المملكة.

ب- يتمتع الشخص الطبيعي الأردني غير المقيم بالإعفاءات الخاصة بالزوجة والأولاد والمعالين المقيمين في المملكة إذا كان هذا الشخص مسؤولاً عن إعالتهم.

ج- يتمتع الشخص الطبيعي الأردني بإعفاء قدره (١٥٠٠) دينار في السنة إذا كان مكلفاً وكان طالباً غير مبعوث في جامعة أو كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة.

د- يسمح للشخص الطبيعي الأردني بإعفاء قدره (١٥٠٠) دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة حفيده أو زوجة أو أخيه أو أخته ممن يتولى إعالتهم وكان أي منهم غير موفد في بعثة ولا يستطيع الاتفاق على دراسته وكان طالباً يدرس في جامعة أو في كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة، وإذا تعدد الأشخاص الذين يلتحقون على دراسة طالب واحد غير موفد في بعثة فيوزع بينهم مبلغ الإعفاء بمقدار ما يلقاه كل منهم على الطالب.

هـ- على مجلس الوزراء إعادة النظر في الإعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة مرة أو أكثر كل خمس سنوات في ضوء الأرقام التقييمية لتكاليف المعيشة.

المادة (٧)

تعديل المادة (١٤) من القانون الأصلي بإلغاء نص كل من الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ) منها

والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

المادة (١٤) ١ - ١ - يعفى من الضريبة (٥٠٪) من الرواتب والأجور والمكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للمعاملين لديها.

٢ - يعفى من الضريبة (٥٠٪) من الإثني عشر ألفاً الأولى (٢٥٪) مما زاد على ذلك من الرواتب والأجور والمكافآت والمخصصات التي يتقاضاها المعاملون من غير الجهات المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة.

ب- يعفى من الضريبة بدل الإيجار الذي يدفعه المكلف المقيم أو زوجته عن سكنه في المملكة سواء كان عقد الإيجار بإسمه أو بإسم زوجته شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على (٢٠٠٠) دينار في السنة.

ج- يعفى من الضريبة الفائدة التي دفعها الشخص المقيم أو زوجته على قرض ألقاه في إنشاء سكن له في المملكة أو شرائه أو مبلغ الربح الذي دفعه هو أو زوجته لأي بنك أو شركة لا يتعامل أي منهما بالفائدة مقابل إنشاء أو شراء مثل ذلك السكن ويشترط للسماح بهذا الإعفاء أن يقيم الشخص وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعه في المسكن، وأن لا يتجاوز مبلغ الفائدة أو الربح الذي يسمح بإعفاءه في هذه الحالة الذي دينار سواء كان البيت ملكاً للزوج أو الزوجة وأياً كان المقترض منهما.

د- يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم أجراً لعملية جراحية أجريت في المملكة له أو لمن يعيله شرعاً وكذلك المبلغ الذي يدفعه لاستشفاء أي منهم في أحد مستشفيات المملكة.

هـ- يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم للمعالجة والاستشفاء من الأمراض المستعصية له أو لمن يعيله شرعاً وذلك بموجب تعليمات وأسس يصدرها الوزير بالتنسيق مع المدير شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على (٥٠٠٠) دينار في السنة للمعالجة والاستشفاء من تلك الأمراض في المملكة وعلى (١٠٠٠٠) دينار خارجها.

مكشافة لأجل

مكشافة لأجل

و- يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم عن عملية جراحية أجريت له في خارج المملكة أو لمن يعمله شرعا وتكون عملية طارئة أو يتحذر اجراؤها في داخل المملكة وذلك بموجب تعليمات وأسس يصدرها الوزير بتسبب من المدير شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على (٥٠٠٠) دينار في السنة.

المادة (٨)

تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (هـ) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرة (هـ) منها لتصبح (و):-

هـ- إذا أجرى شخص أو أشخاص ممن لهم مصالح مشتركة في مشروع أو أكثر معاملات تجارية أو مالية بينهم وبين تلك المشاريع أو فيما بين تلك المشاريع تخفف عما يجري عليه التعامل في السوق وكان من شأن تلك المعاملات تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة لأي منهم أو لأي من تلك المشاريع، تهمل تلك المعاملات وتقدر الأرباح الحقيقية وفقاً لما يجري عليه التعامل العادي في السوق.

المادة (٩)

يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٧)

أ- تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص عدا الشركات حسب اللغات التالية :-

عن كل دينار من الـ ٢٠٠٠ دينار الأولى	٥ %
عن كل دينار من الـ ٢٠٠٠ دينار التالية	١٠ %
عن كل دينار من الـ ٤٠٠٠ دينار التالية	١٥ %
عن كل دينار من الـ ٤٠٠٠ دينار التالية	٢٠ %
عن كل دينار من الـ ٤٠٠٠ دينار التالية	٢٥ %
عن كل دينار مما تلاها	٣٠ %

ب- تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة للشركات على النحو الآتي:-

١- بنسبة (١٥%) من ذلك الدخل المتبقي من مشروع في أحد القطاعات التالية :

أ- للتجارتين.

ج- الفوائد.
د- الممتلكات.
هـ- النقل شريطة أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون دينار.
و- المقاولات الانشائية شريطة أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون دينار.
ز- أي قطاع أو نشاط آخر يقرره مجلس الوزراء بتسبب مشترك من قبل الوزير ووزير الصناعة والتجارة.

٢- بنسبة (٣٥%) من ذلك الدخل للبذخ والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات الوساطة.
ويشترط في كل الأحوال أن لا يقل الضريبة المستوفاة قبل إجراء أي تقاص من البذخ والشركات المالية وشركات التأمين بموجب هذه الفقرة عن (٢٥%) من دخلها الصافي السنوي المعن في الحسابات ومن جميع مصادر دخلها من المملكة الخاضعة للضريبة والمطفا منها قبل إجراء أي توزيعات مله مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٠) من هذا القانون.

٣- بنسبة (٢٥%) من الدخل الخاضع للضريبة للشركات الأخرى.
ج- تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها لأي مساهم أو شريك في الشركة بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون.
د- للوزير بتسبب من المدير إصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة.
هـ- توفيقاً لأحكام هذا القانون مع قانون الشركات تنص كلمة (الشركة) ما يلي (لا إذا نص هذا القانون أو دلت القرينة على غير ذلك):-

١- الشركة المساهمة العامة. وتعتبر الجمعية التعاونية في عملها الذي يستهدف الربح شركة مساهمة عامة.
٢- الشركة ذات المسؤولية المحدودة.
٣- شركة التوصية بالأسمم الأردنية باستثناء حصص الشركاء المتضاملين.
٤- شركة التوصية البسيطة الأردنية باستثناء حصص الشركاء المتضاملين.
٥- الشركة الأجنبية أو فرعها عندما كان نوعها مقبلة كإت أم غير مقبلة.

مكتبة العدل

مكتبة العدل

المادة (١٠)

يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (١٧ مكررة) بالنص التالي إليه:

المادة (١٧ مكررة)

١- تخضع أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشركة التي استوفيت الضريبة من دخلها الخاضع للضريبة بموجب أحكام هذا القانون إلى ضريبة توزيع بنسبة (١٠٪) من الأرباح والحصص الموزعة ويستثنى من ذلك الأرباح الموزعة على شكل أسهم وحصص لإفادة رأس المال وتقطع هذه الضريبة من قبل الشركة الموزعة وتدخل للدائرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إقطاعها.

٢- تعتبر ضريبة التوزيع المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة المقطوعة من أرباح وحصص الأرباح المائدة لأي شخص ضريبة مقطوعة ونهائية ولا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون. ويعفى رصيد أرباح الأسهم وحصص الأرباح تلك من الضريبة ومن ضريبة التوزيع على أن يكون ذلك الرصيد مشمولاً بأحكام الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا القانون.

٣- إذا تخللت أي شركة عن خصم ودفع ضريبة التوزيع المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة خلال المدة المقررة فتمحصل منها تلك الضريبة مضافاً إليها غرامة بنسبة (١٠٥٪) من قيمتها عن كل شهر تتخلف فيه عن دفعها ودون أن يكون للشركة الحق في الرجوع على المساهم بتلك الضريبة أو الغرامة التي تترتب عليها.

ب- لغايات هذه المادة تعتبر الأرباح التي تحولها أي شركة أجنبية تعمل في المملكة إلى الخارج أرباحاً موزعة، وتكون الضريبة المقطوعة منها ضريبة توزيع مقطوعة ونهائية لا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون.

ج- تعتبر المبالغ المسحوبة من قبل أي شريك في الشركة كسلف أو قروض أو ما شابه ذلك توزيعاً للربح لغايات هذه المادة، ويستثنى من ذلك المبالغ المسحوبة كقروض من البنوك والشركات المالية.

المادة (١١)

تعديل المادة (٢٥) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ب) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرتين (ب و ج) منها لتصبحا (ج و د) على التوالي:

ب- إذا نشر التبليغ وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فللمدير إجراء التبليغ بالنشر في صحيفتين محليتين يوميتين وللمرئتين على الأقل ويختار هذا النشر تاريخاً قانونياً من جميع الوجوه.

المادة (١٢)

تعديل المادة (٢٩) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-

أولاً: بإلغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

٢- إذا رفض المكلف تعديل كشفه فيصدر المقتدر قراره بتقدير الدخل الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة عليه وذلك في ضوء المعلومات المتوافرة لديه والمذكورة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مطلقاً كل بلد من بلدون قراره على حده ومبيناً الأسباب التي دعت لعدم الأخذ بوجهة نظر المكلف والا اعتبر ذلك البلد موافقاً عليه، ويبلغ المكلف بذلك خطياً ويكون هذا القرار قابلاً للاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه.

ثانياً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- إذا لم ترسل المذكرة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى المكلف بعدم قبول تقديره الذاتي خلال سنة من تاريخ تسلم الكشف من قبل الدائرة فيعتبر التقدير الذاتي موافقاً عليه من قبل المقتدر.

المادة (١٣)

تعديل المادة (٣١) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

١ - يجوز لأي شخص قدرت عليه الضريبة وفق أحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٢٩) والمادة (٣٠) من هذا القانون أن يعترض على هذا التقدير خطياً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه أشعار التقدير ويبلغ عليه أن يذكر في لائحة اعتراضه الأسباب التي يستند إليها في اعتراضه.

المادة (١٤)

يلغى نص المادة (٣٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٣٦)

١ - على كل مكلف أن يبلغ الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة في هذا القانون وإذا لم يحدد موعد معين لدفعها فتعتبر مستحقة الأداء في موعد انقضاء اليوم الأخير من الشهر الرابع لانتهاؤ السنة المالية للمكلف.

مكتبة الأهل

مكتبة الأهل

٢- لا تترتب على المكلف أية غرامة قبل أن تصبح الضريبة المستحقة عليه قطعية إذا كان قد دفع الضريبة التي سلم بها في كشفه بالاضافة إلى (٥٠٪) من المبلغ المختلف عليه كدفعة برسم الأمانة خلال ثلاثين يوماً من تبليغه اشعار التقدير، وتعاد إليه بعد حسم مبلغ الضريبة التي تستحق مع فائدة تحسب له على المبلغ المردود على أساس سعر فائدة سندات الخزينة من تاريخ دفعها ولحين الرد. وإذا لم يتم ذلك تترتب عليه غرامة بمعدل (١,٥٪) شهرياً على المبلغ غير المدفوع الذي يزيد على (٣٠٪) من المبلغ المختلف عليه في حال تحققه وذلك بعد انتهاء سنة على الموعد المحدد في البلد (١) من هذه الفقرة وشرطه أن لا تتجاوز الغرامة في هذه الحالة (٥٠٪) من ذلك المبلغ.

٣- للوزير بتسيب من المدير أن يصدر تعليمات يسمح بموجبها بدفع الضريبة على أقساط.

ب- على كل مصرف لأي شركة أو شركة أو طابق الملاك أو إحصار أو صلح واق أو أي شخص مسؤول عن أي تصفية مشابهة أو تسوية من أي نوع أن يبلغ المدير خطياً ببدء إجراءات التصفية لبيان وتثبيت المبالغ المستحقة للضريبة وفي حالة التخلف عن ذلك يعتبر كل من أولئك مسؤولاً مسؤولية مباشرة وشخصية عن دفع تلك المبالغ وفق أحكام القانون على أن لا يعني هذا الحكم الورثة من دفع تلك المبالغ من أي أموال منقولة أو غير منقولة آلت إليهم من الشركة.

ج- على كل وصي أو حارس أو قيم أو متول على أي أموال دفع الضريبة المستحقة على الدخل الناجم أو الناتج عنها والتي أبطنت به مسؤولية إدارتها وفي المواعيد المقررة لدفعها وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة (١٥) تعدل المادة (٤٢) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة (د) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي: د- امتنع عن تقديم المعلومات التي طلب منه تقديمها أو أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة فيما يتعلق بأي واقعة أو أمر أو مسألة تؤثر في مسؤوليته أو في مسؤولية أي شخص آخر في دفع ضريبة الدخل أو التأثير في مقدارها.

أحمد السوي
رئيس مجلس الأخيان

حكم خير
أمين عام مجلس الأخيان

مكتبة الأصل

مكتبة الأصل

السيد الأمين العام :

٢- قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٠/١٠/١٩٩٥ ، بشأن : مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ .

دولة رئيس المجلس : تفضل سعادة

الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة

المالية : القرار رقم « ٢ » .

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٥، برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وبحضور أصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة:-

عز الدين المفتي، سالم مساعدة، مروان الحمود، الدكتور جواد العناني، أحمد العقيلة، محمد عودة القرعان، حماد المعاينة. كما حضر الاجتماع من الأعيان معالي العبدالله صلاح، وسعادة العبدالله مشهور أبو تايه.

وحضر الاجتماع من الحكومة معالي وزير المالية السيد باسل جردانه.

وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥، المحال اليها من مجلس الأعيان لدراسته وإعطاء التوصية اللازمة بشأنه.

وبعد المناقشة والمداولة في مواد مشروع القانون المذكور أعلاه، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب. وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

اللجنة المالية

لمجلس الأعيان

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

٤٠٠٠/٢/٢٠٠٠

مكتبة الأجل

مكتبة الأجل

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون معدل القانون الضريبية العامة على المبيعات

اللجنة العامة
لمجلس الأخوان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل القانون الضريبية العامة لسنة ١٩٩٥) على المبيعات لسنة ١٩٩٥	المادة ٢ - يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويؤرخ إلى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١ - موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل القانون الضريبية العامة لسنة ١٩٩٥) على المبيعات لسنة ١٩٩٥ ويؤرخ إلى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويؤرخ إلى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويؤرخ إلى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ -	المادة ٢ -	المادة ٢ - كحل المادة (٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي:- بإلغاء تعريف كل من المكلفات والمبيعات الآتية الواردة فيها والإعفاء من كل منها بالتعريف التالي:-	المادة ٢ - المادة ٢ - المادة ٢ -	المادة ٢ - المادة ٢ - المادة ٢ -

منه لأجل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل القانون الضريبية العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥) على المبيعات لسنة ١٩٩٥	المادة ٢ - يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويؤرخ إلى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١ - موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل القانون الضريبية العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥) على المبيعات لسنة ١٩٩٥ ويؤرخ إلى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويؤرخ إلى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويؤرخ إلى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ -	المادة ٢ -	المادة ٢ - كحل المادة (٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي:- بإلغاء تعريف كل من المكلفات والمبيعات الآتية الواردة فيها والإعفاء من كل منها بالتعريف التالي:-	المادة ٢ - المادة ٢ - المادة ٢ -	المادة ٢ - المادة ٢ - المادة ٢ -

منه لأجل

السلطة	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
السلطة: كل منتج صناعي سواء أكان محلياً أم مستورداً. الخدمة: كل عمل يقدم به الشخص لقاء بدل عليه ولا يشمل توريد بضاعة. السلع المستندة السلع المستوردة عليها في جدول السلع المستندة من التشريعية أو للمنفعة بموجب أحكام هذا القانون. تقريباً: بغضارة التعريف التالي: الذي له جوار.	السلطة: الموافقة كما وردت في المشروع. الخدمة: الموافقة كما وردت في المشروع مع شطب كلمة (مخار). السلع المستندة: الموافقة كما وردت في المشروع. تقريباً: الموافقة كما وردت في المشروع الصانع.	السلطة: الموافقة كما وردت في المشروع. الخدمة: الموافقة كما وردت في المشروع. السلع المستندة: الموافقة كما وردت في المشروع. تقريباً: الموافقة كما وردت في المشروع الصانع.

السلطة	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
السلطة: كل منتج صناعي سواء أكان محلياً أم مستورداً. الخدمة: كل عمل يقدم به الشخص لقاء بدل عليه ولا يشمل توريد بضاعة. السلع المستندة السلع المستوردة عليها في جدول السلع المستندة من التشريعية أو للمنفعة بموجب أحكام هذا القانون. تقريباً: بغضارة التعريف التالي: الذي له جوار.	السلطة: الموافقة كما وردت في المشروع. الخدمة: الموافقة كما وردت في المشروع مع شطب كلمة (مخار). السلع المستندة: الموافقة كما وردت في المشروع. تقريباً: الموافقة كما وردت في المشروع الصانع.	السلطة: الموافقة كما وردت في المشروع. الخدمة: الموافقة كما وردت في المشروع. السلع المستندة: الموافقة كما وردت في المشروع. تقريباً: الموافقة كما وردت في المشروع الصانع.

هذا هو الحق

هذا هو الحق

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
أو التجميع كلياً أو جزئياً شريطة حدوث تغييرات على المداخلات في الجرم، أو التكاليف سواء أكانت بمحض أم كل حد المداخلات سواء كلياً أو جزئياً مصححة أو مصححة بما في ذلك المداخلات التجميعية والتجفيف المادة التعريف أعلاه. ويستثنى من ذلك: ١. مداخلات نتيجة لنتائج الزراعة بحالها. ٢. مداخلات التجهيز التي تقوم بها محلات البيع والتجزئة عند البيع للمستهلك مباشرة.	١- مداخلات المحصول على المتوجع الزراعي بطريقة التقدير أو التجفيف أو غيرها من الوسائل الأولية.	المرفقة عليها كما وردت في المشروع.	مرفقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٣- اتصال وتزريب الآلات والمعدات لأغراض التفتيش والقبض. المادة ٥ - ١- تخضع للسيطرة المسلحة المستعجلة متى ولاستمروية يستتبعها ما أنفي منها يخص خاص أو المرونة في جدول الإحصاءات رقم (١) اللاحق بهذا القانون.	المادة ٤ - ١- يلقى نص كل من المرفق (١) من ؛ (ب) من المادة (٥) من القانون الأساسي ويستخلص عنه بالنص التالي: ١- تخضع للسيطرة المسلحة المنعقدة محلياً والمستمروية بمستثناء ما أنفي يخص خاص أو بموجب أحكام القانون أو لائحة في جدول الإحصاءات رقم (١) الملحق بهذا القانون.	المادة ٤ - ١- مستجدات الحرف (ب) (و) (ز) الواردة في الملحق الأول. ٢- المادة كلمة (س) قبل كلمة (القانون) تصبح لاصح (أو بموجب) لمحكم هذا القانون	المادة ٤ - مرفقة كما وردت من مجلس النواب.

مجلس الأعيان

مجلس الأعيان

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية والمقصورات فيها في الجورل رقم (٢) الملحق بهذا القانون.	ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية والمستقرة بشتائه ما اعني ضمن خلس أو الواردة في جدول للخدمات المضاف رقم (٢) الملحق بهذا القانون.	القرة ب- إعلنة صياغتها على النحو التالي: ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية أو المستقرة المقصورات عليها في الجورل رقم (٢) الملحق بهذا القانون عندا الخدمات الخاصة للضريبة الانضمية ١٩٢٩.	القرة ب- إعلنة صياغتها على النحو التالي: ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية أو المستقرة المقصورات عليها في الجورل رقم (٢) الملحق بهذا القانون عندا الخدمات الخاصة للضريبة الانضمية ١٩٢٩.
١- مع مراعاة الحكم الققرة (ب) من هذه المادة - ١- ترض ضريبة عامة بسمية ١٠/٠ لمن قيمة السلع المحلية والمستقرة قيمة الخدمات الخاصة للضريبة.	١- مع مراعاة الحكم الققرة (ب) من هذه المادة - ١- ترض ضريبة عامة بسمية ١٠/٠ لمن قيمة السلع المحلية والمستقرة قيمة الخدمات الخاصة للضريبة.	القرة ب- إعلنة صياغتها على النحو التالي: ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية أو المستقرة المقصورات عليها في الجورل رقم (٢) الملحق بهذا القانون عندا الخدمات الخاصة للضريبة الانضمية ١٩٢٩.	القرة ب- إعلنة صياغتها على النحو التالي: ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية أو المستقرة المقصورات عليها في الجورل رقم (٢) الملحق بهذا القانون عندا الخدمات الخاصة للضريبة الانضمية ١٩٢٩.

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٢- وأبطلت تطبيق الحكم هذا القانون يكون قروض الضريبة بسمية (مطلر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقا للتوريد التي تحددها التعليمات التنفيذية.	٢- وأبطلت تطبيق الحكم هذا القانون يكون قروض الضريبة بسمية (مطلر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقا للتوريد التي تحددها التعليمات التنفيذية.	القرة ب- إعلنة صياغتها على النحو التالي: ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية أو المستقرة المقصورات عليها في الجورل رقم (٢) الملحق بهذا القانون عندا الخدمات الخاصة للضريبة الانضمية ١٩٢٩.	القرة ب- إعلنة صياغتها على النحو التالي: ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية أو المستقرة المقصورات عليها في الجورل رقم (٢) الملحق بهذا القانون عندا الخدمات الخاصة للضريبة الانضمية ١٩٢٩.

محضر الجلسة العامة

محضر الجلسة العامة

الامعة كما وردت في القانون الأصلي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- يلحق بهذا القانون جدول تغير جزأ من القانون ولا يجوز تحيله إلا بمقتضى لائحة وهي كما يلي:-	ب- مع مراعاة أحكام الفقرة ج من هذا المادة:- يجوز لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير فرض ضريبة مبيعات اضافية على السلع المستوردة المبينة في الجدول رقم (هـ) بنسبة تعادل في نقدها الضريبي مقدار التخفيض الذي يتم من أسعار النسب المضافة لرسم التريبة الجمركية في	القرة ب- موافقة بعد :- الاستعانة عن كلمة (التريبة) فيما وردت في القانون بكلمة (القرعة).	القرة ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب.

الامعة كما وردت في القانون الأصلي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
أ- جدول يطلع المصانع من الضريبة جدول رقم ١.	جدولان التريبة الجمركية على هذه السلع عند تطبيق هذا القانون. كما يجوز لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير أن يفرض ضريبة مبيعات اضافية على السلع المستوردة والمحلية المبينة في الجدول رقم (هـ) بنسبة تعادل في نقدها الضريبي كامل رسم التريبة الجمركية الذي يتم تخليصه أو في جزء منه من أسعار النسب المضافة في جدول التريبة الجمركية على هذه السلع عند تطبيق القانون.	امعة كلمة (مدا) بعد تطبيق القانون القرعة (ب).	

محضر الجلسة الثامنة

لا محل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
الفترة ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفترة ج- موافقة عليها كما وردت في المشروع حدا لعدد رقم (٤).	ج- يلحق بهذا القانون جدولان تتفق جزئياً من القانون ولا يتميز تعديلها إلا بقانون لاحق وهي كما يلي:- ١- جدول بالسلع المستفزة من الضريبة جدول رقم (١). ٢- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة أكثر من النسبة القائمة بعد أعلى لا يتجاوز (٢٠) جدول رقم (٢).	٢- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة أكثر من النسبة القائمة بعد أعلى لا يتجاوز (٢٠) جدول رقم (٢). ٣- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة نوعاً متفاوتة حسب النوع أو الحجم أو الوزن أو الوحدة جدول رقم (٢). ٤- جدول بالخدمات الخاضعة للضريبة جدول رقم (٤).

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
	٤- على البحر الخليج ٤- جدول بالخدمات الخاضعة للضريبة جدول رقم (٤)	٣- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة نوعاً متفاوتة حسب النوع أو الحجم أو الوزن أو الوحدة جدول رقم (٣). ٤- جدول بالخدمات المستفزة من الضريبة جدول رقم (٤). ٥- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة مبيعات إضافية جدول رقم (٥).	١٢- على كل منتج مبيع يأخذ في جوازات قوته مبيعاته من السلع

محضر الجلسة الثامنة

قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع	تعديلا كما وردت في القانون الأممي
			<p>المقابل الذي حصل عليه تظهر الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا الحد أن يقدم الى اللجنة بطلب تسجيل اسمه ويعلقه على الامموزج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير في كل سن مرحلي تطبيق هذا القانون مع ضرورة الاعلان عن مدة التسجيل في الصحف اليومية المطبعة</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
<p>المادة ٧- القرة ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ٧- القرة ب- الموافقة كما وردت في المشروع.</p>	<p>المادة ٧ - يلقى نص القانون (ب) من المادة (٤) من القانون الأصلي ويتضمن عنه بالنص التالي:- "يجوز التخصيص من غير المكلفين بالتسجيل أن يقدم إلى الأقرء تسجيل اسمه ويوقعه طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ويتعين في حالة التسجيل من المسجلين المشمولين بأحكام هذا القانون.</p>	<p>المادة ٤ أ- "يجوز التخصيص الذي لم يبلغ حد التسجيل أن يقدم إلى الأقرء تسجيل اسمه ويوقعه طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ويتعين في حالة التسجيل من المسجلين المشمولين بأحكام هذا القانون.</p>

کتابخانه

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ١٥-ب- أ- بالنسبة للسلع المستوردة ففكر قيمتها في مرحلة التخليص عليها من قبل الجمارك بالنسبة للسلع المستوردة التحديد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الإضافية على السلع فإن سمحها من المركز الجمركي معافاً إليها تلك الرسوم والضرائب.	المادة ٨- أ- يُلغى نص الفقرة (ب) من المادة ١٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي: "ب- أما بالنسبة للسلع المستوردة فتكون القيمة التي تستوفي عليها الضريبة هي القيمة المضافة لأسما التحديد الرسوم الجمركية المضافة في جدول الترفيع الجمركي وغيرها من الرسوم والضرائب المفروضة على السلع فإن سمحها من المركز الجمركي معافاً إليها تلك الرسوم والضرائب.	المادة ٨- أ- أ- بالنسبة للسلع المستوردة ففكر قيمتها في مرحلة التخليص عليها من قبل الجمارك بالنسبة للسلع المستوردة التحديد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الإضافية على السلع فإن سمحها من المركز الجمركي معافاً إليها تلك الرسوم والضرائب.	المادة ٨- أ- أ- بالنسبة للسلع المستوردة ففكر قيمتها في مرحلة التخليص عليها من قبل الجمارك بالنسبة للسلع المستوردة التحديد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الإضافية على السلع فإن سمحها من المركز الجمركي معافاً إليها تلك الرسوم والضرائب.

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ١٦-ب- أ- في الضريبة القومية على كل سيجل أن يتم قراراً شهرياً وبموجبها وتحت إشرافها وإشرافه المستعجلة عليها وإلزامه على النموذج المحدث لهذا العرض.	المادة ٩- أ- تحمل الفقرة (ب) من المادة (١٦) من القانون الأصلي بنفسها النص التالي: "ب- أ- في الضريبة القومية على كل سيجل أن يتم قراراً شهرياً وبموجبها وتحت إشرافها وإشرافه المستعجلة عليها وإلزامه على النموذج المحدث لهذا العرض.	المادة ٩- أ- أ- بالنسبة للسلع المستوردة ففكر قيمتها في مرحلة التخليص عليها من قبل الجمارك بالنسبة للسلع المستوردة التحديد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الإضافية على السلع فإن سمحها من المركز الجمركي معافاً إليها تلك الرسوم والضرائب.	المادة ٩- أ- أ- بالنسبة للسلع المستوردة ففكر قيمتها في مرحلة التخليص عليها من قبل الجمارك بالنسبة للسلع المستوردة التحديد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الإضافية على السلع فإن سمحها من المركز الجمركي معافاً إليها تلك الرسوم والضرائب.

مكتبة الأعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة ١١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١ - موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ١١ - تعديل المادة (٢٠) من القانون الأساسي بإلغاء عبارة (السجدة) الواردة في مصلحتها.	المادة ٢٠ - تزد الصيغة للمسجل طبقاً للشروط والأوضاع والحدود التي تحددها التعليمات المسبقة لهذه الغاية في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب وذلك في الحالتين التاليين:- أ- الصيغة التي سبق تسجيلها على السلع التي مسجلت بعلقيتها أو أخذت في إنتاج سلع أخرى تم تسجيلها. ب- الصيغة التي حصلت بطريق الجلاء.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة ١٢ - القرة أ- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٢ - القرة أ- الموافقة بعد :- امتناع كلمة (غير الأرثوذكس) بعد كلمة (أو القسوس).	المادة ١٢ - ينشئ نص كل من الفقرتين (أ) من المادة (٢٢) من القانون الأساسي ويستعاض عنها بالنص التالي: أ- ينشئ من الصيغة ويشترط الامتناع بإملاء وفقاً لتوصيات دائرة الخارجية، ما يشكرك أو ما يشكرك من الاتحاد المحلي، المستغلات والموجودات والمعاملات غير التجارية للاحتفال الرسمي، وكذلك ما يشكرك أو ما يشكرك من الاتحاد المحلي للاحتفال القسوسي، لاقتضاء السكان القسوس، والقسوس القائلين غير القسوس، المستغلات لدى الممثلة.	المادة ٢٢ - ينشئ من الصيغة ويشترط الامتناع بإملاء وفقاً لتوصيات وزير الخارجية، ما يشكرك أو ما يشكرك من الاتحاد المحلي، المستغلات والموجودات والمعاملات غير التجارية للاحتفال الرسمي، وكذلك ما يشكرك أو ما يشكرك من الاتحاد المحلي للاحتفال القسوسي، لاقتضاء السكان القسوس، والقسوس القائلين لدى الممثلة.

مكتبة الأصل

الامعة كما وردت في القانون الأساسي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- يفي من الضريبة ما يستورد الانتظامات الدولية والانتظامات الإقليمية العامة في المملكة ومرفئها الأجنبي الذين يقتسمون بالصفة الدبلوماسية.	ب- يفي من الضريبة ما يستورد أو ما يقتري من الاتحاج قطني المنتظمة للوزارة والمنظمة الإقليمية العامة بالمملكة وموظفها الأجنبي الذين يقتسمون بالصفة الدبلوماسية.	القرار ب- ١. الموافقة كما وردت في المشروع مع شطب كلمة (والمملكة) والاستعاضة عنها بعبارة (في المملكة). ٢. استبدال كلمة (الأجنبي) بعبارة (غير الأجنبي).	القرار ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب.

الامعة كما وردت في القانون الأساسي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
تحويل الضريبة الامعة ٢١ - على المسجل لاء حصة الضريبة دورياً الأقره وفق إقراره أو الإقرار المسجل وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك حسب مقتضى الحال ونفسى ذات الموعود المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القانون وذلك طبقاً للقواعد والأحكام التي تحكمها التعميمات التي	الامعة ١٢ - وعلى نفس المادة (٢١) من القانون الأساسي وذلك بإضافة المرفعة كما وردت في المشروع بعد استعاضة حرف (و) الذي مطلق العبارة لتصبح (أو).	الامعة ١٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الامعة ١٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الأولى للمدة في ١٤/٩/١٩٩٥ م

الامعة كما وردت في القانون الأصلي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
الامعة ٣٩ - مع مراعاة أحكام هذا القانون تطبيق مبادئ الجسور في القانون والامتناع في قانون أصول المحاكمات الجزائية والمدنية.	الامعة ١٤ - يُلغى نص المادة (٣٩) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي: ١- تطبيق مبادئ الجسور في الجزائية والامتناع في أصول المحاكمات المدنية وفي قانون الجسور وفي قانون أصول المحاكمات الجزائية والمدنية وذلك بالنظر والمحدود الذي لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا القانون.	الامعة ١٤ - الموافقة كما وردت في المشروع.	الامعة ١٤ - الموافقة كما وردت من مجلس النواب.

الامعة كما وردت في القانون الأصلي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	ب- تطبيق على الجميع المستبعدة أحكام المعاقبات وجرائم التهريب المنصوص عليها في قانون الجسور وفي رخص عدد اثناسي الاوامر المستلزمة التي خضعت للمصادرة التي تكون قد تم رخصتها للقيام بعمليات في هذا الخصوص والعرض على الاخرى وتطبق عليها لقوة المنصوص عليها في هذا القانون.	الامعة ١٤ - الموافقة كما وردت من مجلس النواب.	الامعة ١٤ - الموافقة كما وردت من مجلس النواب.

مكتبة الأهل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأساسي
الامعة ١٥ - الفقرة ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الامعة ١٥ - الفقرة ١ - موافقة كما وردت في المشروع مع امعة جديدة (من جدول الامعة الحركية) في نهاية الفقرة.	الامعة ١٥ - تعديل الجدول للاحقة بالتاليين الأصلي على الوجه التالي:- أولاً- الجدول رقم (١) الملحق بالتاليين الأصلي بضمين المادة من الحرية. ١- إلغاء الفقرة (٤٧) منه والإضافة عليها بالنص التالي:- بولدوزات وجرفات تسوية للطرق (الجهدوزات) والات تسوية وكشط (مكبر) محارف الجسور والات لستخراج ومعدات	الجدول رقم (١) ٤٧ - بولدوزات وجرفات والات تسوية وكشط أخرى (مكبر) الات للفر والتفصيل والات عزز أو نوع الأزيد وجرفات الطاح.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأساسي
الفقرة ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفقرة ١ - الامعة كما وردت في المشروع.	ومعدات بمحارف الات كط ومطاف ذائقة الحركة، الات واجهزة متحركة أخرى، التسوية والتمديد والكشط والفر والتفصيل والتفصيل ولاستخراج الأربعة الفرية أو المسكين أو الاجمات، الات لرباه أو نوع الأزيد، جرافات الطاح (صنف التفصيل ٢٠/٨٤، ٢١/٨٤) ١ - تعديل الفقرة (٤) من الجدول بضمين عبارة الجدول التالية.	٤٤ - مستودعات لتخزين المسحقة محافاً (ربطاً بالاعلى).

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الأولى للمدة في ١٤/٩/١٩٩٥ م

الامانة كما وردت في القانون الأساسي	الامانة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	ج- امانة السلع التالية لى الجوز. ٥١- مدخلات انتاج صناعات الانوية. ٥٧- اكرافيد المخبرية. ٥٨- اقنود الورقية والمخبرية. ٥٩- مدخلات انتاج صناعات الاسمدة والمبيدات الحشرية. ٦٠- مدخلات انتاج صناعات الاعلاف. ٦١- الامانة للصناعة بمرجى ج- ادوار التعريفية البحرية.	الفترة ج- المرافقة كما وردت في المشروع بعد إبراء التحميل التالي عليها:- ١. اللين ٦٢ : اعادة صياغته على النحو التالي:	الفترة ج- مرافقة كما وردت من مجلس النواب.

الامانة كما وردت في القانون الأساسي	الامانة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	٦٢- الامانة المستورد من قبل مصنع تليس الاطارات، المسجلة في فسيحة البحرية. ٦٣- المولود (الصل الامبود) لصناعة القصور. ٦٤- القصور ومعدات الخبز المنتجة محلياً. ٦٥- الجوز الحية والجوز المقلد، القلوب الرملي البحرية المنتجة محلياً.	١٧- الامانة المستورد لتوليد تصنيع وتليس الاطارات من قبل مصنع المسجلة يقتضى الحكم هذا القانون. الامانة الجوز التالية إلى الجوز رسم (١) ٧٣. قاربت الامانة من كلمة الانواع ٧٤. سوارت مزودة بمعدات، ومعدات تصنيع تقرر العمل ان على الطرق.	

مكتبة المجلس

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
	٧٥- لحدوث الترقية على الجفوة هات، وتشمل (كافة، مبرومة، بقلوة وريات، بومة وما يظن)	١٦- مدققة التوراي وتوابعها للنتيجة محلياً.	
	٧٦- الحصر الإلزامية.	١٧- يقول كونيبة بيمسة التي جرى عليها أي عملية من عمليات التفتيح	
	٧٧- الماش للزراعي ولورام شجيرات التي من البلاستيك المصنعة محلياً.	وتشمل: "بيللا، حصن، لويلا، فاموليا، حصن، قسول"	
	٧٨- مختلفات انتاج صناعة الأكلان بما في تلك السموت البلاستيكية.	النتيجة محلياً.	
		١٨- ملحق اليض للنتيجة محلياً.	
		١٩- المسحقات الشمسية للنتيجة محلياً.	
		٢٠- السوراء للمزلية البناء للموزة للنتيجة محلياً.	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
		٧١- الإكتملة للصنعة المنتجة محلياً.	
		٧٢- مخرجات المظلمين المحلية من الهيلات والتوليد والتوسع، وغيرها من الأعضاء.	
		٢١- الجول رقم ٢ الملحق بالقانون الأصلي للخصم بالسلع	
		٢٢- تحمل القارة ٢١ منه	
		٢٣- تحمل القارة ٢١ منه	
		٢٤- تحمل القارة ٢١ منه	
		٢٥- تحمل القارة ٢١ منه	
		٢٦- تحمل القارة ٢١ منه	
		٢٧- تحمل القارة ٢١ منه	
		٢٨- تحمل القارة ٢١ منه	
		٢٩- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٠- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣١- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٢- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٣- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٤- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٥- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٦- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٧- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٨- تحمل القارة ٢١ منه	
		٣٩- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٠- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤١- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٢- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٣- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٤- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٥- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٦- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٧- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٨- تحمل القارة ٢١ منه	
		٤٩- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٠- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥١- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٢- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٣- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٤- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٥- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٦- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٧- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٨- تحمل القارة ٢١ منه	
		٥٩- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٠- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦١- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٢- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٣- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٤- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٥- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٦- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٧- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٨- تحمل القارة ٢١ منه	
		٦٩- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٠- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧١- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٢- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٣- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٤- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٥- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٦- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٧- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٨- تحمل القارة ٢١ منه	
		٧٩- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٠- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨١- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٢- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٣- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٤- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٥- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٦- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٧- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٨- تحمل القارة ٢١ منه	
		٨٩- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٠- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩١- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٢- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٣- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٤- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٥- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٦- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٧- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٨- تحمل القارة ٢١ منه	
		٩٩- تحمل القارة ٢١ منه	
		١٠٠- تحمل القارة ٢١ منه	

مجلس الأعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأساسي
١٣٣٤-: الجدل رقم (٣) الفترة ١- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	١٣٣٤-: الجدل رقم (٣) الفترة ١- الموافقة كما وردت في المشروع.	١٣٣٤-: الجدل رقم (٣) الملحق بالتقنين الأساسي الخمس بالمبلغ الخاص بالخدمة المدنية نوعية تحمل الفترة (١٧) منه وكما يلي:- ١- إلغاء البند (٩) من الفترة (١) المسجل المطروحة للأموال المحلية والاستغناء عنها بما يلي :- ٩- غيرها :- ١- الأمتلاك المحلية التي تنتج لاحقاً المصلحة في مسعر البيع للأمتلاك الواردة بالقرارات من ٨-١ تستوفي عنها نفس الضريبة المقررة لهذه الأمتلاك.	١٣٣٤-: الجدل رقم (٣) ملحق بالتقنين لضريبة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ بالمبلغ الخاص بخدمية نوعية متفاوتة حسب النوع أو الحجم أو الوزن أو الوحدة ١٧- المسجل ١- المطروحة للأموال المحلية

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأساسي
الفترة ب- بالخطبة بالبند (٩) من الفترة (ب) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفترة ب- بالخطبة بالبند (٩) من الفترة (ب) موافقة كما وردت في المشروع.	ب- غيرها المحلية الواحدة ٢٨٥ قس ب- إلغاء البند (٩) من الفترة (ب) المسجل للمصلحة الخمس المصلحة والاستغناء عنها بما يلي:- ٩- غيرها:- ١- الأمتلاك المحلية التي تنتج لاحقاً المصلحة في مسعر البيع للأمتلاك الواردة بالقرارات من ٨-١ تستوفي عنها نفس الضريبة المتفاوتة لهذه الأمتلاك. ب- غيرها المحلية الواحدة ٢٤٢ قس.	ب- المصلحة الخمس الواحدة: ٢٤٢ قس ٩- غيرها المحلية الواحدة قس

مكتبة المجلس

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٩/١٤ م ١٨٣

مكتبة ابن النجار

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	العدد كما وردت في المشروع	العدد كما وردت في القانون الأممي
رقم (٩) لسنة ١٩٩٤ والخدمات الخاصة للخدمة العامة على الميكنات.	١- خدمات القاذق والمطاعم. ٢- خدمات تقديم الأطعمة والمشروبات. ٣- خدمات المكتبة القارية. ٤- خدمات تأجير السيارات السياحية. ٥- خدمات الحامية الإلكترونية وما يقتضيه بها.	جدول رقم (٩) ملحق بقانون الضريبة المضافة على الميكنات رقم (٩) لسنة ١٩٩٤ والخدمات المضافة من الضريبة. ١- الخدمات المالية. ٢- الخدمات للتعليمية. ٣- الخدمات الاجتماعية. ٤- الخدمات الفنية.	١- خدمات البريد السريع. ٢- خدمات الأمتعة والمعلوماتية. ٣- خدمات الترفيه. ٤- خدمات مراقبة السيارات بالأجرة. ٥- خدمات محلات الأطباء السياحية والتفرجية. ٦- خدمات مكاتب استخدام الأيدي العاملة. ٧- خدمات محلات الأطفال والأغذية. ٨- خدمات محلات تأجير أجهزة وأجهزة الترفيه.
١- خدمات استشارية تتعلق بتزكيب ممتلكات الحامية الإلكترونية.		٥- خدمات النقل العام. ٦- الخدمات الخاصة للخدمة الضريبة الاجتماعية لعام ١٩٦٩.	٩- خدمات محلات تأجير أجهزة وأجهزة الترفيه.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	العدد كما وردت في المشروع	العدد كما وردت في القانون الأممي
ب- خدمات تنفيذ البرامج. ج- خدمات تجهيز اللياقات. د- خدمات قواعد البيانات. هـ- خدمات إصلاح وصيانة أدوات ومعدات المكاتب بما في ذلك الطابعات. ١- خدمات النقل السياحي. ٢- خدمات البريد السريع. ٣- الخدمات الحاسوبية وبرامجها. ٤- الخدمات ومعدات الفاكس باستثناء الخدمات الحاسوبية. ٥- خدمات الاستشارات الفنية والأدوية والأخصائية. ٦- الخدمات لخدماتية والمسؤولية.	ب- خدمات تنفيذ البرامج. ج- خدمات تجهيز اللياقات. د- خدمات قواعد البيانات. هـ- خدمات إصلاح وصيانة أدوات ومعدات المكاتب بما في ذلك الطابعات. ١- خدمات النقل السياحي. ٢- خدمات البريد السريع. ٣- الخدمات الحاسوبية وبرامجها. ٤- الخدمات ومعدات الفاكس باستثناء الخدمات الحاسوبية. ٥- خدمات الاستشارات الفنية والأدوية والأخصائية. ٦- الخدمات لخدماتية والمسؤولية.	٧- خدمات غرفة التجارة وغرفة الصناعة.	١٠- خدمات محلات التصوير بجهاز قراءته عدا التصوير الفلمي بما في ذلك الأمتعة.

مكتبة الأعيان

الامعة كما وردت في القانون الأساسي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس القواب	قرار اللجنة
		١١- الخدمات التجارية غير الممنقة في موانئ أخرى. أ. خدمات الصيانة والإعلان. ب. خدمات مكاتب استخدام الأيدي العاملة. ج. خدمات الأمن والحماية والحراسة. د. خدمات التنظيف والنميلة والصيانة وتنظيف المباني. هـ. خدمات التصوير بجميع أنواعه عدا التصوير الطبي بما في تلك الأشعة. و. خدمات التنظيف. ١٢- خدمات موقف السيارات بالأجرة.	

الامعة كما وردت في القانون الأساسي	الامعة كما وردت في المشروع	قرار مجلس القواب	قرار اللجنة
	خامساً: إضافة جدول رقم (٥) الخاص بالمساح الخاصة بحديقة مبيعات لمتنوعة وكما يلي:-	١٣- الخدمات الترفيهية، السينمائية وتأجير أجهزة، وقرطبة التجميل، والمساح والمجموعات القتائية، والسيرة والملهي، قاعات الرقص وخدمات الأكل السريعة. ١٤- خدمات صالونات التجميل. ١٥- خدمات مساللات الفلات والأرضين. ١٦- الخدمات الترفيهية. ١٧- خدمات تأجير المسارح. خامساً :	

محضر
الجلسة الثامنة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
أ- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	أ- موافقة كما وردت في المشروع بعد:- تصحيح جدول (الضريبة) وتصحيح (الضريبة) مبيعت) مع جدول المادة الواردة في البلد (ه) (مستوردات روجية) والاستضافة عنها بكلمة (العمور)	جدول رقم (ه) ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١) لسنة ١٩٩٤ بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية: ١- جدول بالسلع المستوردة الخاضعة للضريبة الإضافية:- ١- للياه الطبيعية والمعدنية والغازية بما في ذلك مياه - المروا. ٢- للمشروبات الغازية. ٣- لليرة بما في ذلك لليرة بدون كحول. ٤- لليرة ٥- مشروبات روجية ٦- التبغ ومشتقاته	

ملحة امنية لا اهل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع	الامعة كما وردت في القانون الأصلي
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ب- موافقة مع إضافة عبارة (من) الضريبة الجمركية) بعد الرقم (٥٢/٨٧) الوارد في الليند (١).	ب- جدولاً بالسلع المحيطة والمستوردة الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية: ١- مبيعات مبيعية وغيرها من المبيعات المسجلة للعممة لعملاً أقل الأكتاف (مدا الادعاء منها في الليند (٥٢/٨٧) بما في ذلك مبيعات المستعملين (لوك) ومبيعات السيق. ٢- الأجرة الحربية الكهربائية. ٣- لجهزة الهاتف والمجلات والتيكسوات وإن كانت ممنوعة مع أو مبيع معها لجهزة اخرى.	

محضر امنية لا اهل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	العدد كما وردت في المشروع	العدد كما وردت في القانون المسمى
		٤- اجتهاد الصورة للقرآن الكريم ٥- كسور التيجور (الجزء) تسجيل الصورة والصوت، أو الصورة	

دولة رئيس المجلس : يترح معالي
الاستاذ احمد الطراولة اعفاء المقرر من ثلاثة
روتينية والعودة له للنظر فيه مادة هل يوافق
المجلس الكريم على اعفاء المقرر ؟ شكراً لكم ،
تفضل معالي ابو هشام .



السيد احمد الطراولة : بما أن المجلس
وافق على القرار كما ورد من مجلس النواب
ولذلك لا ضرورة لأن نقول مادة المادة
يسأل الرئيس هل هنالك اعتراض لأي من
السادة اعضاء مجلس الاعيان على أي مادة من
هذه المواد لانه نحن أعطينا قرار بالنسبة
للقانون كامل انه كما ورد من مجلس
النواب .

اختصاراً للوقت فارجو ان يوجه السؤال
فيما اذا كان هنالك اعتراض من أي من السادة
اعضاء المجلس على أي مادة من المواد .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي ؛
سعادة المقرر .

السيد المقرر : الاصول بعد الاستئذان
من أستاذي الكبير أبو هشام الاصول التشريعية
تقتضي ان يوافق المجلس على هذا القانون مادة
مادة ثم يوافق عليه برمه .

دولة رئيس المجلس : لن يكون هنالك
خلاف معالي ابو هشام ، فقط سيقول المقرر
المادة الاولى . لا احد له عليها اعتراض تحظى
بالموافقة . تفضل سيدي .

السيد احمد الطراولة : في القانون
الذي قبله نحن تخطينا عدة مواد القرار قرار
المجلس ، اذا قبل المجلس بهذا النهج فالقرار
والولاية للمجلس . لا يوجد تناقض نحن اقربنا
من حيث المبدأ القانون كما ورد من مجلس
النواب فكأننا قرأناه مادة مادة إلا اذا كان
هنالك لأحد السادة الاعضاء أي ملاحظة لكن
نحن اقربنا ووافقنا اللجنة على قبول القانون
بكامله ولما نقره بكامله لماذا نقرأه مادة مادة ؟
الا اذا كان هنالك اعتراض على مادة .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : من وجهة نظري
للمواضعة والت استاذي الكبير الحقيقة لا
اعتقد أن المجلس يستطيع أن يوافق على هذا
القانون برمه قبل أن يوافق عليه مادة مادة .
الحقيقة نحن نذكر رقم المادة كما فعلنا بقانون
ضريبة الدخل نذكر رقم المادة فاذا كان هنالك
رأي فليطرح الرأي وإذا لم يكن هنالك رأي .

مكتبة المجلس

سيدي جرت العادة أن نوافق مادة مادة من القانون ثم القانون بأجماله أما إذا من الآن قلنا نوافق على قرار المجلس لا ضرورة لتلاوة أي مادة .

هل هذا هو المقصود أن يكون دور مجلس الأعيان أن يوافق على قرار اللجنة القانونية فقط ولا يتلو أو يؤكد على أي مادة المقرر ؟

هل تقلص دور المجلس إلى هذا الحد ؟ المفروض مادة مادة ثم القانون بأجماله هذا هو الموضوع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ طاهر حكمت .



السيد طاهر حكمت : شكراً سيدي ، يا سيدي نحن في هذا المجلس يجب أن لا نصف بتقاليد المجلس التي استقر عليها .

من التقاليد المستقرة ضرورة قراءة القانون مادة مادة ولا يجوز تحت أي عنوان أن نصف بهذا التقليد وإن تغيره .

دولة رئيس المجلس : الحقيقة معالي الاستاذ ابو هشام كان رحيماً رقيقاً بالاستاذ المقرر فالمقرر أحب أن يتعب نفسه ويستعرضها مادة مادة لينال موافقة المجلس الكريم ، معالي ابو عصام .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي أنا مدين لمعالي ابو هشام بسندي أو بمساعدته من وقت لآخر نعتقد انه كان يشير إلى نص بالنظام الداخلي لمجلس الأعيان يقول النص : ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة والأسباب الموجبة إذا وافق المجلس على ذلك وقرأه المواد التي يقترح أحد أعضاء المجلس أو بعضهم مناقشتها .

فكان ينطلق الاخ ابو هشام من نص موجود بالنظام لكن صاحب الصلاحية هو المجلس .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر

بدران .



دولة السيد مضر بدران :

السيد المقرر : المادة الثالثة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثالثة من قانون المبيعات هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الرابعة .

دولة رئيس المجلس : المادة الرابعة من قانون المبيعات هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الخامسة .

دولة رئيس المجلس : المادة الخامسة ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

عندما عرض مشروع قانون ضريبة المبيعات بنسبة ٧٪ على مجلس الأعيان للقرار في جلسته الاستثنائية بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٥ قمت آنذاك بمداخلتين مكتوبتين موزعتين في وقائع جلسات المجلس ... وقد أهديت في المداخلة الأولى معارضتي للفرض الضريبة بنسبة ٧٪ لأنها سلبية من الناحية الاجتماعية من جهة ، ولعدم وجود مبرر لها من الناحيتين الاقتصادية والمالية من جهة أخرى ولن أكرر الأسباب التي أوردتها حينئذ في أمهاتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية ، ولكنني أجد من المناسب أن أذكر سبباً واحداً منها يقتضيه المقام ، وكنت قد قلته وأطلقته آنذاك من

الأصل أن جميع المواد تخضع للمناقشة العلنية في مجلس الأعيان وفي أي مجلس آخر . والاستثناء هو عدم عرضها لا نعتقد أن هنالك مبرراً لاجراء مخالف للتقاليد الدستورية نرجو أن ترسخ هذه العملية بأن تقرر ضرورة تلاوة القانون مادة مادة وشكراً يا سيدي .

دولة رئيس المجلس : إذا الاستاذ معالي ابو هشام يبارك هذا النهج ويبارك هذا التقليد وشكراً لكم سيدي إذا نستعرض القانون مادة مادة شرف سيدي .

السيد احمد الطراونة : أنا اوافق على رأي الاكثية لكن يجوز للمجلس أن يتجاوز هذه النواحي والتقاليد مع النص . النص يكون أقوى من التقاليد ولكن بما أن رغبة المجلس أن يتلو القانون مادة مادة فانا استجيب لرأي الاكثية الموقرة في المجلس .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي واثت دائماً استاذ ، تفضل سعادة الاخ المقرر .

السيد المقرر : المادة الاولى .

دولة رئيس المجلس : المادة الاولى معروضة على المجلس الكريم إذا كان هناك أي رأي يُدعى ، هل يوافق المجلس الكريم على المادة الاولى من قانون ضريبة المبيعات العامة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثانية .

دولة رئيس المجلس : المادة الثانية من هذا القانون هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

مكتبة الأعيان

مذكرة لشخصية أردنية ذات معرفة معمقة وخبرة مكثفة وباع طويل في شؤون المال والاقتصاد حيث ذكر معالي الأستاذ باسل جردانة في مذكرته تلك - وهو صاحب المعرفة والخبرة والباع الطويل - ما معناه بأن هدف ضريبة المبيعات كان قد رسمه وحدده برنامج التصحيح الاقتصادي متوخياً تخفيض عجز الموازنة ... ولكي لا يتأثر البعد الاجتماعي قساوة وشظف عيش عند ذوي الدخل المحدودة فقد أوصى برنامج التصحيح الاقتصادي على أن يكون خفض عجز الموازنة تدريجياً بنسبة ١٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث ينتقل العجز من ٦.٤٪ في عام ١٩٩٣ ليصبح ٥.٢٪ في عام ١٩٩٨ وهي النسبة المقبولة في المتطلبات الدولية ...

ويعني معالي الأستاذ جردانة في رأيه حينذاك وكان خارج الحكومة ليقرر بأن ضريبة المبيعات حتى ولو فرضت ٥٪ وليس ٧٪ فإن عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي سيكون عندئذ في عام ١٩٩٤ حوالي ٥٪ وهو أكثر وأعلى مما استهدفه برنامج التصحيح الاقتصادي إذ تطلب أن يكون العجز ٣.٥٪ في ذلك العام .

السؤال الذي يبقى قائماً وي طرح نفسه بلزومية أكبر ويحتاج إلى إجابة وتوضيح من معالي وزير المالية الأستاذ باسل جردانة : هل إن الأرقام والنسب والمعلومات التي وردت سابقاً صحيحة وهل هي لا تزال قائمة أم أنها غير واردة ؟ وبصورة أوضح : إذا كان فرض

ضريبة المبيعات بنسبة ٥٪ فقط كان يحقق في رأي معالي الأستاذ باسل جردانة الأهداف المرجوة مالياً واقتصادياً واجتماعياً في عام ١٩٩٤ ، فهل هنالك ضرورة لمضاعفتها خلال عام واحد لتصبح ١٠٪ لكي تحقق ذات الأهداف .

الامر يحتاج الى توضيح لتكون على بينة وقناعة عند إبداء الرأي بالتصديق وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس ، شكراً معالي أبو محمد على إثارة هذا الموضوع . نحن الان نتكلم عن طرح يختلف عن الطرح الذي أشار اليه معالي أبو محمد . نحن كنا نتكلم عن فرض ضريبة عامة للمبيعات لتحل محل ضريبة الاستهلاك . وبالتالي لن يكون أثرها حادياً . وفي ظل هذا الإطار كانت ٥٪ تكفي لتجهيز ما يكفي من الأموال يغطي نفس المبلغ الذي كان يرد إلى الخزينة من ضريبة الاستهلاك .

ضمن هذا الإطار كان توجيهي صحيحاً وفي حقيقة الأمر عندما زادت الضريبة إلى ٧٪ إيرادات الحكومة من ضريبة المبيعات بالمقارنة مع ضريبة الاستهلاك زادت (٦٠) مليون دينار .

نحن الان نتكلم عن وضع مختلف تقدمت الحكومة بحزمة خفضت بها ضريبة الدخل وزادت الضريبة العامة للمبيعات ضمن الفلسفة العامة انه من الأفضل الان ان تتجه الضريبة نحو الاستهلاك وإن لا تتجه نحو الادخار والاستثمار .

عندما خفضنا ضريبة الدخل . الدخل الذي أعفينا هو لا يقل حوالي (٦٠) مليون دينار ثلثه للشركات وثلثه للأفراد . إذا هناك خسارة على خزينة الدولة مقدارها (٦٠) مليون دينار لا بد من تجهيزها من مصادر أخرى . وجدنا الفضل طريقة وضمن الفلسفة الاقتصادية العامة أنه من الأفضل ان تتوجه الضرائب للاستهلاك انه من المناسب ان نعرض هذه الضريبة كضريبة عامة على المبيعات ولزديها ١٠٪ بقصد تجهيز الأموال نحن الان عم نتكلم عن حزمة ضريبية تأتي ضمن فلسفة هامة انه بدنا لنقل الضريبة من المدخر والمستثمر على المستهلك فهذه تتطلب الزيادة ولا علاقة لها بالمطروح التي كانت سابقاً تتكلم عن فرض ضريبة حادية تكون فيها الضريبة المبيعات تحل محل ضريبة الاستهلاك وشكراً .

دولة رئيس المجلس : استاذنا المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس ، الحقيقة أن الحزمة التي قدمتها الحكومة حزمة مترابطة ومتناسكة وليست حزمة فقط معنية بان تزيل

الضريبة من موقع معين الى موقع آخر . وإنما معالجة ما يعاني منه الأردن من التاجية الاقتصادية . وإذا أردنا ان نذكر قضية واحدة التي هي تسبق كل القضايا الأخرى التي نواجهها والمشاكل التي نواجهها هو قلة الادخار . النسبة الضئيلة للادخار .

منذ خمس سنوات كنا نستهلك المجتمع الأردني ، كان يستهلك أكثر ما ينتج . كان الادخار سالباً فمن أين يأتي الاستثمار الذي هو امر ضروري للتنمية الاقتصادية ، الذي هو بالنهاية يرفع من مستوى الناس ، يمالج قضية البطالة وقضايا الفقر والقضايا الاجتماعية . فجاءت هذه الحزمة الحقيقة قائمة على فلسفة اقتصادية توجه السياسة المالية ليس فقط كتحصيل إيرادات للدولة وضبط العجز في الموازنة الذي هو امر ضروري جداً ايضاً لاستقرار البلد واستقرار الاقتصاد . في الحقيقة تقدمت به في إطار يشجع الادخار .

ومن هنا الحقيقة الحزمة يجب أن ننظر لها نظرة واحدة فهناك قانون ضريبة الدخل الذي يشجع بخفض الحقيقة الضرائب بصورة مغرية للمستثمرين .

ثانياً : يمكن المستثمرين الحاليين من تحقيق وفورات معينة تمنى ان تلعب باتجاه الادخار والاستثمار بينما الضريبة العامة على

مكتبة الأردن

الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تبناه الأردن والحقيقة كان اداؤه فيه جيداً وقد استعجاب الاقتصاد الأردني لهذا الأداء الحقيقية هذه التشريعات تمكنا من اجراء الإصلاح المنشود ومن تحسين وتحقيق الاهداف المرجوة وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً استاذنا المقرر ، معالي الاستاذ احمد العقابلة .



السيد أحمد العقابلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ، الاخوت والاخوة اعضاء مجلس الاعيان الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

اذرك تماماً أن رفع الضريبة العامة للمبيعات على المبيعات من ٧ إلى ١٠٪ قرار صعب والله لم يلجأ إليه إلا لظروف إقتضتها ظروف المرحلة وفرضها كما ورد في الاسباب الموجبة نقص حصيلة الإيرادات الناجم عن

المبيعات ضريبة تفرض على الاستهلاك . خاصة ان قائمة الاعفاءات بالنسبة لأي دولة في العالم يوجد فيها قانون مفروض على المبيعات إنما الضريبة المضافة وهذا الحقيقة قانون عم يطبق في غالبية دول العالم وهو الاتجاه نحو المزيد من التطبيق والتوجه نحو أن ترتبط الضرائب بالاستهلاك .

الحقيقة بعكس جميع الدول الأخرى قائمة الاعفاءات هي ٧٥ الحكومة تقدمت بـ ٥٥ سلعة أو طائفة سلع ٥٥ رفعها مجلس النواب من خلال لجنته المالية ثم من خلال المجلس نفسه إلى ٧٥ .

ولذلك الحقيقة هذه الضريبة لا تؤثر تأثيراً مطلقاً على ذوي الدخل المحدود . كما أن تأثيرها على ذوي الدخل المتوسط هو محدود جداً .

ولذلك ونحن أيضاً ذكر معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي أن العجز في الموازنة كان المتوقع أن يصل إلى ٥٪ الحقيقة حسب معلوماتي أن العجز في الموازنة لعام ١٩٩٤ كان أن يكون ٦٪ ، ٥٫٩٪ ونأمل انشاء الله هذه السنة ان تنزل إلى ٤٫٣٪ في الواقع أردت أن اضيف هنا التفسير والحقيقة لا بد هنا من تسجيل هذا الموضوع أنه للمرة الأولى قد يختلف مع بعض أحكام هذه القوانين لكن للمرة الأولى الحقيقة تصلنا حزمة من القوانين التي هي الحقيقة قائمة على فلسفة اقتصادية سليمة ومن الواجب علينا الأخذ بها وبرنامج

ينصرف إلى تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع بالإضافة إلى التخفيضات التي تمت خلال الفترة الماضية والتي سبقت هذا التعديل وشكراً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ ، الآن تأتي إلى المادة الخامسة وفي ضوء الآراء التي أبدت وجواب معالي الوزير والملاحظات القيمة هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة المالية بقبول المادة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة السادسة .

دولة رئيس المجلس : المادة السادسة التي فيها رفع الضريبة هل لأحد من رأي بعد ما أبداه معالي أبو نبل والاعوان الكرام هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما جاءت من النواب وكما أوصت اللجنة ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة السابعة .

دولة رئيس المجلس : المادة السابعة هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة الثامنة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثامنة هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟ شكراً .

تخفيض نسب ضرائب الدخل على الأرباح سواء للشركات أو الأفراد أو زيادة الاعفاءات . ولكن الامانة العامة تفرض علي أن اطرح على المجلس الكريم ما اسمعه وألمسه وما يراجعني به المواطنون فالمواطن الأردني يقاسي من كثرة الضرائب والعكاسها على دخله والموظف يعاني من تآكل راتبه بسبب ارتفاع اسعار السلع الضرورية منها قبل الكمالية وخروجوا الجامعات وكليات المجتمع لا يجدون فرص للعمل في الدوائر الرسمية التي تحكم التعيين فيها الحاجة والامكانات أو في القطاع الخاص الذي من واجبه الاسهام والمشاركة في حل هذه المعضلة التي يعاني منها عشرات ألوف الخريجين . والوضع الاقتصادي بشكل عام في ركود . وإذا كان لا بد من رفع ضريبة المبيعات فاني اطرح على المجلس الكريم التوصية للحكومة الموقرة بأن ينعكس ذلك على معالجة الحكومة لجميع هذه الامور بحكمة وشمولية وبشكل تجلري وذلك من خلال زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين منهم والمتقاعدين وابتعاد فرص عمل للمواطنين قدر ما تستطيع وإن تكون هنالك رقابة مستمرة للمحد من استغلال هذه الضريبة ووضع حد لأي تلاعب يمكن أن يلجأ إليه أي مواطن أثناء التطبيق كما وأن تشمل التوصية بأن ينفذ ما جاء في البند ثانياً الوارد في الصفحة الرابعة من الاسباب الموجبة والذي اشير فيه إلى أن التوجه

هكذا منه لأقول

السيد المقرر

السيد المقرر : المادة التاسعة .

دولة رئيس المجلس : المادة التاسعة
معروضة هل لأحد من رأي هل يوافق المجلس
الكريم على المادة التاسعة ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة العاشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة العاشرة هل
يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت
اللجنة وكما جاء من مجلس النواب ؟ شكراً
لكم .

السيد المقرر : المادة الحادية عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الحادية عشرة
هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت من
مجلس النواب ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثانية عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثانية عشرة
هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثالثة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثالثة عشرة
هل يوافق المجلس الكريم على المادة الثالثة
عشرة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الرابعة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الرابعة عشرة
هل يوافق المجلس الكريم على المادة الرابعة
عشرة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الخامسة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الخامسة
عشرة ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة
الرئيس ، في الواقع في استفسار في المادة
(١٥) صفحة (٣٩) فقرة (ب) بند (١)
سيارات سياحية وغيرها من العربات السيارة
المصممة لنقل الأشخاص (عدا الداخلة منها
في البند (٢/٨٧) بما في ذلك سيارات
الستالين (بويك) وسيارات السباق .

فقط حبيب استفسر من الأخ المقرر ما
هو المقصود بسيارات ستالين (بويك) ؟ شو
هالتخصيص يعني ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : لدينا رسوم جمركية
ونظام خاص بالرسوم الجمركية والتعرفة
والتصنيف نفس التصنيف الذي استعمل كما
هو موجود في التعرفة نقل إلى التصنيف في
الضريبة العامة للمبيعات وبالتالي هي نفس
التعابير استعملت صحيح التعابير لا تبدو كثير
منطقية ولكن من ناحية عملية هذا اسهل
للتطبيق استعمال نفس التعريف الواردة في
التعرفة الجمركية في قانون الضريبة العامة
للمبيعات .

دولة رئيس المجلس : بعد هذا التوضيح
المادة معروضة على المجلس الكريم هل يوافق
عليها ؟ دولة الاستاذ مضر بدران .

وهي مزيد من التفسير ولا تلغي سيارات
الستالين .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ معن
ابو نوار .



الدكتور معن أبو نوار : سيدي لا أدري
إذا كان المقصود عندما يتكلم عن سيارات
الستالين يقصد بذلك Shooting prack التي
هي السيارة التي لها ثلاث أو أربع مقاعد .

قد يكون الترجمة سقط كلمة هنا أو
سقط حرف السؤال إلى معالي وزير المالية هل
يسري ذلك على سيارات الستالين شيفروليه
فورد مرسيدس وبقية السيارات ؟ هذا هو
المقصود أما إذا كان المقصود Shooting prack
فيسري على هذه السيارات جميعاً . شكراً
سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : يسري على جميع
السيارات الستالين وبالذات كلمة بويك
جابت بين قوسين ولكن تنطبق على جميع

دولة السيد مضر بدران : بالنسبة لي ما
توضح شيء حتى في التعرفة شو المقصود في
سيارة ستالين (بويك) هل هي ماركة البويك
فقط الخاضعة أم كل سيارة ستالين هون عم
نحكي بقانون نحن هذا اسمه قانون القانون
لازم يكون واضح إذا كانت التعرفة غير
واضحة لا ينقل غير الواضح إلى قانون لبقى
المسألة غير واضحة .

يعني أي واحد يريد أن يدرس قانون أو
يشوف قانون بده يسأل هذا التساؤل ما هو
المقصود ماركة البويك التي توضع عليها هل
هي ماركة ؟ ماركة فقط سيارة ستالين بويك
القانون يقول سيارة ستالين بويك عندك إذا
تبقى هذه المادة فعلاً أنه التعرفة تقيد بمفهوم
مادة القانون . نعيد التعرفة الموجود في هذا
القانون فقط ملاحظة أما بالنسبة إلى ما توضح
شيء .

دولة رئيس المجلس : نسمع معالي وزير
المالية مرة ثانية لعله هناك توضيح .

معالي وزير المالية : سيدي التعبير كما
هو وارد في ملحقات القانون سيارات
الستالين (بويك) يعني هذا أنه سيارات
الستالين على الاطلاق ينطبق عليها القانون .
والبويك تعني هي للتفسير . وهذا معمول به
في دائرة الجمارك منذ سنوات عديدة وما في
صعوبة في التطبيق والتعرفة موجودة كرقم
ويعني نحن نؤكد للسادة الاعيان انه ليس
هنالك مشكلة بالتطبيق وأن هذا ينطبق على
سيارات الستالين والبويك وراة بين قوسين

هكذا منه الجمل

هكذا منه الجمل

السيارات الستاشين وليس لدينا اي مشكلة في تطبيق التعرفة .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي فقط اذا كان دولة ابو عماد يريد التوضيح التعرفة الجمركية هي تعرفه دولة تعرفه بروكسل التعابير المستعملة في الاردن هي نفس التعابير المستعملة في العالم .

من اوائل الشركات التي طلعت الستاشين Long shsi هي بويك فبدأ التعبير يستعمل للبويك من تلك الأيام بحكمها من خبرتي في التعرفة الجمركية كما نتحدث أحياناً عن دواء وجع الرأس بنسبه اسبرو في حين أنت لا تقصد الاسبرو . لذلك هذا التعبير جمركياً معروف المقصود فيه أن لا تنهرب السيارات التي تأخذ سبع ركاب بأن تأخذ اضعافاً ان كل سيارات الركاب بما في ذلك السيارات الطويلة التي تتسع لسبع ركاب انها مشمولة بهذا التعريف فهو تعبير جمركي ولا

يشير إلا ما ذهبنا اليه في الحوار انها مقصورة على البويك لا هي ليست مقصورة . هي على كل السيارات Long shsi وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عماد .

دولة السيد مظهر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع أنا أقتنع من جواب معالي معن ابو نوار وليس من جواب الحكومة هي Shoting prack حولت مع الوقت الى ستاشين بويك لانه ما في شيء اسمه ستاشين بويك في Shoting prack فهي مع التعامل مع الاخوة في الجمارك Shoting prack صارت ستاشين بويك هذا هو المقتنع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد ومعالي معن باشا ، اذا القانون معروض على المجلس الكريم بمجموعه ومجمله هل يوافق المجلس الكريم عليه ؟ شكراً لكم .

« وهذا هو نص القانون رقم () لسنة ١٩٩٥ قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة »

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس الاعيان

الرقم ٤٧/٤١٨

التاريخ ١٦/٩/١٩٩٥

الموافق

سعادة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب سيادتكم رقم ض ٦٤٧٢/١ تاريخ ٢٣/٧/١٩٩٥ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدوره العاديه الثانيه المنعقدته بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٥ الموافقه على (مشروع القانون المعدل لقانون الضريبه العامه على المبيعات لسنة ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب (بشكل معدل) .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقه عليه بجلستيه الثالثه والعشرين والرابعه والعشرين من الدوره الاستثنائية الاولى للدوره العاديه الثانيه المنعقدتين يومي ٣/٩/١٩٩٥ و ٦/٩/١٩٩٥ كما ورد من الحكومة وبالشكل المعدل المذكور .
ابحث سيادتكم خمس نسخ من القانون المذكور اصلاه وبصيغته النهائية راجيا التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

مكتبة امانة المجلس

مكتبة امانة المجلس

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-
أولاً:- بإلغاء تعريف كل من الكلمات والعبارات التالية الواردة فيها والإستعاضة عن كل منها بالتعريف التالي:-

الضريبة: الضريبة العامة على المبيعات وضريبة المبيعات الإضافية المنصوص عليهما في هذا القانون.

المكلف: كل صانع أو تاجر أو مؤد لخدمة بلغت مبيعاته حد التسجيل المعين وفق أحكام هذا القانون، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة مهما كان حجم مستورداته.

السلعة: كل منتج مصنع سواء أكان محلياً أو مستورداً.

الخدمة: كل عمل يقوم به الشخص لقاء بدل ولا يشمل تزويد بضاعة.

السلع المعفاة: السلع المنصوص عليها في جدول السلع المعفاة من الضريبة أو المعفاة بموجب أحكام هذا القانون.

ثانياً:- بإضافة التعريف التالي الى اخرها.

المنتج الصانع: كل شخص يمارس بصورة اعتيادية أية عملية تصنيع سواء كانت بصفة رئيسية أو تبعية.

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (١) التالية اليها بعد عبارة "ويستثنى من ذلك" الواردة فيها وإعادة ترقيم الفقرات من (١-٣) منها لتصبح من (٢-٤) على التوالي:
١- عمليات الحصول على المنتجات الزراعية بطريقة التقشير أو التجفيف أو غيرها من الوسائل الأولية.

المادة ٤ - يلغى نص كل من الفقرتين (أ ، ب) من المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ- تخضع للضريبة السلع المصنعة محلياً أو المستوردة باستثناء ما أعفي بنص خاص أو بموجب أحكام هذا القانون أو الواردة في جدول الإعفاءات رقم (١) الملحق بهذا القانون.

ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية أو المستوردة المنصوص عليها في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون عدا الخدمات الخاضعة للضريبة الإضافية بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩.

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

أ- مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب، ج) من هذه المادة:-

مكتبة
الأمين
العام

مكتبة
الأمين
العام

١. تفرض ضريبة عامة بنسبة ١٠٪ من قيمة السلع المحلية والمستوردة وقيمة الخدمات الخاضعة للضريبة.
٢. ولغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون فرض الضريبة بنسبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقاً للشروط التي تحددها التعليمات التنفيذية.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة ج من هذه المادة:-

يجوز لمجلس الوزراء بتسبيب من الوزير فرض ضريبة مبيعات إضافية على السلع المستوردة المبينة في الجدول رقم (١/٥) بنسبة تعادل في أثرها الضريبي مقدار التخفيض الذي يتم من أصل النسب النافذة لرسم التعرفة الجمركية في جداول التعرفة الجمركية على هذه السلع عند تطبيق هذا القانون.

كما يجوز لمجلس الوزراء بتسبيب من الوزير أن يفرض ضريبة مبيعات إضافية على السلع المستوردة والمحلية المماثلة المبينة في الجدول رقم (٥/ب) بنسبة تعادل في أثرها الضريبي كامل رسم التعرفة الجمركية الذي يتم تخفيضه أو أي جزء منه من أصل النسب النافذة في جداول التعرفة الجمركية على هذه السلع عند تطبيق هذا القانون.

ج- يلحق بهذا القانون جداول تعتبر جزءاً من القانون ولا يجوز تعديلها إلا بقانون لاحق وهي كما يلي:-

- ١- جدول بالسلع المعفاة من الضريبة جدول رقم (١).
- ٢- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة أكثر من النسبة العامة لجداول (٢٠٪) (٢).

- ٣- جدول بالسلع الخاضعة لضريبة نوعية متفاوتة حسب النوع أو الحجم أو الوزن أو الوحدة جدول رقم (٣).
- ٤- جدول بالخدمات الخاضعة للضريبة جدول رقم (٤).
- ٥- جدول بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية جدول رقم (٥).

المادة ٦ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة "والمعفاة منها" الواردة في السطر الثاني من هذه الفقرة.

المادة ٧ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ب- يجوز للشخص من غير المكلفين بالتسجيل أن يتقدم إلى الدائرة لتسجيل اسمه وبياناته طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ويعتبر في حالة التسجيل من المسجلين المشمولين بأحكام هذا القانون.

المادة ٨ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة ١٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:-

ب- أما بالنسبة للسلع المستوردة فتكون القيمة التي تستوفي عنها الضريبة هي القيمة المتخذة أساساً لتحديد الرسوم الجمركية المعيلة في جداول التعرفة الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المفروضة على السلع قبل سحبها من المركز الجمركي، مضافاً إليها تلك الرسوم والضرائب، وإن كانت

مكتبة
أحمد
الأمير

مكتبة
أحمد
الأمير

السلع المستوردة معفاة منها كلياً أو جزئياً بموجب أي اتفاق.

المادة ٩- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة النص التالي إلى آخرها خلال ثلاثة أسابيع من انقضاء شهر المحاسبة.

المادة ١٠- تعدل الفقرة (٢) من المادة (١٩) من القانون الأصلي بإضافة النص التالي إلى آخرها (بما في ذلك الخدمات وقطع غيار الماكينات الصناعية التي تنتج سلعاً خاضعة للضريبة بحد لا يتجاوز ٣٪ سنوياً من قيمة هذه الماكينات).

المادة ١١- تعدل المادة (٢٠) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (للمسجل) الواردة في مطلعها.

المادة ١٢- يلغى نص كل من الفقرتين (أ، ب) من المادة (٢٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:

أ- يعفى من الضريبة وبشرط المعاملة بالمثل وفقاً لتوصيات وزير الخارجية، ما يستورد أو ما يشتري من الانتاج المحلي، للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي، وكذلك ما يستورد أو ما يشتري من الانتاج المحلي للاستعمال الشخصي لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي غير الأردنيين العاملين غير

ب- يعفى من الضريبة ما يستورد أو ما يشتري من الانتاج المحلي للمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية العاملة في المملكة وموظفيها غير الأردنيين الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية.

المادة ١٣- يعدل نص المادة (٢٦) من القانون الأصلي وذلك بإضافة العبارة التالية إليها بعد عبارة "التعليمات التنفيذية الواردة فيها":

وفي حالة عدم اداء الضريبة في الموعد المحدد تستوفى غرامة بواقع ٢٪ من قيمة الضريبة المستحقة على السلع الخاضعة لضريبة نوعية عن كل شهر أو أي جزء منه بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين (٣٥، ٣٢) من القانون الأصلي ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات اجراءاتها.

المادة ١٤- يلغى نص المادة (٣٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ- تطبق محكمة الجمارك البدائية والاستئنافية اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك وفي قانوني اصول المحاكمات الجزائية والمدنية وذلك بالقدر والحدود التي لا تتعارض مع الأحكام الواردة في هذا القانون.

ب- تسري أحكام هذا القانون على البضائع الواردة بطريق التهريب أو ما في حكمه أو المركب بشأنها إحدى

تكملة من العمل

مجلس الأعيان

والتي ينتج عنها ضياع في الضريبة ويطبق عليها العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ١٥ - تعدل الجداول الملحقه بالقانون الأصلي على الوجه التالي:-
أولاً:- الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأصلي بالسلع المعفاة من الضريبة.

أ- إلغاء الفقرة (٤٧) منه والاستعاضة عنها بالنص التالي:-
بولدوزرات وجرافات تسوية الطرق (انجلدوزرات) والآت تسوية وكشط (سكرير) مجارف آليّة والآت استخراج ومحملات ومحملات بمجارف والآت ذك ومحادل ذاتية الحركة، الات واجهزة متحركة اخر، للتسوية والتمهيد والكشط والحفر والتكثيل والتتقيب واستخراج الأتربة، للتربة أو المعادن أو الخامات، الات إرساء أو نزع الأوتاد، جارفات الثلج (اصناف البندين ٢٩/٨٤، ٣٠/٨٤) من جداول التعرفة الجمركية.

ب- تعدل الفقرة (٥٤) من الجدول بشطب عبارة البطاطا المقلية.

ج- اضافة السلع التالية الى الجدول.

٥٦- مدخلات انتاج صناعة الادوية.

٥٧- الكواشف المخبرية.

٥٨- النقود الورقية والمعدنية.

٥٩- مدخلات انتاج صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية

٦٠- مدخلات انتاج صناعة الإعلاف

٦١- الآلات والمعدات الصناعية المعفاة بموجب جداول التعرفة الجمركية.

٦٢- المطاط المستورد لغايات تصنيع وتلبس الاطارات من قبل المصانع المسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون.

٦٣- المولاس (العسل الأسود) لصناعة الخميرة.

٦٤- الخميرة ومحسنات الخبز المنتجة محلياً.

٦٥- الجير الحي، والجير المطفا، الطوب الرملي الجيري المنتجة محلياً.

٦٦- مدافئ البواري وقوابعها المنتجة محلياً.

٦٧- بقول قرنية يابسة التي جرى عليها أي عملية من عمليات التصنيع وتشمل:
" بازلاء، حمص، لوبيا، فاصوليا، عدس، فول" المنتجة محلياً.

٦٨- أطباق البيض المنتجة محلياً.

٦٩- السخانات الشمسية المنتجة محلياً.

٧٠- المواد العازلة للبناء الموفرة للطاقة المنتجة محلياً.

٧١- الأكمشة المصنرة المنتجة محلياً.

٧٢- منتوجات المطاحن المحلية من البهارات والتوابل والزعر وغيرها من الأعشاب.

٧٣- فاردات الاسفلت من كافة الأنواع.

٧٤- سيارات مزودة بمعدات، ومعدات تسخين للنشر القطران على الطرق.

٧٥- الحلويات الشرقية عدا الجانوهات، وتشمل (كنافة، مبرومة، بقلوة، وريبات، برمة وما يماثلها).

مجلس الاميان

مجلس الاميان

٧٧- الملش الزراعي ولوازم شبكات الري من البلاستيك المصنعة محلياً.

٧٨- مدخلات انتاج صناعة الألبان بما في ذلك العبوات البلاستيكية.

ثانياً:- الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الأصلي الخاص بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة (٢٠٪) تعدل الفقرة ٢٦ منه باضافة عبارة المصنعة الى اخرها بحيث تصبح على النحو التالي:-

٢٦- الكافيار وابداله والجمبري والقريدس المصنعة.

ثالثاً:- الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأصلي الخاص بالسلع الخاضعة لضريبة نوعية تعدل الفقرة (١٧) منه وكما يلي:-

١- الغاء البند (٩) من الفقرة (١) السجائر المطروحة للأسواق المحلية والاستعاضة عنه بما يلي :-

٩- غيرها :-

١- الأصناف المحلية التي تنتج لاحقاً المماثلة في سعر البيع للأصناف الواردة بالفقرات من ١-٨ تستوفي عنها نفس الضريبة المقررة لهذه الأصناف.

ب- غيرها العلب الواحدة ٣٨٥ فلس.

ب- الغاء البند (٩) من الفقرة (ب) السجائر المسلمة للقوات المسلحة والاستعاضة عنه بما يلي:-

٩ - غيرها:-

١- الأصناف المحلية التي تنتج لاحقاً المماثلة في سعر البيع للأصناف الواردة بالفقرات من ١-٨ تستوفي عنها نفس

ب- غيرها العلب الواحدة ٣٤٢ فلس.

ج- شطب البند (ج) من القانون الأصلي ويعد ترقيم الفقرة (د) لتصبح (ج) على النحو التالي:-

ج- السجائر المستوردة العلب الواحدة كل ٢٠ سيجارة ٣٨٥ فلس.

رابعاً: ينشأ الجدول رقم (٤) الملحق بالقانون الأصلي ويستعاض عنه بالجدول التالي:-

جدول رقم (٤) ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١) لسنة ١٩٩٤ بالخدمات الخاضعة للضريبة على المبيعات.

١- خدمات الفنادق والمطاعم

٢- خدمات تقديم الاطعمة والمشروبات

٣- خدمات المكاتب العقارية

٤- خدمات تأجير السيارات السياحية

٥- خدمات الحاسبة الالكترونية وما يتصل بها:

أ- خدمات استشارية تتعلق بتركيب معدات الحاسبة الالكترونية.

ب- خدمات تنفيذ البرامج

ج- خدمات تجهيز البيانات

د- خدمات قواعد البيانات

هـ- خدمات إصلاح وصيانة ادوات ومعدات المكاتب بما في ذلك الحاسوب.

٦- خدمات النقل السياحي.

٧- خدمات البريد السريع.

٨- الخدمات المحاسبية ومراجعة الحسابات ومسك الدفاتر باستثناء الاقرارات الضريبية.

٩- خدمات الاستشارات الفنية والادارية والاقتصادية

مكتبة العمل

مكتبة العمل

- ١٠- الخدمات الهندسية والمعمارية والديكور والخدمات التقنية الأخرى.
- ١١- الخدمات التجارية غير المصنفة في مواضع أخرى
 - أ- خدمات الدعاية والإعلان
 - ب- خدمات مكاتب استخدام الأيدي العاملة
 - ج- خدمات الأمن والحماية والحراسة
 - د- خدمات التنظيف والغسيل والصبغة وتنظيف المباني.
 - هـ- خدمات التصوير بجميع أنواعه عدا التصوير الطبي بما في ذلك الأشعة
 - و- خدمات التغليف.
- ١٢- خدمات مواقف السيارات بالأجرة
- ١٣- الخدمات الترفيهية، السينمائية وتأجير أجهزة وأشرطة الفيديو، والمسارح والمجموعات الغنائية، والسيرك والملاهي، قاعات الرقص وخدمات الألعاب السباحية.
- ١٤- خدمات صالونات التجميل
- ١٥- خدمات صالات الحفلات والأعراس.
- ١٦- الخدمات القانونية.
- ١٧- خدمات تأجير المعارض.

خامساً: إضافة جدول رقم (٥) الخاص بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية وكما يلي:-

- جدول رقم (٥) ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية:
- أ- جدول بالسلع المستوردة الخاضعة لضريبة المبيعات الإضافية:-

- ١- المياه الطبيعية والمعدنية والغازية بما في ذلك مياه الصودا.
- ٢- المشروبات الغازية.
- ٣- البيرة بما في ذلك البيرة بدون كحول.
- ٤- النبيذ
- ٥- الخمر
- ٦- التبغ ومصنوعاته

ب- جدولاً بالسلع المحلية والمستوردة الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية:

- ١- سيارات سياحية وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا الداخلة منها في البند (٥٢/٨٧) من جداول التعرفة الجمركية بما في ذلك سيارات الستاشن (بوك) وسيارات السباق.
- ٢- الأجهزة الحرارية الكهربائية.
- ٣- أجهزة الهاتف والمسجلات والفيديوات وان كانت مدمجة مع او مدمج معها أجهزة أخرى.
- ٤- أجهزة التصوير الفوتوغرافي.
- ٥- كاميرات الفيديو (أجهزة تسجيل الصورة والصوت، أو الصورة).

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الأعيان

حكم خبير

أمين عام مجلس الأمة

مكتبة المجلس